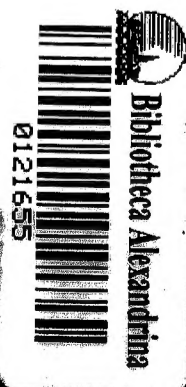


صفقات السلاح المشبوهة

وحرب الخليج



المحقق الألماني يورغن روث
ترجمة: هـ. سامح أبو يحيى



دار الشعب

ثقافة وعلم إنسانية لكل الشعب

تصدر عن مؤسسة

دار الشعب

للمصاحبة والدعاية والنشر

رئيس مجلس الإدارة

أحمد شوقي القيسي

المدير العام
جمال الدين زكي

مَسْطَلَق القاهرة .. دائما قلب العروبة والإسلام
الناض .. تتبوا مكانها التاريخية والحضارية ..
في عالم الفكر والثقافة والنشر !!



الإدارة : ٩٢ شارع قصر العيني - بالقاهرة

ت. ٣٥٥١٨١ / ٣٥٥١٨٨ / ٣٥٤٣٨٠ / ٣٥٥٧٧٣

تلكس دولي : ٢٠٥٧٤٠

ص. ب. ١٤ رستم بريد ١١٥١٦





صفقة السلاح المنيهة

وحرب الخليج

للصحفي الألماني: يورجين روت
ترجمة: د. سامي أبو يحيى

مطبوعات
الشعب
سلسلة
ثقافية
اعلامية
تصديدها
مؤسسة
دار الشعب
للصحافة
والطباعة
والنشر

رئيس قطاع النشر
سعاد قنديل

صفقات

السلاح

المشبووه

وحرب

الخليج

■ مقدمة الناشر

سيطر على العمل السياسى عبر العصور صراع بين القيم والأخلاق فى جانب والمصالح فى جانب آخر . وهو صراع انتهى منذ القرن الثامن عشر بانتصار ساحق للمصالح بكل أسف !! وخروج القيم والأخلاق من المعركة أسيرة للمصالح تستخدمها لتحقيق المزيد من أهدافها !

وإذا كان الكثير من الأحداث التى تنسجم بالفصائح أحياناً توحى بأن الصراع مازال مستمراً إلا أنها فى الواقع ظواهر كاذبة تحمل فى جوهرها استخدام القيم والأخلاق سلاحاً لتحقيق المكاسب لمجموعات المصالح . . !

واقرب مثال يجسد هذه الحقيقة الوثيقة الصلة بموضوع هذا الكتاب هو المعركة التى دارت فى الولايات المتحدة بين الرئيس الأمريكى بوش فور تعيينه والكونجرس حول المرشح لمنصب وزير الدفاع « جون تاور » !

فقد اتهمه الكونجرس بشرب الخمر وكثرة العلاقات النسائية وعلاقاته بشركات السلاح وانتهت المعركة بسقوط « تاور » فى الترشيح وإجبار « بوش » على اختيار بديل له .

والغريب أن يأتى الاتهام من لجنة الدفاع بالكونجرس التى كان « تاور » نفسه رئيساً لها من قبل وعضواً فيها لسنوات سابقة . وعضوية الكونجرس أى السلطة التشريعية لا تقل أهمية عن عضوية السلطة التنفيذية خاصة وإن منصب رئيس لجنة الدفاع هو المقابل لمنصب وزير الدفاع . الأول فى السلطة التشريعية التى تعتمد الاعتمادات والثانى فى السلطة التنفيذية التى تنفق هذه الاعتمادات تحت رقابة الأول .

ومسألة شرب الخمر فى المجتمع الأمريكى يصعب أن لم يكن يستحيل قبولها كاتهام حتى الإدمان يعتبر مرضاً وليس جريمة .

((وتاور)) نفسه رغم وعده بالتوقف عن شرب الخمر قال ان معظم أعضاء الكونجرس يتركون فاعة الاجتماعات لاختلاس لحظاتهم بمكاتبهم الشرب كأس أو اثنين من الخمر ثم يعودون الى الفاعة لتصويت حسب تهيئته الحرفي . . . وانه يؤكد ان في معظم مكاتب الاعضاء داخل مبنى الكونجرس توجد زجاجات الخمر المفصلة لكل منهم !!

وما يقال عن الخمر يمكن أن يقال عن الشيساء دون أن يكون في الأمر اتهام أو جريمة . . !!

ومسألة العلاقة مع شركات انتاج السلاح هي اتهام عن علاقة شائعة . . فكثير من أعضاء الكونجرس بل وكل أعضاء لجنة الدفاع بالذات على علاقة مالية منتظمة مع هذه الشركات . ونادرا ما كان وزير الدفاع من خارج كبار موظفي أو مستشاري هذه الشركات حتى وزير الخارجية كثيرا ما كان واحدا منهم وأبرز مثال على ذلك أن آخر وزير خارجية في عهد ريجان هو ((شولتز)) الذي كن عضوا بمجلس ادارة واحدة من أكبر هذه الشركات وبعد خروجه من الوزارة مع ((ريجان)) عاد مرة أخرى الى مركزه عضوا بمجلس ادارة شركة جنرال موتورز .

وهكذا يتضح أن الاتهامات في المجتمع الأمريكي هي في الواقع ليست اتهامات بل سلوكا مألوفاً وأن الاخلاق والقيم كانت مجرد أداة في يد الأغلبية بالكونجرس وهي من حزب غير حزب الرئيس ((بوش)) لفرض ارادتها عليه من بداية عهده وكان ((تاور)) هو ضحية تصفية الحسابات تحت اسم الاخلاق والقيم !!

وكان ((بوش)) يحاول منذ اللحظات الأولى له في السلطة تأجيل الصدام مع ((الكونجرس)) الذي يسيطر عليه الحزب ((الديمقراطي)) المعارض له بينما كان الحزب ((الديمقراطي)) متعجلاً للمعركة وبربدها منذ البداية والمعركة لم تكن في جوهرها حول ((تاور)) ولكنها كانت على صناعة القرار في عهد ((بوش)) ولم تكن الأخلاق والقيم سوى اداه الصراع لحساب مصالح فريق ضد مصالح فريق آخر !

والواضح مدى سيطرة شركات السلاح على السلطة في الولايات المتحدة تنفيذية كانت أو تشريعية .

ونشاط شركات السلاح المخرب قديم من عمر هذه الشركات ويكفي أن نفرا تقرير لجنة التحقيقات التي شكلتها عصبة الأمم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لنرى أن الحقيقة لم تتغير . فالتقرير يقول :

□ أن شركات السلاح كان لها دور نشط في إثارة مساعر الحرب ودفع دولها الى سياسات عدوانية وذلك من أجل زيادة تسليحها .

□ أن شركات السلاح نشرت تقارير كاذبة حول تسليح الدول المختلفة وذلك بهدف نصعيد معدلات الانفاق الحربى .

□ أن هذه الشركات أثرت في الرأى العام وذلك من خلال السيطرة على الصحف في دولها أو في دول العالم الأخرى .

□ أن هذه الشركات نظمت الساحة الدولية بقدر من تقسيم الاختصاصات أو توزيع الاسواق بها يتيح لها زيادة سباق التساح بانارة دولة ضد أخرى .

□ نظمت هذه الشركات نفسها في احتكارات عالمية بما يتيح لها السيطرة على أسعار الاسلحة ومعدلات الأرباح المناسبة لها .

ولو أننا حذفنا تاريخ هذا التقرير وهو سنة ١٩١٩ لكان من الممكن أن يكون صادرا بالامس أو اليوم أو ربما بالغد .

وهو ما يصل بنا الى كتبنا الذى يعتبر في مجمله تحقيقا صحفيا حول مشكلة الشركات التى استغلت فرصة الحرب العسراقية الابرائسية لتحقيق مكاسب هائلة حتى لو كان ذلك على حساب الدمار باستمرار الحرب .

واختيارنا ليس تعبيرا عن موقف مع طرفه ضد آخر بقدر ما هو موقف لكشف الدور المخيف لشركات السلاح واساليب هذه الشركات التى لا يقف في طريقها حدود دول ولا قوانين وعقوبات بل ولا قيم واخلاق حتى في تعاملها مع بعضها .

فالمعلومات التى يقدمها هذا الكتاب يجب النظر اليها ليس في اطار الحرب بين العراق وايران ولكن من منظور الحرب في أى مكان وبين أى اطراف .

واذا كانت المعاملة في بعض صفحات الكتاب تبدو وكأنها قصة بوليسية فان ذلك لا يجب أن يطفى على الحقيقة وهو دور هذه الشركات في العمل على استمرار الحرب . . أى حرب . . حتى تستطيع أن تبيع وتكسب وليس المهم اذا كان ذلك يقابله موت ودمار لاطراف الحرب .

فالشركات تقدم شهادات مزورة حول مكان توصيل السلاح اليه ولديها خريطة للعالم عن الاماكن التى يمكن الحصول منها على هذه الشهادات .

وهى تستخدم وسائل نقل متعددة من سفن الى طائرات فخطارات
وسيارات حتى يصعب متابعتها .

وهى تنقل السلاح مفككا وتجمعه فى مراكز بعيدة عن الدول التى تمنع
تصدير السلاح الى مناطق الحرب .

أن هذه الشركات تعمل وان كان بسرية تامة الا أنها سرية ليست خافية
على الحكومات التى تفضل عيونها عمدا لتسهيل مهمة الشركات وبحسابات
اقتصادية أو سياسية خاصة بهذه الحكومات .

ان الدول التى وردت أسماؤها فى الكتاب يتضح أن سلوكها يتعارض الى
حد التناقض مع بياناتها وسياساتها المعلنة .

كثير من الحقائق يمكن استخلاصها من الوقائع التى يجب أن تكون
موضع دراسة جادة !

■ تقديم المترجم

ما زالت الترجمة المعاصرة من اللغة الألمانية الى العربية والعكس قليلة وخاصة اذا قورنت بحركة الترجمة من اللغة الانجليزية والفرنسية الى العربية أو الترجمة من العربية اليهما .

والأمر المؤكد أن الكتب والدوريات التي تستحق الترجمة من اللغة الألمانية الى العربية كثيرة بل ومتعددة المجالات . ولكن الملاحظ أن حركة المتابعة ما زالت محدودة للغاية . كما أن اهتمام العالم العربي بالانتاج الثقافي الألماني هو شبه معدوم أو شيء هامشي ، وذلك سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي .

فهناك عشرات الدراسات ورسائل الدكتوراه والماجستير التي أعدها الدارسون العرب في ألمانيا الاتحادية سواء أكانت في مجال التكنولوجيا أم الدراسات الانسانية . هذا غير المواضيع الهامة التي يعالجها المؤلفون الألمان في الميادين الأدبية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولا تجد لها صدى لدى بعثتنا الدبلوماسية في بون أو حتى في إطار انشطتنا الثقافية التي تمارسها مؤسسات القطاع الخاص . .

وترجع أهمية هذا الكتاب الذي اخترته للصحفي الألماني ليس فقط لمعالجة موضوع مهم مثل حرب الخليج بل لأن ترجمته للعربية تضاع أمام القارئ العربي تفاصيل الأساليب المتنوية وطرق التهويه التي يتخذها سيطرة السلاح ورجال الأعمال سواء بالتواطؤ مع الشركات متعددة الجنسيات أو دوائر حكومية وشبه حكومية في دول مختلفة . وذلك من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية في المزيد من الأرباح خاصة وأن الضحايا في هذه الحالة بالذات ليسوا سوى عرب أو مسلمين في منطقة الشرق الأوسط التي يصفونها بالارهاب في كل مناسبة .

ومن سخریات القمر أن شبكة الاتصالات الصهيونية تستغل الظروف كما يوضح المؤلف ذلك لتحقيق مخططاتها باكمال حلقة الاخطبوط الدولية لتهديب الاسلحة الى شرفنا العربى الاسلامى بهدف اطالة أمد الحروب فى المنطقة وأضعف أحد الطرفين إن لم يكن الطرفان معا لتبقى لهم السيطرة على مقدرات المنطقة دون منازع أو رقيب .

وقد التزمت فى ترجمة الكتاب بتقديم المضمون وكأنه كتاب غير مترجم . وهذا يعنى أننى لم اتقيد بالترجمة الحرفية . اذ حاولت جهدى نقل المضمون الألمانى بأسلوب عربى سهل الفهم بعيد عن التعقيدات .

وقد استبعدت فصلين من الكتاب الاصلى فى الترجمة . اذ اعتقد انه لا فائدة منهما للقارئ . ويدور الفصل الاول منهما حول خلفية حرب الخليج من وجهة نظر المؤلف الألمانى والفصل الثانى منها عن أهمال دوائر القضاء فى ألمانيا لللاحقة المسؤولين عن تهريب الاسلحة . فأننى اعتقد أن وجهة نظر المؤلف المتعلقة بخلفية هذا الحرب ليست مقياسا لأراء القراء العرب فى هذا الموضوع ولذلك لم انقل عليهم بتفاصيل قد لا يتفقون فيها مع موقف كاتبها . كما أننى أردت بالنسبة لدوائر القضاء الألمانية التخفيف عن القراء من جهد محاولة فهم نظام الحكم الانحادى فى ألمانيا الغربية وما يتبعه من تعقيدات ادارية فضائية لا يدركها بالضرورة حتى من يعيش فى هذه البلاد منسند سنوات طويلة .

—

وبدعونى واجب الامانة أن اشير انى استبعداى لكثير من التفاصيل الدقيقة التى وردت فى الأصل الألمانى لأنى اعتقد أنها تهم القارئ الألمانى فقط . ولما كانت الترجمة لهذا الكتاب بالعربية فقد قدمت جوهر المعلومات التى تقع ضمن دائرة الاهتمام للقارئ العربى .

ويجد القارئ فى ختام الكتاب ملحقا خاصا يضم مجموعة من الوثائق باللغة الانجليزية هى عبارة عن فواتير حسابات ... وعروض ... وتصاريح تصدير ومستندات جهركية ... لعل الباحث الذى يهمه الموضوع يجد فيها فائدة لتابعة دراساته المتخصصة .

تصدير ومستندات جهركية ... لعل الباحث الذى يهمه الموضوع يجد
بون ١٩٨٩/١/٧ م

المترجم



■ التجارة
قبل السياسة

هناك دول أوربية كثيرة تعد نفسها للتعامل مع ايران في فترة ما بعد انتهاء الحرب . وتعتقد هذه الدول أن تزويد ايران بالسلح سىكون عاملا مشجعا لبعض الزعماء الايرانيين بعد عهد الخمينى للتعاون مع الغرب .

وحتى عدنان قاشقجى وهو من ألمع شخصيات تجارة السلاح يستخدم حجة تزويد ايران بالأسلحة من أجل التأثير فى توجيه التطور السياسى الايرانى فيقول :
 « على الغرب أن يجمع كافة القوى فى ايران - بقدر استطاعته - بغرض تحطيم مصدر الطاقات المدمرة وهو يقصد بذلك نظام الخمينى .

وتعتبر دول حلف الأطلنطى ومنها جمهورية المانيا الاتحادية من طبقة الدول التى تزود ايران والعراق معا بالأسلحة . وتهدف هذه الدول الى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية بعد انتهاء الحرب وذلك بغض النظر عن طموحاتها التجارية لكسب أسواق واسعة . وفى مقدمة أهدافها دعم نفوذها السياسى وشغل الفراغ الناتج عن ضعف دور الولايات المتحدة فى المنطقة وعلى وجه خاص فى ايران بعد الثورة .

وتبقى الأسباب الاقتصادية برغم ذلك كله تطفى على كل تفكير سياسى اذ تصل أسعار الأسلحة فى هذه الصفقات التجارية مع ايران الى عشرة أمثال السعر المألوف للأسلحة نفسها فى الأحوال العادية .

ونسلم عند مناقشة المسؤولية فى شركات انتاج السلاح ومؤسسات البيع تكرارا لنفس العبارات القديمة مثل « التجارة هى التجارة » ان لم نتج نحن السلاح وبيعه فاز آخريين سيفعلون ذلك . والواقع أن مثل هذه الحجج لا يدفع ثمنها سوى الشعوب . سواء من مدينين أو عسكريين .

وتكشف كلمات أحد منتجى السلاح الفرنسيين عن ذاتية الرؤية حنى ولو كانت على حساب الضحايا من الشعوب .. فهو يقول ماذا لو ابرم العراق وايران

اتفاقا للسلام فجأة ؟ • اننا في هذه الحالة سوف نفقد السوق الايرانية الى الأبد •

وقد أوضح رئيس مجلس ادارة شركة فريتس - فيرز الألمانية للمؤلف جانبا آخر من منطق شركات السلاح فقال « اننا ان لم نلتزم بالعقود المبرمة قبل الحرب - حرب الخليج - فسوف يشهر بنا باعتبارنا لا نحترم توقيعنا على الاتفاقات الدولية • • ويضاف الى ذلك سؤال هو • • ماذا سيحدث لو ساد السلام ؟ • • في هذه الحالة فاننا سوف لا نجد أى طلبات أخرى لبيع الأسلحة •

وهكذا يؤكد أن الأمر يتعلق بالأسواق • وان الشركات الأوربية لا تستطيع رفض الطلبات الايرانية في خلال الحرب حتى تتاح لها فرصة المشاركة في عقود اعادة التعمير عندما تتوقف الحرب • ثم ان هذه الشركات كانت مشغولة بمسألة هيمنة الولايات المتحدة على السوق الايرانية في التسليح خلال عهد الشاه •

وتعود الأهمية التي يعلقها قطاع صناعة السلاح بأوربا على استمرار حرب الخليج الى المصالح الذاتية للدول المصدرة للسلاح • فنسبة التصدير من انتاج السلاح في السويد تصل الى ٥٠٪ بينما هي في فرنسا ٤٠٪ وتقع ضمن هذه المعدلات تقريبا دول حلف الأطلسي • كما أنه يصعب اغفال ان تصدير السلاح يعتبر عامل موازنة للحفاظ على طاقات الانتاج في هذه الأسواق المحلية • وهو ما دفع وكيل شركة تومسون C. S. F. الفرنسية للقول صراحة • • « اننا لا نسمح لأنفسنا بدخول قرارات حظر تصدير السلاح وذلك حتى لا نعرض قطاع التسليح الفرنسي للمخاطر • فماذا يحدث لو عقد العراق وايران اتفاقا للسلام فجأة ؟ • • في هذه الحالة فاننا سوف نخسر السوق الايرانية الى الأبد • وهو بكل بساطة أمر غير مقبول • وكان هذا التصريح في ٢٤ يوليو ١٩٨٧ •

وهناك حقيقة أساسية وهي أن وزارات الدفاع في الدول الأوربية تحتاج الى الحصول على أسلحتها من قطاع الصناعات المحلية • ومع ذلك فان هذا القطاع الصناعي لا بد وأن يعتمد على التصدير لتحقيق أعلى معدلات الربح • وخاصة وأن الشركات المنتجة للسلع المدنية مع الانتاج الحربي تدرك أن نسبة الأرباح من الانتاج الحربي أكبر بكثير منها في الانتاج المدني • وتزداد الرغبة في التصدير بازدياد التنافس على الأسواق •

ولم يقد اثتنافس على الأسواق قاصرا على الدول الأوروبية فقط بل لقد دخلت دول العالم الثالث هذا المجال • وكانت البداية من أن الاعتماد على التسليح الذاتى يعتبر بالنسبة لهذه الدول دلالة على الاستقلال والحفاظ على الهوية القومية •

واذا كانت دول العالم الثالث حتى سنة ١٩٦٠ لم يكن من بينها الا دولة واحدة لديها صواريخ من انتاجها الذاتى فانها قد وصلت هذه الأيام الى ٩ دول تنتج ٢٦ نوعا من الصواريخ المختلفة • ويقدر الخبراء المبالغ المخصصة لانتاج الأسلحة بحوالى ١٣ مليار دولار أمريكى •

ولم تقف المنافسة فى أسواق السلاح بين الدول الأوروبية التقليدية فى صناعة السلاح ودول العالم الثالث بل دخلت فيها أيضاً دول أوربية أخرى مثل السويد واليونان وسويسرا والنسأ وبلجيكا وأسبانيا • اهتمت هذه الدول بتصدير أسلحتها للحصول على الأرباح الضخمة بما يسمح لها بالاستمرار فى الانتاج وتغطية تكاليف الأبحاث والتطور التكنولوجى فى صناعة السلاح •

ولم تقف دول العالم الثالث عند حدود الانتاج للذات بل انه بحكم طبيعة صناعة السلاح وتكاليفها اتجهت هى الأخرى الى المنافسة على التصدير ومن هذه الدول الهند والبرازيل واسرائيل وجنوب أفريقيا وتايوان وكوريا الشمالية والجنوبية والأرجنتين ومصر • وان كانت صادرات الدول الصناعية الكبرى تصل الى ٨٠٪ من صادرات السلاح • علماً بأن الدول النامية تستورد حوالى ٩٠٪ من احتياجاتها من الأسلحة • وهو ما يشير الى أن هناك تحول فى سبوق السلاح العالمى ، وأن دول أوروبا تبذل الجهود لنفرض وجودها فيه •

ولعل من المفيد أن نرى موقع المانيا الاتحادية فى هذا المجال • وهنا نسير الأرقام الرسمية الى أن نصيب الاساج الحربى فى مبيعات هذه الشركة لا يتجاوز ١٠٪ من المبيعات • ولكن هذه النسبة لا تعطى صورة دقيقة اذا نظر من خلال منظور الربح •

وكذلك شركة ديسلر بتر بولاية باذن فورتنبرج لا تكنفى بصناعة السيارات فقط بل هى تعتبر من أكبر شركات المانيا فى انتاج معدات الدفاع والنقل الجوى • وقد انتجت مع شركة بورشه مدرعة الاستطلاع « لوتس » وسيارة النفل المدرعة « فوكس » بالإضافة الى ذلك فهى تجرى اختبارا على ميدان خاص بالجيش الألمانى الغربى لدبابة حديثة محمولة على عجلات بدلا من الجناريير •

وكذلك تنسـرك الشركة مع شركات أخرى مثل A.E.G وشركة دورنيير وشركة M.T.U فى تزويد الجيش الألمانى بالأسلحة والمعروف أن شركة A.E.G • تصنع فى فرعها بمدينة أولم أجهزة الرادار للطائرة المقاتلة الأوربية تورنادو •

وقد ساهمت شركة بورشه المنتجة لسيارات السباق مساهمة رئيسية فى تطور الدبابة « ليو » • وكان من آخر منتجات هذه الشركة الدبابة « فيزل » •

وهناك مجموعة شركات « بودنسيفيرج » التى تنولى تزويد المقاتلة تورنادو بالمعدات الجوية من متر مصانعها فى بلدة أوبرلينجن أما المدافع فى هذه الطائرة فتصنعها شركة ماوزرميزك التابعة لمجموعة شركات ديل بينما يصنع صلبها الاليكترونى فى شركة ليتيف التابعة لشركة ليتون •

ونجد أن شركة بوش - تيلديكس فى هايدلبرج معروفة بأعداد أنظمة A.B.S • وهى معروفة أيضاً بتصنيع التجهيزات الملاحية للسفن •

وهناك سويسرا أيضاً فى الانتاج الحربى • فشركة B.B.C السويسرية تطور فى فرعها بمدينة مانهايم الألمانية محركا كهربائيا للغواصات • وتعتبر شركة كوتترافيس ببلدة س-وكاخ فرعاً لشركة أوليكون يورله السويسرية التى تقوم باناج أحجرة السوجيه الاليكترونى للسدفعية ووسائل الدفاع الجوى •

ولعل الظاهرة التى تستحق الملاحظة فى انتاج السلاح هى التعاون الدولى من خلال الشركات متعددة الجنسيات • وقد يرجع توجه المنتجين الى مثل هذا الشكل رغبة فى الهروب من اجراءات الرقابة على التصدير لتعدد مواقع الانتاج • وان كانت هناك عوامل أخرى كثيرة تدفعهم الى ذلك •

وهذه نماذج من الانتاج المشترك •

*** الطائرة المفاتلة « تيجر ٩٠ » تشارك في انتاجها المانيا الاتحادية

وايطاليا وأسبانيا وبريطانيا •

*** الأسلحة المضادة للدبابات تنتجها شركات مشتركة من كندا وفرنسا

وايطاليا وأسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة •

*** الصواريخ هوك المعتادة للطائرات تشارك في انتاجها شركات بلجيكا

وايطاليا واليونان وتركيا •

*** وتشارك في تصنيع مضادات الطائرات كل من المانيا الاتحادية واليونان

وايطاليا وهولندا وتركيا •

كما نلاحظ أيضاً اخلافاً القيود المفروضة على تصدير الأسلحة ان وجدت من دولة الى أخرى من هذه الدول المنتجة للسلاح المشترك • وبالتالي تكون أفضل وسائل تجنب القيود التي تفرضها قوانين التصدير في الدول المنتجة وهي

التعاون في التصنيع وهكذا يؤدي ازدهار تجارة السلاح الى زيادة « الجشع بما يخلق مجالات المربح وقنوات لشركات الوساطة • وهي تعطى لها أيضاً قدرات هائلة على الحركة لتقديم السلاح الى من يريده • وتتشكل بذلك قنوات وشبكات اتصال تحقق مكاسب هائلة وتجعل من أعمال الوساطة نشاطاً مزدهراً في تجارة السلاح •



■ التسلیح
الامریکی لایران

فرضت الولايات المتحدة عقوبات مختلفة على إيران ومنها حظر تزويدها بالأسلحة وذلك نتيجة احتلال الحرس الثوري الإيراني لسفارة الولايات المتحدة بطهران في ٤ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٧٩ •

وحدث في الفترة بين شهري مارس (آذار) ويونيو (حزيران) سنة ١٩٨٤ أن قامت مجموعات موالبة لإيران بخطف سبعة مواطنين أمريكيين لبناني منهم رئيس شعبة المخابرات المركزية في لبنان •

وقد حاول الأمريكيون تحرير الرهائن بأي وسيلة ممكنة • وذكرت مجلة الشراع اللبنانية بعد سبع سنوات تماما من تاريخ احتلال السفارة الأمريكية بطهران انه رغم العقوبات المفروضة على إيران وقرار حظر تصدير الأسلحة إليها فإن الولايات المتحدة زودت إيران بالأسلحة وذلك بغرض الإفراج عن الرهائن الأمريكيين بلبنان ولتحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية • وهو ما بوضوح التناقض الفاضح بين القرارات والبيانات المعلنة وبين السياسة الحقيقية المتبعة •

واشترك في عملية تزويد إيران بالأسلحة الأمريكية كل من المخابرات المركزية الأمريكية - C.I.A - والكولونيل أوليفر نورث من مجلس الأمن القومي الأمريكي والحكومة الإسرائيلية وتجار أسلحة معروفون عالميا بالإضافة الى مسلين عن إيران •

ويسندل من التحقيقات التي أجريت حول القضية أن مستشار الأمن القومي الأمريكي - جون بوند يكر - قد قدم مذكرة الى الرئيس الأمريكي شارحا الحاجة الضرورية الى القيام بعملية سرية • وطلب موافقة الرئيس الأمريكي للانصرح بتنفيذها ومضون هذه المذكرة هو :

*** أرسل لنا رئيس الوزراء الاسرائيلي بيريز في هذا الاسبوع مستناره الخاص في سئون الارهاب الذي قدم لنا اقتراحا بهدف، الى دعم حكومة معتدلة في إيران وذلك بعاون محدد من جانب الولايات المتحدة •

وأوضح أن إسرائيل قلقة من ضعف الموقف الإيراني في حرب الخليج وأن هذا الضعف يؤدي إلى مزيد من التطرف الداخلي كما يؤدي إلى زيادة النفوذ السوفيتي في منطقته الخليج • وهو ما يشكل تهديدا خطيرا بالنسبة لإسرائيل •
وبهذا ترى إسرائيل أن العمل في اتجاه المحافظة على ميزان القوى في هذه المنطقة هو أمر حيوي •

والخطة المقترحة من إسرائيل تقوم على ضرورة دعم العناصر الإيرانية المعتدلة والموازية للعرب حتى يصل إلى السلطة في إيران • وذلك يتحقق من خلال تزويدها بالأسلحة فيسكنها أن نبت وجودها وجدارتها في الحرب الدائرة وفي مساومة النفوذ الشيوعي بالمنطقة •

وتعتقد إسرائيل عن افتتاع بأن إيران في حاجة ماسة إلى العناد الحربي والاستشارات المتخصصة والمعلومات الخاصة بالمخابرات كما نعتقد إسرائيل أن تزويد إيران بذلك كله يؤدي إلى المدى الطويل إلى تغييرات ايجابية على المستوى الأيديولوجي داخل حكومة إيران • يضاف إلى ذلك حقيقة أن المساعدة سوف تنعكس بالإيجاب على علاقة إيران بمن يدعمها • وهو ما يتيح المذن يرودون إيران بالسلاح من الحصول على إمكانية التأثير في الأحداث على المدى القصير •
وسنطرد مسنار الأمن القومي في مذكرته قائلا :

*** انه بما أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية تشكل بحد ذاتها خروجاً عن اجراءات المقاطعة لإيران فقد أصبح من الضروري الحصول على تصريح من قبل الرئيس للسماح بتنفيذ هذه العملية من خلال المخابرات •

وأنة عند تنفيذ هذا التصريح فدا لن تتدخل • وإسرائيل تريد أن تبدأ من أول يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ بنزويد إيران بصواريخ توى على أن تقوم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بهذه الصواريخ لتعويض المخزون الإسرائيلي منها •

هذا وقد ابلغ الإيرانيون عن حاجتهم إلى أربعة آلاف صاروخ من نوع نوى لاستخدامها من قواعد الإطلاق التي لديهم • وكل المطلوب من الولايات المتحدة هو تعويض إسرائيل عن الخفض في مخزونها من هذه الصواريخ خلال ٣٠ يوما •

وقد تم لقاء من اللقاءات الكثيرة التي جرت للتحضير لعملية توريد الأسلحة في مدينة فرانكفورت وبالنميد في فندق كوتنتال قرب محطة القطارات الرئيسية .

والأشخاص الذين حضروا هذه اللقاءات هم أوليفر نورث وتاجر السلاح جوربانيفار واميرام نير مستشار رئيس وزراء اسرائيل لمكافحة الارهاب وممثل عن طهران ذو صلة بتأجير السلاح المذكور وكان ذلك في شهر فبراير سنة ١٩٨٦ . وحول هذه التفاصيل ذكر جوربانيفار أمام لجنة التحقيقات التي شكلها مجلس الشيوخ الأمريكي أن :

هذا اللقاء تم بين الأول والخامس من شهر فبراير (شباط) بمدينة فرانكفورت . وأن البعثة الإيرانية كانت تقيم أيضا في نفس الفندق . وهي تتكون من أعضاء بمكتب رئيس الوزراء بالإضافة الى ضباط من جهاز المخابرات . انه لقاء تاريخي . فبعد انقطاع الاتصالات لمدة سبعة أعوام يلتقي موظفون من قمة هرم السلطة في البلدين ، وفي اجتماع هام بل ولمهمة كبيرة وهي التداول بشأن تفاصيل المعلومات الأمنية عن نشاط السوفيت والعراقيين .

والمهم أنه كان لنتائج التحقيقات حول هذه اللقاءات صدى فاضح على الرأي العام الأمريكي بعكس أوروبا التي لم تكثر . اذ أن صوابخ توى الأمريكية التي دار حولها التحقيق لا تمثل الا نسبة تافهة مما صدر من أسلحة أوربية لايران .



■ دور مجاہدی
افغانستان

فم مراسل صحيفة ((جونيئش)) : ومعناها باللغة العربية الايام بزيارة في شهر اغسطس ١٩٨٧ للمجاهدين الافغان الذين تدعمهم الولايات المتحدة .
وأثناء اقامته بين هؤلاء المنضلين من أجل الحرية اتاحوا له الاطلاع على أحدث أسلحتهم ، وخاصة صوارنخ سام ٧ المضادة للطائرات وصواريخ

ستينجر المضادة للطائرات ايضا . واعلمه المجاهدون أن هذين النمطين مخصصان لايران باعتبارها المستخدم الأخير لهما .

وهذا يعنى أن المجاهدين الأفغان المعادين للشيوعية لم يكونوا الا وسطاء فقط .

وقد جاء في تقرير أوردته صحيفة جونيئش المذكورة في ٢٣/٨/١٩٨٧ أن الايرانيين لا يدفعون الأفغان مقابل كل صاروخ من ستينجر الذى يطلق من على الكف الا مبلغ ٢٠٠٠ (الفى) دولار ، بينما يبلغ ثمنه الحقيقى ٢٥ ألف دولار . وما يدفعونه كتمن صاروخ سام ٧ مع قاعدة اطلاقه لا يبلغ الا ٨٠٠ دولار فقط وأوردت الصحيفة أن وسيلة الدفع ليست عملة الدولار المتداولة بل قيمتها من الهبروين الأبيض عانى التركيز ، حيث تحول القيمة المعادلة للهبروين الى مبالغ على ارقام حسابات مشايخ وأمرء العشائر الأفغان فى المصارف السويسرية . أما خلفية هذه التجارة على النمط الشرقى فهى واضحة : ان الحرب فى منطقة الخليج نطلب دائما مساعدات مسنمة . ومن أجل شراء الأسلحة وتجنب اجزاء ان المقاطعة الأمريكية فان آيات الله يرسلون مندوبيهم ووكلاءهم الى كفة أنحاء العالم لتوريد الأسلحة وقطع الغيار بكافة الوسائل . وتجد طلبانهم هذه بجابوا خاصة من قبل اسرائيل . فالاسرائيليون يودون اضعاف عدوهم العراقى عن طريق اطالة امد الحرب . وعلاوة على ذلك فهم يريدون العمل على تطهير

صناعة السلاح لديهم • ولهذا باعت اسرائيل لايران أسلحة حديثة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار سنوياً منذ عام ١٩٨١ • وقد تسلت هذه المبيعات بطائرات صواريخ هوك المضادة للطائرات • قطع غيار للسدفعية والدبابات ، متفجرات وذخائر مختلفة • • وتست عمليات البيع هذه عن طريق ممثلى قطاع الصناعة الاسرائيلية للأسلحة الدفاعية — I.M.I. — الذين يتخذون مفرأ لهم فى باريس وبروكسل •

ويبدو أن الاسرائيليين أيضاً لهم عضوية فى اتحاد منتجى الصناعات الحربية (كارتل الحرب) •



■ أوروبا ..
وتهديب السلاح

ان مشترى الاسلحة - سواء من الايرانيين أو العراقيين - يعقدون افضل صفقاتهم في أوروبا بدون شك . ويقدر قيمة ما اشتراه العراق وايران في عام ١٩٨٧ فقط بحوالى ٤٠٠ مليون دولار . واما المنتفعون ماليا من هذه المشتريات فهم : المعنيون في قطاع الصناعة الخاص والعام ، تجار ووسطاء السلاح ، العسكريون والموظفون في النواثر الحكومية التي تمنح تصاريح البيع .

وتتهم شعبة تكنولوجيا الدفاع التابعة لشركة فوست البايين في النمسا ، بأنها باعت خلال عامى ١٩٨٥/١٩٨٦ لايران ١٤٠ مدفعا بقيمة ٣٠٠ مليون دولار . ولم نسم عملية البيع هذه الا بالاعتماد على شهادات مزورة توحى بأن المستقبل الأخير للمدافع هو ليبيا والبرازيل . وقد وردت شركة هيرتيرجر النمساوية ذخائر المدافع المذكورة . وهناك شركان آخريان تورطتا في تجارة السلاح غير المتروعة ، وهما : شركة ارمانورين في بلدة شفانشتادت النمساوية ، وشركة ديناميت نوبل في فيينا التي كانت تملك نسبة ٥٠٪ من أسهمها شركة سويسرية هي أورليكون سبورله التي سبق الحديث عنها . ومن المعلوم أيضا أن قطاع صناعة التعدين في جنوب النمسا كان له دور في تزويد ايران بالعتاد الحربى .

ولنتقل الآن الى بلجيكا التي بتضح تورطها في خلال ما يسمى بفضيحة ورناني وبفهم من ذلك توريد قطع الكترونية لصواريخ هوك المضادة للطائرات . وبسنتقى من تقارير موثوقة لدى وزارة العدل البلجيكية أن هذه القطع الالكترونية قد اشتربت في الأصل من مؤسسة ميتريكس الأمريكية . ومن الجدير بالذكر وجود شركة بنفس الاسم في كونيجرفينتر بضواحي بون عاصمة المانيا الاتحادية . وعندما اتصلت بها هاتفياً ذكر لى عنوان ميتركس في فلولايات المتحدة ورقم الهاتف (٠٠١٧٠٣٧٨٠٠١٧٠) ، ولكن قوائم حساب البيع كانت موجهة الى شركة وهمية يطلق عليها شركة C.A.D للنقل . وفي ٢٧ أغسطس ١٩٨٦ قامت الشركة الأمريكية للنقل الجوى بيبول اكسبريس بشحن قطع غيار الكترونية

هامة الى أوروبا • وبعد أن وصلت هذه القطع المشجونة في صناديق الى مطار زافينتم البلجيكي ، تولت شركة بلجيكية بنقلها بعد أربعة أيام • أى في ٣١ أغسطس الى طهران • وقد تم ذلك بناء على أمر صادر من شركة ريمالبي البرتغالية • وهو ما يوضح الطرق المتسوية التي يديرها أشخاص من خلف الكواليس في ألمانيا الاتحادية ! •

هنالك وسائل لإخفاء الأسرار ولا يمكن كشفها أبدا : هذا التعبير ورد على لسان مدير الشؤون الادارية هاملتون سبنس لشركة أنترامس الانجليزية الخاصة والتي يملكها أكبر تاجر سلاح في العالم وهو سامويل كومينجى وتتخذ هذه الشركة من مونت كارلو مقراً لها • ويفسر المدير كلامه مستطرداً

« ان الأمر يتعلق بأشخاص معدودين وذوى اعتبارات شخصية بحتة وهم لا يعملون الا لأنفسهم ، أما الباقي فأغلبه واقع في أيدي الحكومات » •

وتدلبلا على ذلك فقد أعلنت بريطانيا عام ١٩٨٧ الماضى عدم السماح للمؤسسة الابراية لتوريد الأسلحة والى ننخذ من لندن مقراً لها ، بمواصلة الأنشطة من الاراضى البريطانية ، وعلى اثر ذلك أغلق مكتب المؤسسة •

وعلى الرغم من هذا فان مؤسسة ايرانية أخرى ذات صبغة رسمية مازالت تعمل من مقرها فى لندن ، ألا وهى مصلحة تزويد القوات الجوية الاسلامية كما يطلق عليها من قبل الابرايين • وعلى الرغم من أن رئيسة وزراء بريطانيا قد أعلنت فى نوفمبر ١٩٨٧ عن عزم بريطانيا على عدم تصدير سلاح يظل أمد الحرب أو يريد من خطورتها ، فان الحكومة البريطانية لا تشترك بأية جهود لفرض مقاطعة ضد تزويد ايران بالأسلحة • ولم تقم بريطانيا حتى الآن بإيقاف تصدير عتاد « لا يسبب الموت » الى ايران ، مثل : محركات الدبابات ، قطع الغيار ، وحتى سيارات انزال من السنن الهجومية • بل ولم تمنع مسر تاتشر فى منح تصاريح بتصدير أنظمة الرادار المزودة بأنظمة للاتصالات البعيدة واعداد المعلومات • وقد بلغت قيمة هذه الصفقة من الصادرات الى ايران ٣٤٠ مليون دولار • ويرد الحزب الحاكم هذه التصاريح بأن أنظمة الرادار مخصصة لتأمين الحدود الايرانية المتاخمة لأراضى الاتحاد السوفييتى وأفغانستان • ولكن

المعارضة احتجت بعدم امكانية منع ايران من استخدامها لتغطية العمليات الجوية على جبهة الحرب ضد العراق . وفي شهر ديسمبر ١٩٨٧ كتبت صحيفة الأوبزيرفر تقريراً عن هذا الموضوع ، جاء فيه أن مكتب مبيعات رسمى للحكومة البريطانية قد تعاقد مع مؤسسة توريد السلاح الايرانية فى لندن على تصدير أسلحة لايران . علماً بأن الحكومة صرحت قبل شهر من تاريخ هذا التعاقد بتصدير محركات لدبابات شيفتين وقطع غيار لها بقيمة ٥٠ مليون دولار ، وبرزت الحكومة هذه الصفقة بأنها معتمدة على عقود سابقة . ومن المعروف ان الصرع البريطانى لشركة أوليكون بورنه السويسرية يدرب عناصر ايرانية فى داخل الأراضى البريطانية منذ عام ١٩٨٤ على استخدام المضادات الجوية .

والأدهى من ذلك أن مؤسسى التسليح البلجيكتين B.R.B. — F.N.

كائنا تصدران منتجاتهما من سلاح المدفعية والذخائر الى ايران والعراق فى نفس الوقت . وتشترك ألمانيا الاتحادية بشكل أو بآخر فى أنشطة بى . آر . بى البلجيكية .



■ أسلحة
المانية مهربة

ان عمليات تهريب السلاح من أوروبا تجرى بسهولة وبسر . وهى لا يمكن
أن تتم بعيدا عن أجهزة المخابرات فى هذه الدول .

فان تسربت أى معلومات عن عمليات التهريب فان تصرف هذه الأجهزة
يكون باجراء تحقيق غير جاد ينتهى عادة بحفظ الاوراق .

تتم عمليات التهريب للسلاح وكأنها سيناريوهات أفلام سبئائية وان كانت
فى حقيقتها واقع حى .

ويمكن أن نتابع تفاصيل عملية أو أكثر من هذه العمليات التى أدت الى نقل
الأسلحة من أوروبا الى ايران .

واحدة من هذه الصفقات المهره كانت حول نقل قطع محركات أمركبة
يتم تصنيعها فى المانيا الغربية . ورست خطة العملية على أساس أنه يتم نقل
هذه المحركات مفككة لميعاد تركيبها فى مطار الدولة التى سوف يشحن اليها قبل
نقلها الى ايران .

وكانت المحطة الأولى لوصول هذه القطع دولة ليست عضواً فى المجسوءه
الأوروبية (كما يستقى من تقرير أوردته صحيفة ليسوار فى ٩/١٢/١٩٨٦) .

وتم اثبات هذه الأساليب بالبرهان القاطع فى نهاية عام ١٩٨٧ . حين نقلت
أول الأمر صواريخ توى الى مطار بالقرب من بروكسل ، ثم شحنت منه الى
ايران . وقد اضطرت المصادر الأمنية لأجهزة المخابرات فى فرنسا ومانيا
الاتحادية الى دفع الجنرال بيرنارد روجرز الذى كان يشغل منصب رئيس أركان
حلف الأطلسي فى بروكسل الى إجراء تحقيق داخلى ، لتوضيح كيفية وصول
مثل هذه الصواريخ من مستودعات الحلف فى المانيا الى ايران خلال عامى
١٩٨٥ / ١٩٨٦ الماضيين . وهو ما لم يتم تهريبها من السوق السوداء رغم أنه
يمكن توريد كل شىء منها : بدءاً من رصاصة البندقية حتى مضادات الطائرات

أو العاصر اللازمة لإنتاج الأسلحة الذرية وهو ما يؤكد أنه نفث وراء عبلته تهريب الصواريخ الى إيران دوائر حكوميه مختلفه :

فلقد نلت هذه الأسلحة بواسطة شاحنات انطلقت من قواعد أمريكية * وبعد توقفها في المنطقة الخاصة بالجمارك انطلقت مع شاحنات أخرى محمله بهياكل صواريخ ومحركات مشحونة من مستودعات حلف الأطلسي في ولايه بااربا الألمانية * وقد تم نمويه الحمولة بأنها قطع صاعيه ومحركات * ثم نقلت قطع الصواريخ الى طائرات أمريكية خاصة لنقل بعد ذلك الى إيران * وأثناء محاولات التحقيق ذكر ناطق أمريكي من المقر الرئيسي للحلف في بروكسل : « أن التحقيق هو مسألة سياسية ، وانا كعسكريين لا ندلى بأى تعليق . وفق تعليمات وزارة الدفاع الأمريكية لنا .

مثال آخر من فرنسا :

دعا رئيس الوزراء الفرنسي عام ١٩٨٧ جاك شيراك الأمير سلمان (تفيق فهد ملك السعودية) الى مأدبة غداء * اتهم الأمير خلالها فرنسا بنزود إيران بالأسلحة * ولكن شيراك اجابة يقوله « منذ علنا ان طائرات الهليكوبتر التي زودنا بها أندونيسيا - حسب رغبة سموكم - قد ظهرت في طهران ، فانا قطعنا منذ ذلك الوقت تزويد إيران بالسلاح * ولكن بالرغم من الرقابة الصارمة فان شركة لوشير الفرنسية زودت إيران عام ١٩٨٤ بقنابل مدفعية ثقيلة بقيمة ١٠٠ مليون دولار * ومما حصلت عليه إيران من فرنسا عن طريق تزوير اسم البلد المستخدم للسلاح : ٣٨٤٤٠٠ وحدة من قذائف ١٤٤٠ ملم ، ٥٥ ألف وحدة من قذائف ٢٠٣ ملم - وكان البلد المستخدم الأخير حسب المستندات المزورة هو تابلاند وقد صدرت بعض مستندات التصدير المزورة باسم البرازيل والبرتغال ويوجوسلافيا * أما سفينة الشحن فكانت « فراوكة » الألمانية التي قادها قبطان ألماني يصف العملية بالاعتماد على ذاكرته كما يلي :

« قسنا بوضع القنابل في السفينة في بلدة شيربورنج ، وتبلغ في عددها بضعة آلاف قنبلة وتمت التعبئة بسهولة وبدون أية صعوبات ، وبعد ذلك أبحرنا بهذه السفينة المتفجرة الى ميناء بندر عباس الإيراني » * وعندما سئل القبطان عما كان من الممكن حدوثه لو امتنع عن تعبئة هذه السفينة والابحار بها ، فانه أجاب : « انا مرغمون بكل بساطة على شحن هذه البضائع * ان المحافظة على

الوظيفة تجبر على عدم المعارضة بأبه صورة كانت ، والا فلانى لايد وان استلم
قرار فصلى في الميناء القادم . ولا أجد وسيلة لتغيير الوضع طالما أن أصحاب
السفن هم أصحاب الأمر والنهى » .

والواضح أن الاتجار بالأسلحة مستمر سواء في عهد الحكومة الاشتراكية.
برئاسة ميتران أو حكومة المحافظين برئاسة شيراك . ويتم ذلك بواسطة الشركة
الفرنسية العملاقة نوبيل - C. S. F. التي تزود إيران بمنشآت وإدار عن
طريق فرعها في الأرجنتين . يستقى من مصادر المخبرات الفرنسية أن كولونيل
أمريكيًا كان يشغل سابقاً منصب ملحق بالسفارة الأمريكية في باريس قد شوهد
مراراً وهو يشرف على شحن طائرات إيرانية بأسلحة من مستودعات حلف
الأطلس في مطار عسكري قرب بلدة شاترو الفرنسية ولهذا اعتبرت باريس
كموقع متالى لأنشطة بجار السلاح المدعومين من أجهزة المخابرات . ومن
هؤلاء التجار جنرال سابق اسمه اديس خوزيان الذي ورد السلاح قبل ذلك
للتاء ويبتاعه اليوم للنظام الحالي في إيران . ولم يكن هذا التاجر ملفتاً
لأنباءه لولا أنه قام بانجاز صفقات لمنتجات تسليح خاصة .
ومن هذه المنتجات تلك الأنواع ذات التصنيع الأوروبي المشترك ،
مثل صواريخ ميلان المصادة للدبابات . وهذا الرجل هو الآن منل شركة
مشبوهة ومقرها في باما ومكتبها الأوروبي يحمل اسم ترانستريد وبسارس
أنشطته من مقره في برن بسويسرا ، وهناك اشارات تقل على أن هذا الجنرال
(خاويان) قد زود إيران بعشرة صواريخ اكروسيت وقيمتها ١٩ مليون دولار
* قفى احدى رسائله دوت ملاحظة بطلب نسبة ٢/١ من قيمة المبيعات بدلا عن
العمولة لصالح الطرف الايراني المساند في اتمام الصفقة . وبالإضافة الى ذلك
يستدل من قائمة الحساب رقم ٨٦/٠٠٩ الصادرة من ترانستريد والمؤرخة
في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ أن هذه الشركة تمكنت من تزويد إيران بخمسمائة
صاروخ من طراز ميلان .

وبصنع هذا الصاروخ لدى المجموعة الأوروبية التي بطلن عليها
أوروبا ميسيل وهي تتألف بصورة رئيسية من شركتين ، هما : اروسبستيل
الفرنسية وميسر شيدن - بلكوف - بلوم - الألمانية الغربية . وتعتبر الأخيرة
كشركة تسليح تابعة للحكومة الألمانية تماما ، وكان رئيس حكومة تافاربا جوزيف

شتراءس (نوى قبل نرجسة هذا الكتاب) عضواً فى مجلس ادارتها * اذن
فالنصنيع المشترك - على منوال صاروخ ميلان - يودى الى امكانية تجنب أية
قيود تصدير مفروضة فى دولة بحد ذاتها * وعند الانفسار عن احتمال شراء
ترانستريد لصواريخ ميلان من مجموعة أيروميسيل ، أجاب ناظم باسم هذه
المجموعة بما يلى :

« ان ايروميسيل لا يبيع الا لزمائن حاصلين على تصاريح بالشراء من قبل
الحكومة الفرنسية » * وقد مولت الصفقة عن طريق بنك سويسرى فى جنيف ،
وصد فيه حساب لخوازيان المذكور *



مختصر
صفحة سلاح

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٨٦ :

المكان : مدينة جايز نهايم الألمانية .

الابطال جوتتر لاينهويذر ناچر سلاح من جمهورية المانيا الاتحادية وبالتحديد من سانت انجيرات في منطقة السمرالمتاخمة لفرنسا، ويةطن بشكل رئيسي في باريس . وعاد لزيارة بلده المانيا منذ بداية ١٩٨٦ اذ كان قبل ذلك متهربا من دفع ضرائب قيمتها ٨٠٠ ألف مارك الماني غربي بعد أن انقضت المدة القانونية للمطالبة بهذه الضرائب .

اتصل بي (المقصود المؤلف) جوتتر لاينهويذر هاتفياً وأبلغني بأنه يقيم في فندق اتلاتتيك بالقرب من محطة قطارات فرانكفورت . واتفق معي على لقاء في الساعة التاسعة مساءً في حانة جراوربوك في ساكسهاوزن وعندما تقابلنا في هذه الحانة حدثني عن التحضيرات التي دبرها للقيام بانقلاب في جمهورية أفريقيا الوسطى . وذكر لي بأنه يود مقابلة « مخبر » غير حكومي غداً في مدينة فرانكفورت ، من أجل تجنيد أعضاء من فرق حرس الحدود الألماني ليقدموا في حراسة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى . وأشاد بهذه الفكرة قائلاً : « أنه لأمر مثالي أن تقنع هؤلاء الناس هنا حتى ينسربوا الى مجموعات حراسة الرئيس في أفريقيا الوسطى » .

حوالي منتصف ليلة التاريخ المذكور أعلاه ارجعت جوتتر الى فندق اتلاتتيك ، وقبل وداعه طلب مني الاتصال به في صباح اليوم التالي . وفي اليوم الموعد ذهبت الى الفندق وقابلته في قاعته في الساعة العاشرة صباحاً . فأبلغني في بدء الحديث أن المخبر لم يصل لأن سيارته المرسيديس ٥٠٠ قد اقتحمت في الليل وسرق منها جهاز الارسال ولكنه اعلمني بأنه ملتزم بسوءد آخر مع شركة فيرنر فرتس بالقرب من مدينة رودسهايم ليقابل هناك بعثة من رجال الحرس الثوري الإيراني . ومع أن الموعد معهم كان في الساعة الثالثة عصراً . الا أننا سافرنا معاً في الداعة الحادية عشرة قبيل الظهر . وبما أننا وصلنا مبكرين فقد

تمشيينا في أزقة روديسهام ، ثم جلسنا في حانة وطلب جوتتر لنا زجاجة من نبيذ هذه المدينة المصنع عام ١٩٨٤ ، وفي هذه الجلسة اقترح بأن يقدمني أثناء اللقاء القادم الى الآخر بن تحت اسم ميشيل يونجن باعتباري مستشاراً له في شؤون النقل .

وفي الساعة الثانية بعد الظهر سافرنا باتجاه بلدة جايزنهايم ، ثم توقفتنا في الطريق قرب أحد اكشاك الهاتف ، حيث اتصل جوتتر بشركة فريتس - فيرنر وقال لي بأنهم سيأخذوننا معهم من قرب محطة قطارات جايزنهايم .

انتظرنا قرب المحطة حتى شاهدنا بعد بضع دقائق سيارة مرسيدس ١٩٠ بيضاء . تقدم منها ايننا شاب عمره حوالي ٢٨ سنة ثم حيا جوتتر ورافقنا الى مكان اللقاء المنفق عليه : في فيلا بالمدينة حيث قدم لنا النبيذ مرة اخرى ، فعلق جوتتر على ذلك بأنه مشروب الملوك . بعد عتر دقائق تقريباً وصلنا ايننا مانفرد ليدر وهو المسؤول في الشركة عن توريدات السلاح لايران ، ثم قدمني اليه جوتتر كما اتفقنا سابقاً . عندما بدأ الأنان في تبادل الحديث أثرت انا الصت والاصغاء . ذكر ليدر بأننا على انتظار المسؤول عن توريد السلاح في دائرة الحرس الثوري الابرائي واسمه سعيد باراداران وشخص آخر وهو مترجم السفارة الألمانية في طهران . وأوضح بأنهما سيتأخران فيلا للتجول في منشآت الشركة . واستطرد ليدر حديثه متطرقاً لموضوع منسآت تعبئة الذخائر في انسعودية ، حيث تم الاتفاق على ارسال المستندات الخاصة بذلك في أسرع وقت ممكن الى شركة فريتس - فيرنر .

وعلى أثر ذلك بدأ ليدر وجوتتر بتفاوضان حول الطلبات الايرانية . فذكر ليدر بأن الايرانيين يريدون اصلاح ١٠ آلاف صاروخ من نمط توى ، مازالت لديهم من عهد الشاة . وبادره جوتتر بأنه يعرف مهندسين اسرائيليين بإمكانهما اجراء الاختبارات اللازمة على هذه الصواريخ . لكن ليدر أعلمه بان ايران لا تريد التعامل مع الاسرائيليين ، ثم سأل جوتتر عن تكاليف اصلاح الصواريخ ، فاجابه جوتتر باعتقاده أن الخل هو في البطاريات الحرارية فقط ، ومع ذلك فهو يعتقد أن اصلاح كل صاروخ يكلف ١٨٠ دولاراً فقط . وبالرغم من ذلك

فقد تداولوا حول اقتراح يتم بموجبه ابدال الصواريخ القديمة بصواريخ صالحة للاستعمال على أن يحسب كل صاروخ بمبلغ ٣٨٠٠ دولار .

نعجب ليدر من ذلك وسأل عن مصدر الصواريخ الصالحة للاستعمال ، فقال له جوتتر : « ان لدى الاسرائيليين ٣٠ ألف صاروخ من هذا النوع ، وليسوا في حاجة لها » . وبعد نصف ساعة من هذه المداوولات اتصل ليدر بشركة فريتس - فيرنر سائلا عن موعد قدوم الضيوف الايرانيين ، ثم واصل ليدر وجوتتر مداوولاتهما حول ايجاد وسيلة لتحرير الصفقة دون اعطاء أهمية للدور الاسرائيلي في حديثهما مع الطرف الايراني . وبناء على ذلك قدم جوتتر الاقتراح التالي :

« نأخذ ٥٠ صاروخاً من نوع توى من الايرانيين ونستبدلها بنفس العدد من الصواريخ الصالحة تم نزع الأرقام عنها ونرسلها للايرانيين » .

وبعد مناقشة الاقتراح اتفقا على أن يتم الدفع بواسطة شيك بقيمة الخمسين صاروخاً ، بحيث يسحب الشيك على بنك في لوكسمبورج بعد التأكد من سلامة الصواريخ .

وأخيرا وصل ممثل دائرة الحرس الثوري الايراني باراداران ومعه المترجم في الساعة الخامسة عصراً .

بعد برهة قصيرة دق الجرس ثم فتح الباب ودخل رجل اسمه بيرنارد شاور وهو المدير العام لشركة البوس التي تزود الجيش في المانيا الاتحادية بتجهيزات الكترونية ونورد منتجاتها حسب الطلب الى فريتس - فيرنر . وما أن اقترب من الحاضرين حتى بادر جوتتر لاينهويزر بالتحية قائلا : « يسرني أن أتمكن أخيراً من التعرف عليك . لقد سمعت الكثير الكثير عنك ، ولكني الآن أحظى بشرف التعرف الشخصي عليك »

رد جوتتر على التحية بتحفظ ، ثم بادر شولتر للحديث عن الموضوع المشترك قائلاً : « لنبحث مسألة اصلاح صواريخ توبى ، فتدخل ليدر طالباً من جوتتر توضيح الاقتراح الذي تمت مناقشته من قبل وفي هذه الأثناء كان ممثل الحرس الثوري الايراني يهز رأسه ، وبدأت على وجهه ملامح البقطة

والتوثب عند ذكر الاسرائيليين أثناء الحديث المتداول * وفي هذا السياق علق جوتتر لاينهويزر بما يلي : « لا يوجد مهندسو اليكترونيات يستطيعون اصلاح هذه الصواريخ غير الاسرائيليين وعندما يأتى وزير دولتكم - المقصود وزير الدولة الايراني - الى باريس للتوقيع على العقد ، فليس من الضرورى أن يذكر له أن القائمين على اصلاحها هم اسرائيليون » * ولكن ممثل الحرس الثورى الذى لم يكن راضيا لاحتمال الاتصال مع الاسرائيليين وتساءل قائلاً : هل ذلك يجب أن يكون ؟ ولم يحصل الا على اجابة مقتضبة : « نعم يجب أن يكون » * فاضاف ممثل الحرس :

« انكم ولا شك تدركون تقولات الناس عن أسلحة اسرائيلية تصدر الى ايران » * لكن جوتتر ضحك مستدركاً : « انكم تعلمون قطعاً ان رئيس برلمان دولتكم يتمتع بأفضل علاقات عمل مع اسرائيل » ، فاجابه ممثل الحرس : « ان ما تقول يحدث على مستوى سياسى أعلى » *

وفي النهاية لم يوافق ممثل الحرس على الاقتراح المقدم الا بعد أن حصل على تأكيدات مكررة ببقاء اشتراك الاسرائيليين فى العملية سراً * ومع ذلك استفسر عن امكانيات اصلاح الصواريخ فى ايران ، فكان الجواب على استفساره بأن ذلك غير ممكن * وعقب ليذر قائلاً : « وعلاوة على ذلك فان هذا هو عرض جيد لصالحكم أن دفعتم ٣٨٠٠ دولار كتكاليف اصلاح لكل صاروخ ، حيث ستحصلون فى نهاية الامر على نظام صواريخ فعال ، ثم انه من المحتمل أيضاً ألا يجد السيد جوتتر لاينهويزر امكانية للتصليح أو قد يكون التصليح باهظ التكاليف ، أى أنه قد يخسر فى هذه العملية » *

ووافق فى النهاية ممثل الحرس الثورى على العرض بالرغم من أن الطرف الآخر لا يدفع الا ١٨٠٠ دولار ثمناً لكل صاروخ مستبدل *

النقطة الثانية : فى جدول أعمال الجلسة كانت تدور حول توريد ٢٥٠٠ صاروخ من نوع نوى الحدث : شلوتر يسحب مجموع برقيات من أمامه ويصرح بالعرض قائلاً : « نطلب ١٧٥٠٠ ثمناً لكل صاروخ من هذه الأنواع » *

جوتتر لا يتهويزر يصححه قائلا : « هذا السعر غير واقعي : الثمن الواقعي لكل صاروخ هو ١٣٥٠٠ دولار » *

شلتوتر يسأل وهل مقدار أرباحنا يدخل في هذا المبلغ ؟ جوتتر بهز رأسه بالإيجاب ومثل الحرس يدون ملاحظة *

البند الثالث : في جدول الأعمال يتعلق بأجنحة الطائرات اف هـ

جوتتر يقول : « لا مشاكل في هذا الموضوع ، اذ يسكن توريدها في أى وقت » مثل الحرس يسأل عن امكانية الحصول على بطاريات صواريخ هوك ، فيذكر جوتتر أن ثمن البطارية الواحدة ٢٥ مليون دولار ، ثم يعلق المص في هذا البند ويفهم من الحديث أنه تم تصدير ١٥٠٠ صاروخ توى فعلا الى ايران * ولكن مثل الحرس يتشكك في صحة المعلومة ويسأل من الذى استقبل هذه الصواريخ في ايران ؟ جوتتر يجيب على ذلك بأنها أرسلت الى الجيش الابرائى قبل سبعة أسابيع ، الا أنه لم يذكر أسماء أشخاص تسلسوا هذه الأسلحة ، بالرغم من الحاح ممثل الحرس لمعرفة الأسماء *

باراداران بصرح بأن الحرس الثورى سيتسلم مسؤولية السلاح الجوى ، لأن الجيش لم يعد موثوقاً به ، ثم يسأل عن امكانيات التزويد بقطع غيار الطائرات المقاتلة *

جوتتر يجيب على ذلك بأن هذا العناد موجود لدينا في مستودعات بأثيوبيا وهو معبأ وجاهز للتصدير * وقد جاءنا ايرانيون يطلبون ذلك من قبل فصلنا البضائع وأحصيناها بواسطة الكمبيوتر ، بحيث تكون جاهزة بمجرد الطلب * ولكن رجالكم لم يعودوا الينا حتى الآن *

مثل الحرس يعلق : « سيأتى في هذه الأيام أشخاص ذوو مراكز مرموقة ويحصلون المسؤولية بغرض اجراء المداولات القادمة في باريس ، وحينئذ سيكون مضمونا نجاح الصفقات المعقودة لصالح الطرفين » *

ثم تطرقوا بالحديث للأقنعة (الكمادات) الواقية من الغازات السامة التى زودت شركة دريجر ابران بها ، وانتهت الجلسة بعد حوالى ساعتين من بدئها *

وفي الختام دعا ليدر الحضور الى تناول العشاء في مطعم « دى تسيد » • ولكن شلونر اعتذر عن قبول الدعوة لأنه ينتظر شريكا له قادماً من نونس - على حد زعمه - ولكنه في الحقيقة أراد الحديث مع جونتر على انفراد •

والآن بدأ الحديث بين شلونر وجونتر عن مسألة المسحفين لنسب الأتباع ورسوم الوساطات • فمن هؤلاء : صاحب شركة سويسري اسمه نرابجر ثم المسؤولون في شركة فرس - فيرنر بالإضافة الى شلونر •

جونتر عرض على شلونر مبلغ ٦٥٠ دولار عن كل صاروخ على أن ينسب تقسيم المبلغ على الأطراف الثلاثة فوافق شلونر على ذلك • ودعا جونتر لزيارته في القصر الذي يمتلكه في مدينة بوبارد وكانت العصبية تبدو على مزاج ليدر في مطعم « شميد » ، وكان مندهشاً مشدوهاً من ضخامة الأرباح المتحققة •• حتى أنه قال بصوت مرتفع وعلى مسامع الإيرانيين : « أمل ان لا يتوقف الطرفان عن الحرب » وضحك الجميع بما فيهم الإيرانيان ، ثم استطرد ليدر : « انهم الآن بحاجة ماسة لكل شيء وهذا يساعدنا على عقد الصفقات ، فالدراهم لا تلعب دوراً لدى الإيرانيين » •

ومن الجدير بالذكر أن ادارة شركة فرس - فيرنر تنفى أن ليسار كان يفاوض باسمها ، رغم أنه من العاملين في الشركة •



■ وسيط ألماني
غربي

الاسم أ باول بيرمان عمره يبلغ ٦٢ عاما .

تعليمه : لم يتعلم شيئا أكثر من كسب النقود كما يذكر هو نفسه بصراحة
تامة .

عمله : تجارة السلاح وخاصة لجيش المانيا الاتحادية وكانت آخر وظيفة
له هي مهمة الاشراف على مكتب التركيب والتجميع لدى شركة التسليح
رينكر .

قام في بداية نوفمبر سنة ١٩٧٨ بتأسيس شركة للاستشارات الصناعية في
مدينة ميندن مشاركا لشخص آخر اسمه فيلهلم جروسي بينه . وهو أخصائي
في السلاح بجيش المانيا الاتحادية منذ سنة ١٩٥٦ . وحقق في اطار عمله براءات
اختراع وطورها لصالح الجيش الألماني ولكثير من جبوش حلف الأطنطى .

وكانت أولى المهين التي تعلمها ومارسها هي الرسم الفني ثم درس حتى
حصل على دبلوم في الهندسة ثم التحق بالعمل الحر . وعرف عنه الاهتمام برعاية
الرياضة في بلدته ميندن خلال الفترة ٧٣/١٩٨٠ تولى رئاسة الاتحاد الرياضي
بها . وكان يكرم الرياضيين بسخاء كلما قام بزيارة لهم عند العودة من اسفاره
الكثيرة .

أما مهامه الرسيبة حتى الآن فهي الأبحاث الأساسية ، وأنشطة تطوير ونتاج
وسائل الاشعال والتفجير الحديثة لصالح الجيش الألماني وحلف الأطنطى .

ومنذ اجتمع برمان مع جروسي بينه في شركة الاستشارات الصناعية وقد
أصبح لهما دور في صفقات السلاح مع ايران . . . صحيح أن شركتهما لم يكتسب
عن دورها حتى الآن في توريد السلاح لايران ربما لتمتع الشركة بحماية جهاز
المخابرات الألمانية وهو الذي يلاحق كل من يعقد صفقات تهريب الأسلحة .
ولكن ذلك لا يعنى عدم تورطهما في هذه العمليات .

فالواقع أنه كان لهما دور كبير في توريد الأسلحة لإيران ولكن من خلال توكيلات يملآن بها شركات أخرى مثل توكيلهما لشركة بي.آر.بي البلجيكية والتي لعبت دورا قياديا على الصعيد الأوربي منذ سنة ١٩٨٢ في تهريب الأسلحة الى إيران • ولهما أيضا توكيل الشركة السويدية « اسكندينيا كوموديتي » وفرعها في سويسرا •

وهكذا اجتمع كثير من الوسطاء والشركات بأوربا لتزويد إيران بالأسلحة • وهو التجرع الذي لم يكتشف أمره الا في سنة ١٩٨٧ وبعد ثلاثة أعوام أى سنة ١٩٨٤ من فض الشركة بين بيرمان وجروسى بينه ، وان كان بيرمان استمر في تعامله مع إيران حتى بعد فض الشركة •

وقب أن تتابع نشاط بيرمان وشريكه من خلال التوكيلات أو غيرها في تهريب الأسلحة الى إيران فلا بد من لمحة عن بعض أنشطة شركتهما في منطقة الشرق الأوسط •

أول الأنشطة المؤكدة لهذه الشركة كانت وساطات السيد بيرمان الناجحة في تزويد ليبيا عام ١٩٧٨ بمتفجرات قيمتها ١٦٠ مليون مارك الماني غربى • بدأت هذه العملية بعد أن طلبت ليبيا استشارات من بيرمان حول امكانية الحصول على المواد المتفجرة المطلوبة ، حيث تقدمت اليه بذلك عن طريق شركة كورينتزا ومقرها في لندن وهى الشركة التى استفسر الطرف الليبى منها مباشرة عن امكانية تزويده بهذه المتفجرات • على أثر ذلك استطاع بيرمان تدير الصفقة ، بحيث وردت شركة دبل لتكنولوجيا الدفاع ومقرها في روتنباخ بألمانيا الاتحادية القنابل والعبوات المطلوبة دون تعبئة ، ثم قامت بالتعبئة بوسائل التفجير شركة بي.آر.بي البلجيكية « ٦٠٪ تى.ان.تى + ٤٩٪ هيكوجين + ١٪ شمع الموتان » • وقد شحنت هذه الأسلحة الى ليبيا من ميناء زيروجيه البلجيكي • وحصل بيرمان مقابل أتعابه على مبلغ ٢٠٠ ألف مارك الماني • وكانت الصفقة — كما صرح وكيلان رسببان لشركة ديل — مغرية جداً ، بالرغم من دفع أتعاب الوساطة •

واستطاع بيرمان في عام ١٩٨٣ التوسط لتصدير « أوعية لصب الحليب » الى السعودية : هكذا كان مضمون الرواية الرسمية • أما ماهية البضائع المصدرة

فهي في الحقيقة وسائل تفجير على هيئة « أفماغ » قامت بتصديرها شركة ريجنبريد لومان ومقرها في مبدن شمال ألمانيا الاتحادية وذلك عبر شركة بي.أر.بي البلجيكية التي يملكها بيرمان . ودفعت للوسيط بيرمان ٢٣٠ ألف مارك ألماني مقابل أتعابه .

ولم يقف نشاط بيرمان من خلال التوكيلات والوساطات على بيع السلاح وتهريبه بل لقد استطاع أن يربط علاقات تجارية مع جيش ألماني الاتحادية لصالح لومان . فحصل على اتفاق مكتوب منها باستحقاقه لنسبة ٦ ٪ من المبيعات التي يتم التعاقد عليها .

وهكذا كانت معاملات بيرمان تفتح له الطريق لعمليات واسعة في السلاح سواء كانت بطرق قانونية أو غير قانونية .

ووجد بيرمان في الحرب العراقية الإيرانية فرصته الذهبية حيث اتجه الى ترفير احتياجات ايران من الأسلحة .

وقد بدأ تصدير السلاح بصورة غير قانونية في صيف عام ١٩٨٢ الى ايران ، وذلك عن طريق المؤسسة البلجيكية الضخمة « سوسايتي جنيرال » ، أو بمعنى أدق عبر الشركة بي.أر.بي التابعة لهذه المؤسسة . وكانت هذه الشركة تتعاون مع الوسيطين الألمانين صاحبى شركة الاستشارات الصناعية منذ تحقيق النجاح المشترك معهما في عقد صفقات مع ليبيا والسعودية . ومن الجدير بالذكر ان هذين الوسيطين جروسي بينه وبين بيرمان قد استطاعا ربط شركة بي.أر.بي بعلاقات وثيقة مع المسؤولين في جيش ألمانيا الاتحادية ، حيث انبج لهذه الشركة اجراء تجارب على نماذج جديدة من الألغام والقنابل والمتفجرات بميادين تابعة للجيش الألماني .

وفي نفس الفترة ، أى بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٨٢ تمكن بيرمان وجروسه - بينه من عقد صفقة مع شخص اسمه أولاف أوسلوك ، وهو موظف لدى مؤسسة مبنسويشى اليابانية في دوسلدورف ، ويقطن في بلدة هان القريبة من مركز عمله . وبسبب هذا العقد كان على أوسلوك القيام بسهام مثل دراسة السوق وتحضير واعداد الاتفاقات والتوسط لدى الأطراف الأخرى والتزود بالمعلومات الهادفة

الى زيادة مبيعات شركة الاستشارات الصناعية أو وكلائها الآخرين • ومن خلال
محدثات جرت في صيف عام ١٩٨٢ بين جروسي - بينه وأوسلوك يمكن الاستدلال
على ماهية المبيعات التي يشملها العقد المبرم بين الطرفين ويفهم من هذه المحادثة
ان البضائع التي أريد تصديرها الى ايران بموجب العقد تشمل طائرات مقاتلة
وطائرات هليكوبتر وقطع غيار وذخائر • أما الطرف الايراني فيبدو أن موقفه
كان يكتنفه بعض الغموض الذي يشير اليه تعقيب أوسلوك على تساؤلات
طرحها عن هوية المفاوضات الايرانيين الذين اعترفوا بحصولهم على ٣٠٠ ألف
وحدة ذخائر من شركة أورليكون السويسرية •

يقول أوسلوك في هذا المجال : « ان الشخص المسمى منصورى ليس
عضواً من أعضاء اللجنة الايرانية المقيمة حالياً في أوروبا ، اذ يوجد في أوروبا
ثلاث لجان تتستع بوكالات معينة » •

ويعرب أوسلوك في كلامه مع جروسي - بينه عن ظنه بأن المحرك الحقيقي
لمنصورى هو باومان صاحب الشركة السويسرية •

ولم يعلم أوسلوك ان جروسي - بينه وشريكه بيرمان قد تقدما بتاريخ
٢٣ أغسطس ١٩٨٢ بطلب الى هذه الشركة ليروجا لها ذخائر ومتفجرات ، أى
أنهما على صلة بها •

بالاعتماد على هذه الخلفية اتصل جروسي - بينه هاتفياً ببومان سائلاً
اياء عن أسماء أعضاء اللجان الايرانية المتواجدين في أوروبا • وبعد تردد وتعلل
بالنسيان اجابه أخيراً ذاكراً اسم أهم شخصية مسؤولة في اللجان ، وهو سيروس
طباطبائى •

ومن خلال هذه الاتصالات بدأت كثير من المعلومات تظهر عن عمليات
تهريب السلاح الى ايران •

فقد جرى بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٨٢ اتصال هاتفى بين أوسلوك وبيرمان
(شريك جروسي - بينه) • وكان ملخص المكالمات الهاتفية يدور حول خسران
في الجيش التركي قبلوا الرشوة ، ونحول أشخاص ايرانيين قدموا الى انقرة
لاتمام صفقة سلاح ومعهم حقيبة مليئة بالنقد لتمويل هذه الصفقة ، كما فهم من

المكالمة ان الوسطاء ينضمون الى المانيا الاتحادية • وفيما يلي اعادة لمضون الحوار الهاتفي •

أوسلوك : أنا اخبرك عن رجلنا ، فهو على علاقة جيدة مع القيادة العسكرية العليا في ايران ، وقد تحدث الايرانيون معه عن ضلالتهم ، وهم بحاجة الى ما يلي (هل تستطيع التسجيل) :

بيرمان : أنا على أهبة التسجيل ، وعليك أن تملئ :

أوسلوك : ٢٠٠ محرك احتياطي لصهاريج أم ٦ ذخائر بندقية ٧٩ ملم •

بيرمان : ما عدد هذه الذخائر ؟

أوسلوك : يريدونها غداً ان أمكن ذلك •

بيرمان : اسالك عن العدد •

أوسلوك : هم يطلبون دائماً نصف مليون ، ويريدون نفس الكميات من ذخائر المورزر ٦٠ ملم و ٨١ ملم •

بيرمان : بأي عدد ؟

أوسلوك : فات لك بنصف المليون أيضاً ان أمكن •

بيرمان : طبعاً ، ولكني لا أعلم عن امكانية تدبير كل ذلك في خلال اسبوع •

أوسلوك : علمت بأن شركة أورليكون السويسرية مستبيع الى ايران ٦٠ مدفعاً مضاداً للطائرات •

بيرمان : ولكن عن أى طريق ؟

أوسلوك : عن طريق قيادة الجيش التركي ، ثم اضافة متطرقاً لموضوع الصفقة السابقة أنه اذا استطعنا أن نعرض عليهم عرضاً جيداً خلال فترة توريد قصيرة ومن مكان محدد ، فانهم سيرسلون طائراتهم بأنفسهم ويشحنون مشترياتهم بها •

بيرمان : استطيع تدبير الصفقة من سويسرا •

أوسلوك : وهم يملكون النقود أيضاً ، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن السويسريين لا يثقون بأحد فلهم تجارب مرة في موضوع الدفع ، فلذلك يتم الدفع الفوري بالحقيقية بسجرد استلام البضاعة •

بيرمان : استطيع الحصول على الموافقة خلال يوم غد •

أوسلوك : من الأفضل أن ترسل أنت بالتلكس وليس بى.أر.بى واليك الرقم فى تركيا : ٢٢٧٦٤ آيه.واى.اف.تى.أى.أر ولا تنس ذكر السعر وفترة التوريد •

بيرمان : لا مشاكل •

أوسلوك : عند التجاوب مع ما عرضناه فسيأتى المعنيون فى القيادة الايرانية الى انقرة لايام العقد ، ثم يرسلون من يدفع لنا ٣٠٪ من القيمة •

بيرمان : لماذا الى انقرة ؟

أوسلوك : معظم العقود تبرم معهم فى انقرة •

بيرمان : اذن فالأتراك هم أصدقاؤهم الحميمون •

أوسلوك : الأتراك يستفيدون هذه الأيام من الطرفين ، فقد تعاقدوا مع الايرانيين قبل نصف سنة على تصدير بضائع عامة بقيمة ٥٥٠ مليون دولار • وهم على علاقة تجارية جيدة مع العراقيين أيضاً • ولهذا فان مثل هذه الأمور تختلف باختلاف الضابط المسئول عن ترتيبها • وقبل أن انهى كلامى أرجو أن تحسب نسبة ٨٪ لاضافتها على السعر •

بيرمان : ٨٪ فقط ؟

أوسلوك : نعم يكفى ذلك •



■ الغضب
بين الوسطاء

ان عمليات تهريب الأسلحة تهدف في الأساس الى تحقيق أكبر قدر من الأرباح لأطراف العملية حتى يصل السلاح الى طالبه . وضمانة الأرباح كانت دائما نقطة جذب لأطراف عديدة للمشاركة في بيع الأسلحة خارج اطار القوانين المنظمة في كل دولة لصفقات بيع السلاح .

والغريب أن نصل جاذبية هذه الأرباح الى حد الخروج ليس فقط على القوانين ولكن على العرف السائد بين المهريين وأن ينصب طرف في صفقة على الأطراف الأخرى ويستولي وحده على كل الأرباح المتحققة من العمليات .

ومتابعة واحدة من عمليات النصب بين المهريين هي واحدة من المسارات التي تستحق الدراسة . فهي لا تكشف فقط عن غياب القيم السلوكية في تهريب الأسلحة ولا في التعامل بين المهريين أنفسهم واتجاهه تكشف وهو الأهم عن الوسائل الخطيرة التي تتم من خلالها هذه العمليات لاختفاء الصفقات والانسرف التي توسطت في القيام بها . ولا تتف حدود الدول عائقا دون حركة هؤلاء الوسطاء الى حد يبدو وكأن العالم بالنسبة لهم مفتوح بلا فيود أو حدود .

والمثال المطروح هنا كنموذج يوضح أن صفقة واحدة من الأسلحة التي هربت الى ايران تقوم بها شركة بلجيكية من خلال وسيط في تركيا . ويتم من خلال طرف ثالث في هونج كونج وهي مسارات تتم من خلالها عقد الصفقة وهي تختلف طبعا عن مسارات نقل السلاح وان كانت في بعض الأحيان تتم من خلال نفس القنوات المتعددة .

واذا كان من الطبيعي أن يكون الهدف الوحيد للوسطاء هو عمولة الصفقات . فان ذلك ينطبق تماما على بيرمان وجروسي - بينه .

وينطبق أيضا على وسطاء آخرين ممن حاولوا جهدهم للاستفادة من تصدير السلاح الى ايران ، وقد دون بيرمان في هذا السياق محضرا يضم ٢٢ اسما

لشركات قامت بتصدير متفجرات وذخائر وقذائف مورزر وقوواعد اضلاق صواريخ ومباحق نيجير عبر شركة B. R. B. البلجيكية ، حيث كانت قيمة المبيعات حوالي ١٣٣ مليون دولار . وفي هذا المحضر وردت أسماء مختلفة كسماسة عقد صفقات التسليح ، مثل التاجر النمساوي للأسلحة بوتش الذي يقطن في بلدة ايجرسدورف، قرب مدينة سالزبورغ النمساوية ، وفورسلوند ممثل شركة يرقورس السويدية .

وبعد أن خسمنت شركة بي.آر.بي الحصول على الطلب الإيراني من الشركات المختلفة أرسلت مدير المبيعات وهو السيد هيرمانسن الى طهران لتوقيع العقد مع وزارة الدفاع الإيرانية . وقد اتفقت هذه الشركة بفضل جهود الوسيط : بيرمان ، جروسي - بينه ، أوسلو مع شركة لوزاك ماكينا التركية التي تتخذ مقرها بمنطقة سيسلي في استانبول ، على التوقيع الرسمي كطرف بائع للإيرانيين ، وذلك لأن الشركات البلجيكية لا يسمح لها بالتصدير المباشر الى مناطق تسود فيها الجروب . وهكذا وقع العقد بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٨٢ ، وجرى اتفاق على تحديد نسبة العمولة ودفعها بمجرد تسلم البضاعة وتنفيذ بنود العقد الأخرى .

وبعد وصول هيرمانسن الى بلجيكا قادماً من طهران ، بدأت اتصالات الوسيط الهاتفية معه للتحديث بشأن العمولة المتفق عليها . ولكنه أبلغهم أنه لم يستطع زيادة نسبة العمولة عن ٤٪ من قيمة المبيعات ، وانه لا بد من تقاسمها مع وسطاء في أوروبا والوسيط التركي والإيراني ، مما سبب أزمة ثقة وخلاف بين بيرمان وأوسلو من جهة وبين شركة B. R. B. من جهة أخرى ، فرفعت الشركة قيمة العمولة في النهاية الى ٥.٤٪ من قيمة المبيعات البالغة ١٣٣ مليون دولار . ثم عادت بعد ذلك الى الادعاء بعد مماطلتها في الدفع ان العقد قد ألغى قبل تنفيذه . ولم يكشف النقاب الا في عام ١٩٨٧ بأن شركة بي.آر.بي قد قامت بتنفيذ العقد المذكور بحذافيره عن طريق شركة ماينال في هونج كونج . وهكذا وفرت على نفسها قيمة العمولة البالغة حوالي ٦ ملايين دولار . وقد استمرت محاولات التصدير بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ بطرب ملتوية الى ايران . فمدير

مبيعات B. R. B. - وهو هيرمانسن - مارس أنشطة ملحوظة على هذا الصعيد، حيث تقدم بعرضين لبيع لشركة اسكو البلجيكية دبابات من نوع تي، آر ٥٨٠ وذخائر مختلفة ، بالوكالة عن شركة كوما السويسرية * ومن المعروف أن المستخدم النهائي لهذه الأسلحة هو إيران * فلشركة اسكو المذكورة فرعان أحدهما في مالطا والآخر في سنغافورة ، أى في بلدين لهما دور ايجابي في تصدير الأسلحة الى إيران *

والغريب في الأمر هو ان خداع الوسيط في مسألة العمولة لم يثن من عزم شركة بيرمان وجروسى - بينه عن الاستمرار في أنشطة الوساطة * فقد اتضح من خطاب مؤرخ في ١٤ يناير ١٩٨٣ أن بيرمان عرض على الوسيط التركي اكالين بيع ١٠٠ مدفع مع ذخائرها المطلوبة في إيران *

وكان ذلك بداية انطلاق في عقد صفقات ضخمة لصالح إيران عن طريق وسطاء المانيا الغربية *

في ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ أرسل بيرمان جروسى - بينه الى أوسلوك شريكهما خطاباً توضيحياً بشأن قائمة بالأسلحة المعروضة ويشتمل الخطاب التوضيحي على ما يلي :

١ - ما يتعلق بالبند رقم ١ حتى رقم ١٣ من القائمة فيمكن توريد أجهزة عند الطلب أو توريدها بسرعة *

٢ - الأسعار المذكورة خاضعة للتداول ، أى يمكن المناقشة لتحديد السعر النهائي *

٣ - يمكن اعطاء معلومات اضافية أدق أثناء اللقاء القادم *

٤ - يستطيع مبدئياً توريد أجهزة أخرى ، غير التي ادرجت في القائمة *

أما القائمة المذكورة فقد دوت فيها أنواع الأسلحة والذخائر التالية :

*** ٣٢ مليون قطعة من ذخائر ٧٦٢ ملم *

*** ٤ ملاين وحدة من رصاص مطاطى للتمرين ٧٦٢ ملم

*** ٢٦٠ ألف قطعة كلاشنكوف نوع جديد ، ٧٦٢ ملم ٣٩

*** ١٠٠ وحدة من محركات أم ٤٨ أيه ٥ أو أيه دبليو دي أس ١٧٩٠
 - ٢ أيه (سعر الوحدة ١٧٥٠٠٠ دولار) وصواريخ مضادة للدبابات سعر
 الصاروخ ٨٤٠٠ دولار *

ويخص شركة برفورس السويدية :

*** حوالى ٦٠ قطعة مدافع مورزر من انتاج بوفورس مع مواشير
 احتياط للمدافع وآليات تيار كهربائى (سعر الوحدة : ٢٥٠٠٠٠ دولار)

*** ٢٠٠ ألف وحدة من قذائف مدفع ٤٠ ملم مع أجهزة تفجير *

*** ٢٠ وحدة أنظمة جديدة لتوجيه النيران (القذائف) *

*** ١٠٠ وحدة أنظمة جديدة لتوجيه النيران *

*** ١٠٠ وحدة صواريخ سام ٧ (أرض جو) من المستودع مباشرة *
 (سعر الصاروخ ٤٥٠٠٠ دولار) *

*** قذائف حرارية ١٠٦ ملم بمعدل ١٠٠٠٠ قذيفة شهرياً *

*** قذائف مورزر من كافة المقاسات وبأى عدد مطلوب ، وبالإضافة الى
 ذلك : قذائف حارقة وقذائف اطفاء واضاءة من كافة المقاسات *

*** سيارات اسعاف : وقد اعترف بيرمان بأنه قد أرسل مع شريكه هذه
 القائمة الى أوسلو ، وذكر بأنه طلب هذه الأسلحة من كارل اريك شميتس
 الذى يملك شركة سكاندينافيان كوميديدتى ومقرها فى مدينة مالمو السويدية *

وهو ما تحتاج الاشارة الى دور شركات السويد فى عمليات تهريب السلاح

لايران *



■ حق السويد
إشتركت

ان دور شركات السويد لم يكن فقط مجرد الوساطة مع الوكلاء الالمان في بيع السلاح بل وتهريبه الى ايران خلال الحرب بل لقد تجاوز ذلك الى درجة ان التعاون مع الشركات الالمانية لا يقارن اذا كان من الجائز المقارنة بين خطا قانوني وآخر .

ودور كارل أرياك شميتس في التعاون مع بيرمان كان في الواقع حلقة من أدواره المتعددة لمعاونة ايران في مجال السلاح وغيره باعتباره حديث عهد بتجارة السلاح .

فهو لم يقف عند حدود مخالفة القوانين السويدية ببيع أسلحة لدولة في حالة حرب بل وخالف كل المعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة بمقاطعة جنوب أفريقيا .

فنجده في سنة ١٩٨٣ قد وقع عقدا كوكيل عن ايران مع جنوب أفريقيا وبموجب هذا العقد التزمت جنوب أفريقيا بانتاج احتياجات ايران من المواد العسكرية التالية :

- * ٤٠٠٠ طن من مسحوق M. I لتصنيع متفجرات لقذائف ١٥٥ ملم .
- * ٧٠٠ طن من نفس المسحوق لتصنيع متفجرات لقنابل ١٠٥ ملم .
- * ٢٠ ألف طن من تترات الأمونيوم (النشادر) وتكفي هذه الكمية لصنع ٨٥٠ ألف قنبلة ١٥٥ ملم .

ولكن هذه الصفقة لم تنفذ تنفيذاً كاملاً بسبب الضمانات المالية التي كانت ايران تطلبها من البائع ، حتى تتأكد من انجاز تسليم الأسلحة أو البضائع حسب العقد المبرم . ولم يصل الى ايران الا ٣٠٠٠ طن من المسحوق ام . أى والجزء الأعظم من تترات الأمونيوم . ولهذا كلفت جنوب أفريقيا شميتس بالبحث عن شركات بديلة لتعويض الكميات التي لم تصدر حتى الموعد المتفق عليه وبعد أن بذل جهوده في ذلك تسكن من التعاون مع شركات انتاج أوروبية لتعويض النقص ، وخاصة مع شركة بوفورس .

وهو بذلك لم يكن فقط معاونا على توفير السلاح لایران ، بل وعمل على حماية شركات جنوب أفريقيا باستكمال عقدها حتى لا تظهر بموقف العاجز عن الوفاء بالتعاقدات المطلوبة منها •

ولعل من الضروري أن تعرف بعض المعلومات عن مثل هذه الشخصية حتى يتضح مدى اضرار سوق تهريب السلاح لرجال الأعمال في العالم وخاصة بأوروبا للتورط فيه •

فكارل اريك شميتس من مواليد ٢٧ يناير ١٩٣٥ في قرية هوليفيكسنيس الصغيرة الواقعة في جنوب السويد • وكان يدير ثلاث شركات مختلفة على الأقل ، وهي : شركة جيكاو وسكاندافيان ثوموديتي وسكاندافيان فير-تيليزرس في نفس الوقت • اما علاقاته التجارية بایران فيبدو انها بدأت قبل ١٥ عاماً ، فقد كان في بداية السبعينات من مصدرى السكر المشهورين على الصعيد العالمى •

ونتيجة لتذبذب أسعار السكر في بورصة لندن كاد رجل الأعمال السويدي أن يصل الى حد الافلاس • ومن الأنشطة التي مارسها علاوة على ذلك تجارة خامات النفط والمنتجات الكيميائية ، حيث روج بعضها في الأسواق الإيرانية • وفي أوائل الثمانينات كان وكيلا لشركات تصدير سويدية مختلفة في ایران ، مثل شركة ايساب وشركة ساندفيك وبوليندن وفيرميتا ورغم تعدد نشاطه فانه ليس هنالك دلائل على ان شميتس دخل ميدان تجارة الأسلحة قبل عام ١٩٨٣ ، علماً بأنه دعم ايران دائماً وخاصة في ندير المنتجات الكيميائية بغرض صنع المتفجرات لصالح ايران • فقد كان يوفر هذه المنتجات من المؤسسة السويدية الحكومية وهي التي تتولى مسؤولية ادخار النفط والمواد الكيميائية في أيام السلم لاستغلالها في فترات الحرب •

وقد حققت الجبارك السويدية لمدة ثلاث سنوات في أنشطة شركتي بوفورس وسكاندافيان كوموديتي التي يملكهما شميتس ، وبالتحديد تلك الأنشطة المتعلقة بتهرب الأسلحة والذخائر منذ عام ١٩٨٢ الى ايران أرباحاً هائلة. وقد توصلت التحقيقات الى نتائج مذهلة دونت في مجلدات بلغت ٨٠٠٠ صفحة • ويتضح من هذه المعلومات تورط شركات عديدة في تجارة السلاح غير القانونية مع ايران • لس في السويد وحدها بل في كل من بريطانيا وهولندا

وبلجيكا والمانيا الاتحادية والنمسا وفرنسا • وقد كسب المنتجون والوسطاء التجاريون في هذه البلدان أرباحا هائلة :

وكانت الصدفه وحدها هي التي فتحت عيون رجال الجمارك على ضرورة التحقيق والتعقب واتخاذ الاجراءات اللازمة • ففي ١٧ مارس ١٩٨٤ ثم في ٣٠ ابريل من العام التالي وصلت الى الجمارك الرئيسية في مدينة باساو الألمانية (الواقعة على الحدود النمساوية) ثلاث قاطرات محملة بشمائن طنا من المتفجرات المسحونة من السويد والمرسلة الى شركة ارماتورين في بلدة روستوف قرب مدينة شفانشتادت النمساوية • ولكن هذه الحمولة لم ترسل الى الهدف المعلن عنه بل حولت عن طريق شركة شحن في باساو الى بلدة شتادة على نهر الألب ، ثم شحنت بالطرق النهرية والبحرية الى سوريا ، ومن هناك الى ايران •

هذه الوسيلة الملتوية لفتت انتباه مسؤولي جمارك باساو فأخطروا عنها الدوائر السويدية المختصة ، مما أدى بالتالى الى اجراء التحقيقات •

وفي اطار هذه التحقيقات سلطت الأضواء على شخصية شميتس وشركته : الأولى سكاندنافيان كومديتى والثانية شركة سيرفينا التى تتخذ من بلدة فريبورج السويسرية مقراً لها •

وتفيد تقارير الجمارك أن شميتس وحده باع أسلحة لايران بقيمة ٦٠٠ مليون دولار تقريباً • وهو لم يعترف على كل حال بعدم شرعية أنشطته مبرراً ذلك بأن المنتجين وموظفى الدوائر المختصة يعلمون بهذه الصفقات • وبما أنهم لا يطلبون اثباتا على عدم ذهاب الأسلحة من البلد الوسيط وانتقالها الى المستخدم النهائى لما فانهم بذلك يشتركون بصورة غير مباشرة في اتمام الصفقات •• وهو يعتبر أيضاً أن كل ما يثار حول ذلك ما هو الا زوبعة دون مبرر • وبالرغم من الفضيحة التى أثيرت في السويد عن السوق السوداء لتهرب الأسلحة الى ايران فانه أصر على الاستمرار في أنشطته • وابرق الى منظمة صناعات الدفاع الوطنى الابرايية عام ١٩٨٥ معبرا عن رغبته في الوفاء بالتزاماته في تصدير الأسلحة الى ايران ، ذاكر ما يلى :

« اعلاماً لكم عن عزمنا على تزويد منظماتكم بالبضائع المتفق عليها (المقصود طلباً لأسلحة) فلا بد من التنويه عن وجوب خرق كافة القوانين والأنظمة السارية في بلادنا ونأسف على التأخير الحاصل في التصدير . ولكننا نأمل أن تفهموا مشاكلنا الطارئة ونؤكد لكم أننا سنبذل كل جهد لتزويد منظماتكم بالبضائع »

وحقيقة فإن فرض القيود المفروضة على تحويل العملة الصعبة وعلى تصدير الأسلحة في السويد لم يكن سهلاً منذ بدء عمليات تهريب الأسلحة الى ايران ولهذا كانت الحاجة الى ايجاد قنوات لخرق القوانين والترتيبات المتبعة .

وومن هذا المنطلق فقد اعتمد شميتس أن تكون المنتجات المصدرة الى ايران غير سويدية المنشأ ، كما اعترف بنفسه عندما استجوبته الجمارك . وأوضح شميتس ذلك بأن الأسلحة أو الذخائر تباع الى شركات في بلدان لا تمنع في إعادة التصدير الى ايران ، باعتباره المستقبل النهائي لها ومن أجل انجاز الصفقات المالية فقد وطد صلاته بالخبير المالي ماكس بوتيلر من سويسراء متعاونين منذ عام ١٩٨٠ مع بعضهما في هذا المجال . ولهذا أسسا معاً شركة سكانسوجار التي تحول اسمها عام ١٩٨٢ الى سكانكوم ويبدو أن تدبير المسائل المالية كان يتم بأساليب وطرق ملتوية أيضاً ، كتلك التي كانت تتم عبرها عمليات تهريب السلاح . واتضح من تحقيقات الجمارك أن أعمال شميتس وشركائه كانت مقسمة على شركتي سكانكوم السويدية وسرفينا التي تتخذ مقرها في مدينة فريبورج بسويسرا : فالأولى كانت تخطط وتنفذ عمليات إيصال الأسلحة الى ايران ، والثانية كانت تهتم بانجاز الأمور المالية بما فيها الضمانات وتوزيع الأرباح وكل التفاصيل المتعلقة بذلك . وكانت السلطات الايرانية تدفع حسابات الأسلحة والذخائر التي تسلمها عن طريق البنك الوطني الايراني في لندن أو دوسلدورف . ومن هذين المصرفين أو من أحدهما حولت النقود الى حساب شميتس في بنك اربوتنوت في لندن أو في مصارف جنوب أفريقيا في لوكسمبورج . وفي كثير من الأحيان كان الدفع يتم مباشرة الى شميتس عن طريق المصارف السويسرية .

ويتضح من خطاب أرسله شميتس الى شريكه ماكس بوتيلر الذي امتلك فيلا أنيقة في شارع نشيمين - رينر شتراسه بمدينة فريبورج أهمية الدور المالي المرسوم لشركة سرفينا . وفي هذا الخطاب المؤرخ في ١٥ أبريل ١٩٨٥ ذكر

شميتس ان فيسة المبيعات الى ايران في عام ١٩٨٦/٨٥ بلغت حوالى ١٥٠ مليون دولار ، كما أبلغ شريكه ان الضمانات البنكية المطلوبة اعتمدت في بريطانيا وان أول الشحنات ستترسل الى ايران في شهر مايو القادم ، وأشار الى عدم التمكن من اعتماد الضمانات المالية المذكورة في البنوك السويسرية .

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق ان شريكا ايرانيا في شركة سرفينا هو كابك خسروان قد أسس فرعاً تابعاً لها ، وهو شركة انكوترا ونجح في توثيق علاقاته مع العسكريين الايرانيين . ويعلق شميتس على ذلك بأن شركته السويدية لا تود أن توكل عنياً شركة سويدية أخرى لتمثل مصالحها في ايران ، بل تفضل أن تكون انكوترا هي وكيلتها هناك حيث أنها فرع يملكه ايراني هو من شركائنا .



■ شركة وهمية
في باريس

لم يكتفِ سمسارة السلاح واصحاب المصالح التجارية المتعاملين معهم في استغلال شركات حقيقية لخداع الدوائر الرسمية والتحايل على قوانين حظر التصدير الى مناطق الحروب ، بل لجئوا لأساليب ملتوية وصلت الى حد تسجيل شركات ليس لها وجود حقيقى لتكون ستارا لاعمالهم •

ويجسد المثال الواقعى على ذلك نشاط رجل الأعمال السويدي وهو شميتس الذى كان لابد له من وضع وتنفيذ خطط فى غاية الدقة والتعقيد ، حتى يتمكن من تهريب السلاح والذخائر الى ايران دون احراج الشركات المتعاملة معه • فشركة ديناميت - نوبل التى كان يروج بضائعها الحربية من المتفجرات كانت معروفة بالجدية والالتزان بدرجة عالية ، مما يؤكد حرصها على عدم النورط فى تهمة مخالفة حظر التصدير المفروض على مناطق التوتر أو حتى الاشتباه بأنها تقوم بخرق القوانين المتبعة فى هذا المجال •

وأمام هذه الاعتبارات تم تسجيل شركة للكيميائيات فى أثينا تحت اسم الفيميك بغرض اصدار مستندات المستورد النهائى باسمها ، حتى لا تدرك الدوائر المختصة فى حالة الرقابة ان الهدف النهائى للبضاعة المصدرة هو ايران •

فكانت شركة ديناميت - نوبل مثلاً تصدر البضاعة الى بلجيكا أو السويد لت شحن من هناك (حسب البيانات الرسمية) الى اليونان ، ولكنها كانت فى الحقيقة تصدر بالسفن مباشرة الى ايران •

وقد أسس هذه الشركة أو بمعنى أدق سجلها وهمياً على الورق أحد الأغنياء اليونانيين واسمه ايون فوريس كفرع لمؤسسة ارمسكور التابعة لجنوب أفريقيا ، وخصص لها مكاتب عنوانها : ٣٢ شارع كيفيسياس بأثينا ، ثم طور الأنشطة التى تتم بواسطتها بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٤ بصورة مكثفة • وفى شهر مايو ١٩٨٧ قام مجهولون بتفجير مكاتب هذه الشركة الوهمية ، وعلى أثر ذلك فرض رجال الأمن اليونانى حظراً على الأبناء المتعلقة بها •

ومما يدل على أن هذه الشركة وهمية ولا وجود لها الا على الورق ان صحفياً بلجيكيًا قام بزيارة للمقر الرئيسي لاتحاد المنتجين الكيميائيين الأوروبيين وسأل عن شركة اليمبك التي ذاع صيتها كشركة كيميائية في استيراد وسائل ومسايق التفجير من بلجيكا والسويد ، فكان الجواب انذى حصل عليه هو « أن هذه الشركة مجهولة لدينا تماماً » •

وقد استغل على الرغم من ذلك اسم وعنوان هذه الشركة الوهمية التي لا تنتج في الحقيقة أية بضاعة ولا تستوردها الا عبر برقيات وهمية بواسطة التلكس تستقبلها من سماسرة السلاح المعروفين ، أمثال بيرمان وجروسي - بينه وأوربان الذي أسس فرعاً يديره لصالح شركة سكاندنافيان - كوموديتي في بلدة ناساو الألمانية •

وهكذا تمكن شميتس وشركاؤه من شراء كميات هائلة من المساحيق الكيميائية الخاصة بتصنيع المتفجرات تحت اسم هذه الشركة الوهمية ، بالإضافة الى ملايين الصواعق وأدوات التفجير وشحنها بالوسائل الملتوية الى ايران • وقد استورد الجزء الأعظم من هذه الذخائر من شركة ديناميت - نوبل ، التي حققت بذلك مبيعات بملايين الماركات • ومما يؤكد ذلك هو تصريح السبد تجورن سبيل أحد مسؤولي شعبة الملاحقة والتعقب لدى دائرة الجمارك السويدية حيث ذكر في هذا التصريح : ان كافة البضائع المستوردة من شركة ديناميت - نوبل قد صدرت الى ايران • وهذا هو ما أكدته لى كارل أريك شميتس « •

والحديث عن الشركة الوهمية يفتح المجال للبحث عن شبكة العلاقات التي جمعت الشركات الأوروبية المتعددة •

ولعل من المفيد ان نتطرق في هذا الاطار الى علاقة تجار السلاح السويديين بالوسيطين الالمانيين بيرمان وجروسه - بينه • في اطار تعاونهما مع شركة B. R. P. البايچيكية اذ حدث أن قدمهما هيرمانس مدير مبيعاتها في منتصف عام ١٩٨٣ الى التاجر والوسيط السويدي المعروف شميتس الذي وجد فيهما ضالته المنسودة ، ولا سيما ان ايران كانت قد أوكلت اليه البحث عن شركات المانبة منتجة للأسلحة والذخائر لاستيراد احتياجاتها الحربية منها • وبعد أن استعلم عنهما جيداً تأكد أن بيرمان رجل أعمال جاد كان على علاقة جيدة مع مؤسسة

الجيش في المانيا الاتحادية ، وأن جروسى - بينه يعتبر خبيرا فنياً في مجال الأسلحة والذخائر وعلى علم بالامكانيات الانتاجية للشركات الألمانية في التسليح . وقد تمت أول مقابلة عمل بين شميتس وهذين الوسيطين الألمانين بين تاريخى ١٦ - ١٨ يناير عام ١٩٨٤ في فندق سانت جوتارد بمدينة زيوريخ . وفى هذه المقابلة طلب منهما المساعدة في الوساطة لايجاد طرف ثالث تتم من خلاله تصدير أسلحة وذخائر الى ايران ، وقدم لهما قائمة مسجلا بها الطلبات الايرانية التالية : قتابل ١٢٠ ملم و ١٥٥ ملم ، صواريخ لقنابل ووسائل تفجير ١٢٠ الى ٢٣٠ ملم ، وذخائر مورزر ٦٠ و ٨١ ملم ، بطاريات اطلاق صواريخ ، أجهزة تفجير ، وسائل تقوية وتأخير لعملية التفجير » وعرض عليهما التعاون لايجاد المنتجين لمثل هذه البضائع المطلوبة .

وأوضحت طلبات شميتس عن حاجة ايران الماسة للسلاح والذخيرة في هذه الفترة . وكان لهذه الطلبات أثرها الواسع في القيام بنشاط هائل ومكثف في شركة بيرمان - جروسى - بينه ، من أجل تلبية هذه الالتزامات والاستعداد للوضع الجديد . وفيهم ردهما السريع على تصورات شميتس من خلال ملاحظات وردت في دفتر يوميات شركتهما للاستشارات الصناعية . فقد دونت في هذه الملاحظات البضاعة المطلوبة من الذخائر والتجهيزات الحربية ، مثل الصواريخ ووسائل التفجير والمنفجرات المختلفة بأعداد هائلة .

وعلاوة على ذلك وردت أسماء رجال أعمال وشركات نذكر أهمها مثل ديجل - شركة سويسرية - ، ديل - شركة المانية مقرها الرئيسى في نورنبرج - ولهما فرع في روتباخ بالمانيا الاتحادية وآخر في البندقية بإيطاليا ، كوبال جانسون هيرتنبيرجر ، ساور ، مابل ، وأخيرا جورارى .

وذكر بيرمان - المؤلف - بأن لقاء قد تم مع شميتس في عام ١٩٨٤ بمدينة باريس ، وحضره أيضا : جروسى - بينه مع هيرمانس - ممثل شركة بي.آر.بي البلجيكية - وسميث ممثلا عن مؤسسة ارمسكور الحكومية التابعة لجنوب أفريقيا .

وفى هذا اللقاء أعلن شميتس بأنه دبر صفقة لبيع ٦٠٠ ألف قطعة من الذخائر الى ايران عن طريق جنوب أفريقيا ، واصلت بأنه زار باكستان مع جروسى - بينه

ومع لوندنيبرج مثل شركة بوفورس ، وذلك للبحث عن امكانية تصنيع ذخائر المورزر هناك لصالح ايران ، الا أنهم لم ينجحوا بسبب صعوبات معينة حالت دون تحقيق هدفهم .

وقد حاولت شركة يونجهاوس وهي فرع شركة ديل في البندقية - ان تقدم عروضاً لبيع الذخائر بواسطة شركة سكاندنافيان - كوميدتي التي يملكها شميتس . وفي مكتب هذه الشركة بمدينة مالمو تم لقاء بين جروسى - بينه وبيرمان من جهة رين شميتس من جهة أخرى . وفي هذا اللقاء الذى استمر يوماً واحداً بعد تاريخ ١٩٨٤/٦/٢٠ تداول المجتمعون حول البضائع المطلوبة والشركات المكلفة بتديرها ، على النحو التالى :

*** ١٥٠ ألف صاعق نوع دى ام ١٠٥٨ ويقوم بتوفيرها فرع شركة ديناميت نوبل في ترويسدورف في ضواحي بون بألمانيا الاتحادية .

*** ١٢ ألف طن من مساحيق التفجير وتقوم بتديرها شركة شو - كجيلسن .

*** ١٠٠ ألف بطارية من نوع ٢١ بى ايه بى وتقوم بتديرها شركة سيلبركرافت في مدينة دوسبورغ بألمانيا الاتحادية .

*** ٩٠٠ ألف وسيط تفجير وتنولى تديرها شركة ديغن السويسرية .

وفيه من الرسائل المتبادلة بواسطة التليكس ان شركة ديغن على الأقل وافقت على تلبية الطلب المرسل اليها تحت الشروط المألوفة تجارياً ، فيما يتعلق بأسلوب الدفع والضمانات المصرفية وتأكيد العمولة - وغيره .

وبتاريخ ٣١ يوليو ١٩٨٤ أبرق جروسى - بينه الذى كان قد افتتح مكتباً مستقلاً في فورستينغلابروك الى شركة سكاندنافيان - كوميدتي ، ذاكراً بأن الشركات التى اتصل بها لتدبير الذخائر والتجهيزات الحربية قد اشترطت الحصول على وثائق عن المستقبل النهائى .

وفي نفس الوقت وافقت شركة ديناميت - نوبل على طلب لصالح سكاندنافيان - كوميدتي بانتاج الصواعق ، بحث يكون ثمن الصاعق الواحد ١٤ر٦٠ مارك ألمانى تسليم المصنع في ترويدورف .

والمعروف أن شركة ديناميت - نوبل المساهمة تابعة بنسبة ٩٨ ٪ الى مجموعه فليك الصناعية التى ذاع صيتها بسبب التورط فى محاولات رشوة الأحزاب السياسية فى ألمانيا الاتحادية ، بهدف التهرب من الضرائب . وقد بلغت مبيعات ديناميت - نوبل الاجمالية على الصعيد العالمى سنة ١٩٨٦ مبلغ ٧٤٦ مليون مارك ألمانى باعتبارها مؤسسة تجارية ذات تقاليد عريقة ، علما بأنها عقدت فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ صفقات بيع متفجرات لايران بملايين الماركات .

وتؤكد المصادر الرسمية لدى الشركة عدم علمها بأن هذه الذخيرة كانت لايران كمستقبل نهائى لها . وتبرر الشركة ذلك ان اتاجها المقصود من أجهزة التفجير والصواعق قد باعته الى الشركة البلجيكية بى ايه بى المعروفة . وأعلن مسئولوها للصحافة بتاريخ ٨ يناير ١٩٨٨ تفسيراً لعقد هذه الصفقات جاء فيه :

« ان أجهزة التفجير لا تحسب من الأسلحة الحربية ولكنها مع ذلك تخضع لقانون التجارة الخارجية من حيث السماح بالتصدير أو عدمه . وتزود ديناميت - نوبل دون ان تخالف اللوائح القانونية فى ألمانيا الاتحادية حوالى ٤٠ مؤسسة من مؤسسات استكمال التصنيع والتطوير ، بمثل هذه المنتجات على صعيد أوروبا . وهى مؤسسات معروفة لدى ديناميت نوبل ، التى لا تشك فى مراعاتها لأنظمة حظر التصدير المحلية السارية فى بلادها والتى تنطبق على منطقة الشرق الأوسط ، باعتبارها منطقة حروب » .

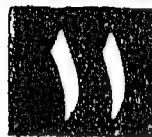
ولكن بيرمان - وهو شخصية لامعة فى تهريب السلاح - يناقض هذا الرأى، ويقول :

« باعتبارى وسيطاً فقد اشتركت أنا وشريكى جروسى - بينه فى مداولاتنا مع شركة ديناميت - نوبل فى ترويدورف وقابلنا المشرف فيها على مبيعات المتفجرات مرتين وهو السيد ماير ، كما قابلنا السيد بروتيسر الذى يساعده فى قسم المبيعات . وفى مرة أخرى تداول ماير مع شميتس عن شركة سكاندنافيان كوموديتى . وكانت نتيجة المداولات ان ديناميت - نوبل لم تتحفظ الا على مسائل تجارية بحتة ، كمسألة الضمانات المالية لصالح المستورد » .

ولما سأل المؤلف بيرمان عن مدى معرفة الشركة بأن المستقبل النهائى للمتفجرات هو ايران ، رد بالاجاب قائلاً :

« لقد ذكرت لهم بالنص الصريح ان مستقبل البضاعة المطلوبة هو ايران » ،
ثم استطرد هذا الوسيط مشيرا الى أن شميثس مخطط عملية التصدير كان يوعز
أحيانا بأن يكون المستقبل الأول للبضائع في بلجيكا ، أى عن طريق شركة
B. R. P. ، بحيث تتم عملية التصدير في هذه الحالة من ميناء زيبروكه ، أو أن
يكون في السويد ، وبالأحرى بواسطة شركة بوفورس التى تتولى الشحن من
السويد الى ايران . وقد أكد بيرمان أقواله بالتأكيد القاطع ونفى مزاعم ديناميت -
نوبل بعدم علمها ان المستورد النهائى هو ايران .

وبتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٤ أبرق بيرمان الى السيد دور أحد المسؤولين في
ديناميت - نوبل ، مقترحا في برقيته المرسلة باللكس ، أن يقوم شميثس عن شركة
سكاندنافيان - كوموديتى وبعض المتعاونين معه بزيارة في ١٧ أو ١٨/٧/١٩٨٤
الى هذه الشركة في ترويدورف ، بغرض التباحث في بعض التفاصيل التى لم
يتفق عليها بعد .



■ التهريب من عمل
التحقيقات

وإذا كان شائنا مسألة سمي وكلاء شركات إنتاج السلاح في ترويج المبيعات مشروعة كانت أو غير مشروعة وذلك طلبا للارباح الضخمة التي تحققها فإعرب ما في الموضوع هو دور الحكومات .

وقد يكون محتملا أن تنجح مثل هذه الشركات في اخفاء نشاطها غير القانوني لفترة عن حكوماتها ولكن الأمر الذي يستحق الوقوف عنده هو حالة ما تتوفر كل المعلومات والوثائق . ومع ذلك فإن القرار يكون هو حفظ التحقيق . !

وهناك احتمال من اثنين وهو أن سلطات التحقيق وبالتحديد في ألمانيا الاتحادية لا تقوم أصلا بالتحقيق ونحفظ القضية أو أنها تستتر على المعلومات حتى لا تكشف عسوس بعض القضايا وهي تصل في ذلك الأمر الى مدى عرقلة جهود أى محاولة لكشف المعلومات . وطبعاً يمكنها اتخاذ واحد من الخيارين دون الرجوع الى مصادر الحكومة .

فالعملية في مجملها ليست معلومات عن صفقات سلاح مهرب ولا هي مسألة مخالفة قانونية أو حتى خروج عن قرارات دولية بل هي حسابات تتعلق بمصلحة الدولة وطبيعة علاقاتها مع هذه الدولة أو تلك . ولذلك نجد ان ألمانيا الاتحادية كان يهيمها بالدرجة الأولى مستقبل العلاقات الألمانية الإيرانية . وحرصاً على هذه العلاقات فهي ترفض فتح ملف تهريب السلاح .

هذه الحسابات لا تدخل في اعتبار دعاة السلام لاختلاف الأهداف والمنطلقات .

ولذلك حدث عندما علمت مجموعات السلام في بون بمسألة تصدير شركة ديناميت - نوبل لسواريخ وأجهزة تفجير الى ايران أن قامت بتقديم طلب الى النيابة العامة لفرض العقوبات القانونية على الشركة .

وقد كتب مقدم الطلب وهو اندرياس كافول الخطاب التالي وأرسله الى دائرة النائب العام في مدينة برلين :

« كما انكم على علم وبدون أى شك ، بأننى تقدمت فى شهر يونيو من العام الماضى ١٩٨٧ بطلب لفرض العقوبة القانونية على شركة ديناميت - نوبل ومقرها فى ترويدورف . وقد اتهمت هذه الشركة بأنها صدرت الى ايران ذخائر وشيها من المنتجات بدون أن تحصل على تصريح بالتصدير . وهذا يعنى انها خرقت قانون الرقابة على الأسلحة الحربية وقانون التجارة الخارجية ... ولكن أسئلتى المطروحة حول المدى الذى وصلت اليه التحقيقات لم تجد جوابا عليها حتى الآن . ومن أجل ألا يخطر على بالكم اغلاق الملف وحفظ التحقيق ، أى بغرض الوقاية من كافة ما قد يطرأ على هذا الصعيد : فأننى أتقدم اليكم مجددا بطلب فرض العقوبة على شركة ديناميت - نوبل التى تتخذ مقرا لها فى بلدة ترويسدورف ، وذلك لأنها خرقت قانون الرقابة على الأسلحة الحربية وقانون التجارة الخارجية . اننى أتهم الشركة المذكورة بأنها صدرت منتجاتها المحظورة الى ايران دون الحصول على التصاريح اللازمة لمواد التسليح هذه .

واستكمل اتهامى أيضا لينطبق على الصادرات التى مرت عبر بلدان أوروبية أخرى ، كبلجيكا مثلا . فالتصدير حتى عن طريق طرف ثالث يتطلب أيضا ذكر هوية المستقبل النهائى للبضاعة المصدرة . ولكن تعاملكم مع هذه القضية لا يتناسب مع فظاعة هذه الجناية المستحقة للعقوبة ، واتم بهذه الموقف لا تتجهزوا الى الا التوصل الى النتيجة التالية : ان صادرات الشركة كانت حسب رأيكم مشروعة . وهذا يعنى ان شركة ديناميت نوبل قامت بالتصدير الى ايران مع العلم المسبق وعدم الممانعة من طرف الدوائر ذات الصلاحية بمنح التصاريح ومن طرف حكومة ألمانيا الاتحادية . ان هذه الحكومة لا تستطيع الاعتراف بهذه الحقيقة طبعاً ، وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية » .

أجل أن هذا الخطاب ليجسد الحقيقة تماما ، فكيف ينبغى لدائرة النائب العام أن تحقق فى اطار هذه المعطيات ؟ ! لقد كانت الاجابة : ان التصاريح المطلوبة

بالتصديق قد قدمت لدينا . ولكن كيف قدمت هذه التصاريح ؟ ان ذلك لا يهم
النيابة العامة . ومن هو هذا الذى يود ارهاق نفسه بمعرفة المكان الحقيقى الذى
وصلت اليه أجهزة التفجير ؟

من المحتمل أن هنالك تعاوناً وتنسيقاً دوليين بين دوائر التحقيق على الصعيد
العالمى فى ميدان مكافحة الارهاب ، أما فى مجال التعقب وكشف الطرق الملتوية
لتهريب السلاح والمتفجرات فان الطرف المعنى يسعد ان لم تحدث مضاعفات
سياسية • وعلاوة على ذلك فان وزارة الخارجية فى ألمانيا الاتحادية لا تفكر فى
التسبب فى تعريض العلاقات الايرانية - الألمانية للأزمات . ومن الوارد فى الختام
التذرع بمبرر مفاده : ان الصواريخ وأجهزة التفجير المصدرة لا تخضع لقانون
الرقابة على الأسلحة الحربية . اذن فان عدم متابعة الطلب بفرض العقوبة على
الشركة ، يعتبر أفضل حل من جميع النواحي . !.



■ شبكة الاتصالات
الإسرائيلية

لم تتوان مؤسسة الصناعات العسكرية في اسرائيل عن الاشتراك في
المداولات المتكررة بين منتجي الأسلحة في جنوب أفريقيا وأوروبا . وكانت
هذه المؤسسة تتمتع بعلاقات وطيدة مع الوسيطين الألمانيين بيرمان وجروسي
بينه وشركتهما الخاصة بالاستشارات الصناعية في ألمانيا الاتحادية .

وقد أكد بيرمان في ٥ مايو ١٩٨٣ في خطاب أرسله الى عموس المان وهو
مهندس كيميائي في السفارة الاسرائيلية بباريس على الاتصالات التي جرت
بين الطرفين في ٤ مايو ١٩٨٣ بمدينة بروكسل ، فأورد ما يلي في هذا الخطاب :

« كما أعلمتكم وأعلمت بنيامين تيليم فان لدينا مكينات خراطة أوتوماتيكية ،
تقوم بأعداد وتجهيز انقطع المطلوبة من قبل شركة راينميثال وشركة
ديناميت - نوبل وشركة شتاديلن في ألمانيا الاتحادية وغيرها من الشركات الأجنبية
التي تصنع منتجات حربية . ان لدينا اهتماما بالغا بالتعامل التجاري معكم ، ومما
يسرنا ان نتقدموا بتغطية احتياجاتنا الآتية اننى لمسرور جدا بالتعرف عليكم
وأمل أن تبقى في المستقبل مرتبطين بالتعاون الودى المتبادل » .

وهذه الاتصالات المشار اليها في الخطاب تمت بين ممثلى الصناعات
العسكرية الاسرائيلية وبين ممثل شركة B. R. P. البلجيكية السيد فيرمانسن
وحضرها بيرمان ، الذى عقب عليها قائلا :

« ان الحديث كان يدور حول التصدير الى ايران وبكل صراحة . وكانت
البضائع المراد تصديرها : قذائف ١٥٥ ملم و ١٢٠ ملم ، بودرة تفجير ، موزر .
وأرادت مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية أن تصدر هذه البضائع وغيرها
الى ايران ، ولكنها كانت تبحث فقط عن الطريق الصحيح . والمقصود بذلك هو
تجنب قيود التصدير المحلية » .

لقد تشابكت العلاقات واستكملت حلقاتها بدخول كارل اريك شميثس
الوسيط السويدي اليها . وأوضح بيرمان ان لقاءات تمت أيضا بين ممثلى المؤسسة

الإسرائيلي والوسطاء في باريس وفيينا • وعندما سأله المؤلف عن الأشخاص الذين جُلبوا لقاء فيينا في فندق اتر كوتتي ، أجاب بيرمان :

« الذين حضروا اللقاء غيبي هم : هيرمانسن ، شميثس ، جروسي - بينيه ومدير للمبيعات في مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية » . واستطرد مشيراً الى لقاء باريس : « في هذا اللقاء اجتمع كل من شميثس ، هيرمانسن ، وشخص آخر عن مؤسسة ارسكور الحكومية في جنوب افريقيا اسمه سميث » وقد أراد الوسيط السويدي شميثس - باعتباره وكيلًا عن الطرف الإيراني - شراء : ٣٠٠ ألف قذيفة و ٤٥٠ ألف أخرى من نوع مختلف . ولم يتفق المجتمعون على الضمانات المالية التي تفرضها ايران قبل الحصول على طلباتها •

ان المهندس عوس المان الممثل الأوروبي لمؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية • وهو ينسق مع أوروبا مع تاجر اسرائيليين ، هما رون هاريل الذي يقيم في فرانكفورت ويواصل عقد الصفقات مع ايران ، والكسندر جوراري المدير العام لشركة ديستراكو سا في بروكسل •

ويتذكر بيرمان ما عرفه عن بنيامين تيليم الذي كان برتبة ادميرال بحري في الجيش الاسرائيلي ثم أصبح مديراً لمؤسسة الصناعات العسكرية ، فيصفه بما يلي : « عمره حوالي ٦٢ الى ٦٣ عاماً • كان والده طبيباً في لايتزيغ في المانيا الهتلرية فهرب عام ١٩٣٣ وارتقى الى رتبة ادميرال في البحرية الاسرائيلية • وهو الرجل الذي عيّن فنانة السويس أثناء الحرب • وبعد تقاعده انضم الى مؤسسة الصناعات المذكورة » •

ونسى بيرمان القول أن تيليم هو الذي تمكن من الهرب بالزوارق الفرنسية السريعة من ميناء شيربورغ عام ١٩٦٩ وايصالها الى اسرائيل ، هذه الزوارق التي كانت جزءاً من صفقة متفق عليها بين فرنسا واسرائيل ، ولكن فرنسا امتنعت عن تسليمها بعد حرب الأيام الستة •

وفي هذا السياق سأل المؤلف بيرمان : هل كان ما ذكرته هو الاتصال الوحيد بالمؤسسة الاسرائيلية ؟ فأجاب بيرمان بالنفي واستطرد قائلاً : لقد تداولت

مع ممثلى المؤسسة مراراً عن طريق رون هاريل • وتمسكنا من خلال هذه المداولات من شراء كميات هائلة من بودرة التفجير وقذائف ١٥٥ ، ١٢٠ ، ١٣٠ ملم ، حيث رتب شميّس تصديرها الى ايران • وتتأكد هذه المعلومات من الخطابات المرسلة بالتلكس ، ومنها صورة الخطاب التالى المرسل بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٨٤ من رون هاريل الى جروسى - بينه :

« تقدم لكم بهذا عرضاً بقيمة ٢٨٠٠ طن من بودرة التفجير الموزعة كما بلى :

- -- ٢٠٠٠ طن ام ١ لقذائف ١٥٥ ملم
- -- ٣٠٠ طن ام ١ لقذائف ١٠٥ ، نمط هو فيتزر
- -- ٥٠٠ طن ام ١ لقذائف ١٠٥ ، نمط هو فيتزر

السيد شميّس يود الحصول على موافقة شركة B.R.B. فيسا يخص جروسى - بينه • ان ذلك هو تأكيد بدفع العمولة وفقاً للاتفاق الذى تم مع شركة سكاندنافيان - كوموديتى •

عرض جديد : ان اقتراحنا المقدم لشركة أكبر كريمى الباكستانية فى لندن قد تم تقديمه » •

وفى ٣٠ يناير ١٩٨٤ بعث جروسى - بينه من مقر شركته البرقية التالية الى رون هاريل :

« اتصل بنا لتود هاتفيا السيد شميّس فى مقر شركتنا فى منسدن مستفسراً عن العرض المقترح • اذ يريد أن يصل اليه هذا العرض حتى الساعة الثانية بعد الظهر لأنه سيغادر مكتبه فى الساعة الثالثة مسافراً الى بلد الاستيراد النهائى • وقد ذكر له أن ثمن الكيلوجرام من بودرة التفجير المعروض يبلغ ٦٠ دولاراً أمريكياً وهو راض بهذا السعر • ولكنه يرجو أن تذكر مدة التسليم والمواصفات الدقيقة بالإضافة الى السعر • اننا بحاجة الى تأكيد الموافقة على أن نسبة العمولة ٢٠٪ لما تعرضونه على شركه أكبر فى لندن » •

وفى الساعة الثانية عشرة والنصف من نفس اليوم أ برق بالتلكس الخطاب التالى من شركة برمان وجروسى - بينه ، موجهاً لى كارل شميّس :

« لقد ذكرنا رقم هاتفكم لمقدم العرض • سيتصل بكم السيد رون هاريل هاتفياً أو أنه قد اتصل بكم • الرجاء أن تبلغونا هاتفياً فيما إذا كان كل شيء على ما يرام أم يجب أن يوضح لكم أموراً أخرى •

ومن أجل ازالة أى غموض فقد حدث لقاء لتجار الأسلحة الأوروبيين مع ممثلى مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية ، وذلك بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٨٥ فى مركز المؤسسة بمدينة تل أبيب •

وحضر هذا اللقاء كل من شميئى ، الكسندر جورارى وجروسى - بينيه الذى حضر بصفته الوكيل العام لشركة B. R. P. البلجيكية وسكاندنافيان - كوموديتى السويدية « • ومن طرف مؤسسة الصناعات المذكورة حضر كل من : بنيامين تيليم مدير شعبة التصدير ، مارك شيوختر مدير مشروع ، أوفيرا كوهين من شعبة التصدير •

وفيما يلى ملخص بمضمون المداولات بين الطرفين :

يتفق الطرفان على :

— اعتبار التكامل فى المنتجات والأسعار والكميات وبقيّة شروط التسليم ، بحيث تعامل بأنها جزء من صفقة تجارية موحدة وبدون تخيير •

— حصول مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية على أمر رسمى بالتصدير من شركة بوفورز السويدية •

— اشتمال الطاب الصادر من يوفورز على ما يلى :

البضائع تطلب من بوفورز وتصدر من ميناء يوغسلافى •

ان هذه انكسالات المدونة فى هذا الاتفاق لا تعبر فى الحقيقة الا عن صفقة من أعظم صفقات الخداع المتعلقة بمستندات مزورة عن المستورد النهائى - تلك المستندات التى أصدرها رواد منتجى المتفجرات فى أوروبا ، بغرض بيعها فى ايران •

بعد عودة سميتس من اسرائيل الى أوروبا بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٥

أرسل خطاب شكر على الحفاوة التي لقيها هناك وكتب فيما يلي أنواع المنتجات والذخائر التي أراد شحنها بحاويات خاصة :

- — ٢٠٠ ألف وحدة من قذائف ١٥٥ ملم
- — ٢٠٠ ألف وحدة من العبوات الفارغة لقذائف ١٥٥ ملم
- — ٢٠٠ ألف وحدة من العبوات الفارغة لقذائف ١٣٠ ملم
- — ١٥٠٠ طن من بودة التفجير لقنابل ١٣٣ ملم
- — ٤٠٠ ألف فنبلة نوع تامبيلا ٨١ ملم (الفسفورية)

• — مليون قذيفة ١٢٠

• وقد تباحث الاسرائيليون مع الوسطاء من المانيا والسويد على امكانيات تزويد ايران بالأنواع التالية : قذائف المورزر التي تستخدم ضد الآليات المدرعة • قذائف ١٥٥ ملم وتستخدم ضد الأبنية والأشخاص وهي معبأة بمواد ذات قوة افناء وتدمير ملم •

ومن الجدير بالذكر أن جروسي — بينه بذل جهودا جبارة لتدمير بودة التفجير المخصصة للعبوات الفارغة من شركات انتاج المانية وغيرها •

وفيما يلي برقية أرسلت اليه من شركة بي.آر.بي البلجيكية في ١٦ يناير ١٩٨٥ بهذا الخصوص :

« اننا لا نستطيع تزويدكم بمساحيق تفجير خاصة بقنابل المورزر من نوع تامبيلا ٨١ ملم • ولكننا نعرض عليكم مساحيق قنابل المورزر من نوع أم ٤٣ أيه ١ من صنع الولايات المتحدة) • وبامكانكم أيضاً الحصول على عينات من مساحيق التفجير ٩ ملم من مكتب شركتنا » •



■ ودخلت فنلندا
الدائرة ..

ان الذخائر ووسائل التفجير التى هربت من فنلندا هى من انتاج شركة حكومية يطلق عليها كيميرا أوى وتمتلك منشآت لانتاج المواد المتفجرة فى بلدة فيميتا فوري وفى اطار تصدير هذه الشركة لمنتجاتها الى ألمانيا الاتحادية نم الى اكوادور (فى أمريكا اللاتينية) .

والى نيبال فى آسيا . انتبه رجال الجمارك الفنلنديون الى التناقض الواضح فى بيانات الشركة عن البضائع المصدرة ، مما دعاهم الى اجراء تحقيقات واسعة مستعنيين بدوائر وزارة المالية فى ألمانيا الاتحادية . وكانت نتيجة التحقيق مؤكدة لاشتراك بعض مديري الشركة فى أنشطة التهريب ، فحكم عليهم بدفع غرامات مالية كبيرة .

ومن الجدير بالذكر أن عمليات تهريب هذه المواد بدأت منذ عام ١٩٧٩ ، حيب باعت كيميرا أوى عشرين مليوناً من أغشية التفجير الى شركة اليزنهوتة ومقرها فى مدينة ناساو التابعة لشركة فريتس - فيرنر الألمانية . وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٧٩ اشترت نفس الشركة من كيميرا أوى ١٥ مليون من أغشية التفجير ، ثم ٣٦١ طناً من مساحيق التفجير بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨١ ، حيث كانت هذه المنتجات كلها مخصصة حسب الرواية الرسمية للتصدير من ألمانيا الى ذلك البلد الآسيوى الصغير : نيبال .

وبداية من عام ١٩٨١ شرعت شركة فريتس - فيرنر بنفسها فى استيراد نفس أنواع مواد التفجير المذكورة من شركة كيميرا أوى ، ليتم تصديرها - وفقاً للرواية الرسمية - الى اكوادار كمستورد نهائى . وبما يلى تدرج بعض البيانات عن الصادرات وتاريخ التصدير :

✽ ٣٦٦ طناً من مساحيق التفجير من فنلندا الى ميناء هامبورج بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

* ١٠٢٢ مليون من أغشية التفجير بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٨٢ بالإضافة الى
١٥٦٣ مليون من أغشية التفجير بتاريخ ٤ يونيو ١٩٨٣ الى ميناء هامبورج .
* ١٨٠٠ كجم من مساحيق التفجير بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨٥ من نفس
المصدر الى هامبورج .

وبعد ذلك بعام فرجياً أي بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٦ قامت كسيرا أو بتصدير
١٠٠ ألف وحدة من وسائل تفجير القنابل (كبسولات التفجير) عبر نفس الميناء
الألماني الى شركة فريسنس - فيرز لينم تصدير هذه المنتجات مجدداً الى نيبال .
وقد صرح المعنيون في هذه الشركة المستوردة وفي فرعها اليزن صوني . بأن
مواصلة التصدير سواء الى نيبال أو الى اكوادور قد تمت بناء على تصاريح
تصدير رسمية . وأكد هؤلاء المعنيون ان بحوزتهم في قسم الأرشفة وثائق
تؤكد أن البضاعة وصلت فعلاً الى البلد المستورد .

وبتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٨٦ أكدت شركة هانزا للشحن في هامبورج أنها
استلمت لصالح شركة فريسنس - فيرنز من شركة كيميرا أوى الفنلندية ٥٠٠
صندوق معبأ بوسائل التفجير والصواعق ، وانها (أي شركة هانزا) قد شحن
هذه الصناديق على متن الباخرة « جاجوار » بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٨٦ الى نيبال .
وفي ٢١ أغسطس ١٩٨٧ تم استعمال وسائل الشحن الجوي من فرانكفورت الى
بانكوك لاصال المنتجات عبرها الى نيبال . ولا حاجة هنا للذكر بدور تابلاند
في عمليات تهريب السلاح والمتفجرات الى ايران . ومن غرائب الأمور في هذا
السباق أن دائرة الاقتصاد الاتحادية في ألمانيا الغربية لم يخطر على بالها قبل
اعطاء تصاريح التصدير أن تتساعل عن جدوى تصدير هذه الكميات الضخمة من
وسائل تفجير القنابل وذخائر البندقية الى بلدين صغيرين ، هما نيبال واكوادور .
فجيش نيبال يتألف من ٢٦ ألف جندي وضابط بمختلف الرتب ، بينما لا يزيد
جيش اكوادور أيضاً عن ٣٧ ألف عنصر .

على كل حال فإن المؤلف استفسر لدى الملحق العسكري في سفارة أكوادور في عاصمة ألمانيا الاتحادية بون عن هذا التصدير المزعوم لكميات الذخائر ووسائل التفجير الى بلاده . ولكن الملحق العسكري أبدى دهشة ملحوظة وأجاب : « أنها لكميات ضخمة لا تستطيع قواتنا البرية ولا البحرية أو الجوية استيعابها ، وعلاوة على ذلك فأننا لا نملك من المدره المالي ما يتيح لنا دفع أثمانها » ، ثم تأفف منذراً من كثرة الاتصالات مع المسؤولين في أكوادور ليؤكد للجميع أن هذا البلد ليست له أية علاقة بشئ هذه الصادرات المزعومة . وبالرغم من ذلك فإن شركة فريتس - فيرز المصدرة ابرزت وثيقة المستورد النهائي الصادرة من مكتبو عاصمة أكوادور والموقعة من مهندس في الجيش هناك ، اسمه ميغيل قاسك ريبال ومن الطبيعي أن فريتس - فيرز لاتود أن تعلم عن احتمال تلقى هذا المهندس لمكافئة ضخمة على توقيعه . ومن المؤلف أن يتم امضاء مثل هذه المستندات عادة من قبل الجبرالات أصحاب الاختصاص . إذن فلا بد أن كلا من نيال واكوادور كانا تستعملان كمحطتى مرور فقط من أجل تصدير الأسلحة الى ايران ، وخاصة اذا علمنا أن اكوادور صدرت بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٥ من منتجات التسليح أكثر مما استوردت .

فلماذا لم يفكر المسؤولون في هذه الدوائر في احتمال استيراد كل هذه الكميات الضخمة من قبل ايران والعراق ؟ وقد صدر تقرير أعده « مركز أبحاث سياسة السلام » في مدينة شتارنبرج ، جاء فيه أنه من المستحيل أن تبقى مثل هذه الكميات في اكوادور أو نيال . غير أن الدوائر المعنية بالتحقيقات مع الشركات المصدرة لا تهتم كما يبدو الا بالسؤال عن وثيقة المستورد النهائي ، ونعتبر حينئذ ان كل شئ على ما يرام .

ونجد في هذه الحالة أن شركة كميرا أوى الفنلندية كانت تعلم أن صادراتها الى ألمانيا الغربية ، ستهوون الى نيال واكوادور والسودان ، علماً أنها اخفت معرفتها بذلك . ولم تكن هذه البلدان المذكورة هى آخر المستوردين لنفس البضاعة طبعاً .

۱۴

■ النقل عبر
باكستان

حصل السيد مانس لونديريج في ٢١ مارس ١٩٨١ على ترقية ليصبح
مديراً لشعبة المبيعات لدى شركة التسليح السويدية بوفورس ، التي
تتخذ من بلدة كارلسكورجا مقراً لها .

ولم تمض سنة واحدة على هذه الترقية حتى خضع لتحقيقات الدوائر
السويدية بشأن التصدير غير المشروع لمنتجات الشركة الكيميائية ، فصادرت هذه
الدوائر من مكتبه آلاف الوثائق التي تثبت تورط شركته في تهريب مساحيق
كيميائية تستعمل كمهمات قنابل ومبفجرات أخرى .

وقد اعترف أثناء التحقيق معه بتورط الوسيط السويدي المعروف بأنه وكيل
لإيران وهو السيد شميتس بالإضافة الى الوسيط الألماني المشهور جروسي -
بينه .

وموضوع التحقيق كان من أوائل الصفقات الكبيرة لتصدير مساحيق
النفجير عبر باكستان . ففي ١٤ أغسطس ١٩٨٤ قام لونديريج ومعه جروسي -
بينه وسيتس بزيارة الى باكستان . وقد جاء في اعترافات لونديريج في محضر
التحقيق ما يلي :

« ان الصفقات التي أورد التحدث عنها تتعلق بكسات تصل الى ١٥٠ طناً
من مسحوق تتربل ١٠٠ طن سي.بي.آي بالإضافة الى ٢٥٠ طناً بنتاستت . وقد
بدأ تعاوننا مع باكستان عندما قمت بزيارة لهذا البلد وكان يرافقني الوسيط
الألماني - وهو وكيل شركة سرفينا السيد جروسي - بينه . فزرتنا سوباً معامل
الشركة الباكستانية B.O.F أي شركة أوردونانس . وكان اهتمامي كمهمات
على امكانيات تصبغ الشركة الباكستانية لمسحوق كيميائي يستعمل كمهمات
لدخائر قاذفات القنابل التي كانت مقيدة التصدير بالسويد ودارت المداولات مع
جروسي - بينه وشميتس - الذي حضر معنا أيضاً - من جانب ومع الطرف
الباكستاني من جانب آخر . في البداية لم تكن هذه المداولات ناجحة تماماً ،

اذ لم يتم اتفاق محدد ، ولكن الوضع تحسن نتيجة لاتصالات لاحقة قام بها جروسى - بينه مع الاكستانيين • وفى النهاية قدمنا عرضا بالمنتجات الكبسيائية الثلاثة ووافقنا سرفينا على الشراء مع توضيح أن هذه المنتجات ستصدر انى ايران «••

وجاء فى محضر التحقيق السويدي ما يلى :

س : هل عرفت أو توقعت البلد الذى سصل اليه البضائع فى النهاية عبر باكستان ؟ .

فأجاب لونديريج : « من المرجح أن يكون هذا البلد الذى تقصد هو ايران ».

واستمر الحوار بين الموظف وبين لونديريج كما يلى :

س : كم عدد القنابل التى خصصت لها المساحيق المصدرة ؟

ج : حوالى ١٠٠ ألف قذيفة .

س : اذن هل عرفت بأن ايران هى التى طلبت هذه القذائف ؟ وأن السيد

جروسى - بينه هو الذى يقوم بالمساعدة بأسلوب ما لا يصلها الى ايران ؟

ج : هكذا فهمت الأمر .

س : هل تستنتج أن البضاعة المفسودة كانت مخصصة لايران بسبب

اشتراك شركة سرفينا فى الصفقة ؟

ج : لا يمكن أن نستبعد هذا التوجه

س : هل أعلمت الدوائر المختصة عن ظنونك ؟

ج : لم أعلمها ، اذ أن جروسى - بينه كان لا يريد أن يقال عنه سوى انه

رجل حياى ولا علاقة له فى الأمر .

لا شك ان لونديريج كان تتصرف دون عائق يسعنه عن شىء ، ولهذا كان من

الواضح انه لن يخبر أحدا . وقد شرح منطقه فى مثل هذه الأمور أثناء مقابلة معه .

ذالك المنطق الذى بسز كل من بنسرك معه فى مثل هذه العمليات • ففى هدد المقابلة

ذكر ما يلى :

« هنالك توزيع للاختصاصات في السويد . فمهمة الحكومة هي اجراء الرقابة على الصادرات . أما مهمة القطاع الصناعي فتكمن في الانتاج وترويج المبيعات وعقد الصفقات ، بينما مهمة الدوائر الرسمية هي مراقبة الصفقات التجارية . وكل ذلك يؤدي الى حدوث توزيع في العمل » .

اذن فان استنتاج هذا المدير المسئول عن شئون صناعة الأسلحة هو بمثابة سخرية بالقيم والمثل . ويتأكد ذلك عندما نسع نصريحه في هذا السياق :

« يسكن القول ان الحكومة هي المختصة بقضايا المثاليات والأخلاق . أما الصفقات والأعمال التجارية فهي من شأن ومهام رجال الأعمال والصناعة ، الذين ليس لهم علاقة باتخاذ قرارات أخلاقية . فمثل هذه القرارات يجب أن تتخذ من قبل الدوائر الرسمية » .



■ إحتكارات السلاح
الآوروبية

الواضح أن الاتصالات بين الشركات والوكلاء للتعاون والتنسيق على صفقات تهريب وبيع السلاح ليست مسألة عفوية طارئة أو مبادرة من فرد بل هي في الواقع تتم في إطار تنظيمي قائم بالفعل .

فقد اكتشف هؤلاء الوكلاء أنهم في حاجة ماسة الى تنظيم لهم يحد من عنصر المنافسة الضارة بهم وفي نفس الوقت يساعدهم على فتح الأسواق ودراسة الفرص المتاحة مع الحصول على أفضل أسعار وأعلى نسبة عمولات .

وهكذا خرج تنظيم الكارتل الجديد * والمعروف أن هناك صوراً متعددة للاحتكارات الدولية منها الكارتل الذي يقوم على أساس توزيع الأسواق للحد من المنافسة بين المنتجين أو الموزعين .

ويقصد بالكارتل الجديد التفرقة بينه وبين الكارتل الذي أسسه ألفريد نوبل المخترع السويدي منذ حوالي ١٠٠ عام . فمن المعروف أنه أنشأ فروعاً لشركاته في عدة بلدان أوروبية وطور التنسيق بينها وبين المؤسسات الأخرى ذات الإنتاج المشابه الى درجة الاتفاق على توزيع حصص المبيعات في الأسواق العالمية . وأما ما أدى الى اكتشاف وجود الكارتل الجديد للمنتجين في هذه الميادين فهو الاتهام الذي وجهته شعبه الملاحظة والتعقب في دائره الجمارك السويدية ضد شركة بوفورس لاشتراكها في تصدير ٦ آلاف طن من مساحيق البارود الى ايران في خلال السنة الماضية . ولبست هذه الصفقة غير واحدة من الصفقات التي تورطت فيها السويد - مما عكس القلق والدهشة لدى مواطني هذه الدولة . فقد انضج قبل ذلك بفترة قصيرة ان شركه بوفورس استطاعت تزويد الهند بأربعمائه مدمع بعد أن تمكنت من رشوة بعض السياسيين الهنود للموافقة على ذلك * ولم نضج هذه الفضائح الى نعرض لها بلد محايد كالسويد دون نتائج ، فهي قد أدت الى اسفالة رئيس الحكومة السيد كارلسون من منصبه وتسليه مهام وزير الزراعة ، كما ان مفتش التجهيزات الحربية وجد مقتولا ومنتحرا . حيث وجدت جثته على سكة قاطرات النقل الداخلي للعاصمة استوكهولم في محطة تحت مرو الأنفاق .

وبقيت الدوافع الحقيقية لتصفية حياة هذا المفتش وهو « الجيرون » غامضة كغموض حادث اغتيال رئيس الوزراء اولاف باله . فبعضهم يقولون أن القتلهم هم أكراد متطرفون أو ان الجاني هو في دوائر المخابرات المركزية الأمريكية ، كما أن أصابع الاتهام توجه حتى الى شركة بوفورس . وبعد ان تم تكثيف التحقيقات بالجمارك تمكن المسؤولون من مصادرة آلاف الوثائق لدى الشركة - وهي في ذاتها تكفي لادانة كافة منتجي المتفجرات والأسلحة ، بتهم استعمال وسائل إجرامية وأساليب غير مشروعة لتهريب منتجاتهم الى ايران . واكتشف المحققون أن هؤلاء المنتجين يارسون أنشطتهم المشبوهة في اطار كارتل يقوّم على توزيع الأسواق بينهم . ويكمن هدف التنسيق المشترك الى تنظيم الصفقات المهربة وتنفيذها لصالح كل منتج بدون اشكالات .

وتبين من التحقيقات أيضا ان شركة بوفورس باعتبارها وكالة عن شركة نوبل كروت هي عضو في ثلاثة اتحادات تم تطويرها على أساس الكارتل . وتطلق بوفورس على كل اتحاد منها - ربما بقصد التمويه - تسمية « نادي » . اذن ان صحت التسمية فان هذه النوادي هي : نادي بنشيل (مادة كيميائية) ونادي اياسب (مسحوق كيميائي) ونادي تترت السيلوز .

وتبين من التحقيق ان اتحادا من هؤلاء المنتجين كان يضم الشركات التالية من البلدان الأوروبية المختلفة :

نوبل كروت (وكيلتها بوفورس) ... السويد .

S.N.B ... فرنسا .

دينو ... النرويج .

نوبل (للمتفجرات) ... بريطانيا .

B.R.B ... بلجيكا .

مويدن الكيميائية ... هولندا .

S.S.I ... سويسرا .

W.N.C ألمانيا الاتحادية .

ويرجع الفضل في نجس فكرة الكارتل عمليا الى جهود لوندبيرج مسؤول المبيعات في شركة بوفورس وذلك لوفير أكبر الأسواق وترويج المنتجات بكل وسيلة متاحة . ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ كان تحت تصرفه وتصرف نظرائه من مديري الشركات الإنتاجية الأخرى أساليب عملية قابلة للتطبيق في مجال تهريب الأسلحة . ولكنه سعى الى تطوير استراتيجية جديدة فآقت جميع طرق الترويج التقليدية المعروفة . وهو يصفها ويحدد توجهاتها كما يلي : « يسكن فتح أسواق بالوسائل غير الشرعية ، ان كانت متواجدة في مناطق توتر حساسة (مثل الشرق الأوسط وجنوب افريقيا وشرق أوروبا) .

وهناك بلدان أخرى يعتبرها لوندبيرج غير متحالفة مع المعسكر الغربي ، فيذكر منها حسب تحليله : « الدول الحديثة في افريقيا وآسيا » . وتتميز مثل هذه البلدان حسب رأيه بغرابة نمط السوق ومشاكل النقل ومحدودية الطلبات . ولا يتحمس المنافسون للترويج في هذه المناطق بسبب الصعوبات وعدم الجدوى . ولكن حرب الخليج قد أدت الى ارتفاع مستوى الطلبات التي لا يستطيع لوندبيرج تلبيتها وحده ، مما دفعه لتحقيق فكرة الكارتل بغرض التنسيق مع الأطراف المشتركة في اطاره لتزويد ايران بكل ما تطلبه .

وكان من حسن حظ رجال التحقيق انهم كانوا يجدون مسودات عن الكثير مما كان يفكر فيه لوندبيرج مدونة في مذكراته ، فكانت خير وسيلة للاستمرار في المتابعة .

والاسم الرسمي الذي اثبت منه هذا الكارتل هو الحروف الأولى للكلمات الانجليزية التي تعنى بالعربية : « الاتحاد الأوروبي لدراسة مشاكل السلامة عند انتاج مساحيق التفجير واستعمالها » . وهذا الاتحاد مسجل في بروكسل ، الا ان مقره في فرنسا ، وقد اسسته بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٥ سبع شركات أوروبية مقبدة في مجال تصنيع المساحيق الكيميائية المستخدمة للأغراض العسكرية وهذه الشركات هي :

S.N.B.I . (فرنسا) . سينا فسكوزا (إيطاليا) ، بوفورس
(السويد) ، نوبل للمتفجرات (بريطانيا) واساج للنترات (ألمانيا الاتحادية)
P.R.B (بلجيكا) ، مويدس (هولندا) وفي عام ١٩٨٤ حق الكارتل لشركاته
مكاسب ضخمة في تصنيع المتفجرات وترويجها ، مما دعا الشركات التالية لدخول
عضويته أيضا :

بواس اندوبلان (النمسا) ، ويوتنتو (أسبانيا) ، كيميرا أوى (فنلندا) ،
دينو (النرويج) ، S.S.I (سويسرا) .

وكان الهدف الرسمي المعلن عند تأسيس الكارتل هو تبادل المعلومات بين
الأعضاء حول الحوادث الطارئة ومناقشة المسائل المتعلقة بضمان السلامة ، مثلا
أثناء نقل المتفجرات وما شابه ذلك .

الا ان الأغراض الفعلية التي أريد تحقيقها من وراء انشاء هذا الكارتل كما
ثبت من تحقيقات دائرة الجمارك في السويد - انها تكمن فعلا في توزيع الأسواق
على الأعضاء من الشركات الانتاجية ، بالإضافة الى تحديد الأسعار لمنع المضاربة
والتنافس فيما بينها . وينجلى ذلك تماما في تقسيم الأسواق الأوروبية وغيرها على
المنتجين ، كما يتضح من التنسيق والتعاون على تغطية الاحتياجات الايرانية وتدير
قنوات التصدير الى ايران ، بما يتيح تجنب أنظمة حظر التصدير المفروضة قانونيا
في معظم دول أوروبا الغربية .

ولتحقيق هذه الأهداف تمت لقاءات عديدة بين أعضاء الكارتل في أماكن
مختلفة وفي فترات زمنية متتابعة لبحث كل حالة طارئة وترتيب كل صفقة في حينها .

ففي بداية عام ١٩٨٣ مثلا التقى ممثلو شركات : موبدن ، بي ار بي ،
اس ان بي اي ، بوفورس في باريس ليناقشوا امكانية الاستجابة لطلبات ايران
البالغة ٥٣٠٠ طن من مساحيق التفجير ، لاستعمالها في عبوات القذائف من عيار
١٥٥ ، ١٠٥ ملم وغيرها .

وبتاريخ ٣ مارس ١٩٨٣ اجتمع مديرو بوفورس وبي ار بي واس ان بي آي
في مقر شركة ايطالية بروما ، اسمها تيرينا . ويرجع السبب في التعاون مع هذه

الشركة ان مديرها د.ه. أماداي كان قد أكد بأنه يستطيع الحصول على تصريح بالتصدير الى ايران من قبل الدوائر الايطالية الرسمية . وكانت تتبجّه المداولات هي تكليف تيرينا بتصدير الطبات بواسطة السفن من ميناء تالامونه الايطالى ، على أن ترسل الشركات المنتجة بضاعتها مشحونه بالقاطرات الى مستودع فيرسيجه ، هذه البلدة المعروفة بان حلف الأطلنطى يتخذ منها قاعدة له ، مما ينير الى احتمال ان هذا الحلف متورط أيضا في فضيحة التصدير الى ايران .

وترفق مع ملحق هذا الكتاب وثيقة تتألف من ثلاث صفحات مدونة باللغة الانجليزية ، وهي تؤكد بما لا يقبل الشك ان المستورد النهائي للبضاعة هو ايران .

وقد وزع انتاج الكمية المطلوبة (٥٣٠٠ طن من مساحيق التفجير) على الشركات التالية باعتبارها أعضاء في الكارنل : اس ان بى اى (الفرنسية - حازت على الجزء الأعظم ، نوبل للمتفجرات (البريطانية) ، بوفورس (السويدية) ، B.R.B (الباجيكبة) مويدن (الهولندية) ولم يتم تقسيم هذه المبيعات النى بلغت قيمتها ١١٠ مليون مارك ألماني على أساس الرغبة الحقة في التعاون بين هذه الشركات ، بل انها كانت مضطرة لذلك لعدم تسكن شركة وحدها من تدير هذه الكمية الضخمة في الموعد المحدد ، بالاضافة الى عدم القدرة على استصدار تصريح بالتصدير الى ايران دون مساعدة الشركة الايطالية تيرينا في هذا المجال .

ويبدو أن أبناء عن هذه الصفقة المصدرة الى ايران قد وصلت الى العراق في خريف عام ١٩٨٤ عن طريق أجهزة المخابرات ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الضغط على أوروبا وبشكل خاص على إيطاليا للامتناع عن التعاون في ميادين تهريب الأسلحة والمتفجرات . ولكن الذي لعب الدور الأساسي في تغيير الموقف الايطالى هو ابرام عقد بين إيطاليا والعراق ، يشترى العراق بسوجه أسلحة من إيطاليا بملايين الدولارات في تلك الفترة ، حيث نص العقد على وجوب عدم تعاون إيطاليا مع عدو العراق - أى ايران - في مجال بيع الأسلحة أو الذخائر .

ويعتبر تطبيق هذا البند من بنود العقد بمثابة تدخل مؤثر في ميدان بيع السلاح بالنسبة لطهران وأعضاء الكارتل على حد سواء .

وسوف نقدم مثالا من الشركات التي تشترك في هذا الكارتل حتى يتضح مدى أهميته وهي شركة ديليوان سي الألمانية لانتاج المستحضرات النترائية وهي تقوم بدور كبير في تهريب منتجاتها الى ايران من خلال كارتل الحرب ، أى اتحاد منتجى السلع الحربية . ويطلق علي القرية التي يقع فيها مقر الشركة آشاو وهي واقعة على بعد ثمانين كيلو مترا ترفي مدينة ميونخ عاصمة ولاية بافاريا في جمهورية ألمانيا الانحادية . وهي تصنع بشكل رئيسي الخراطيش ومساحيق التفجير المستعملة في العبوات المختلفة . وقد ورد على لسان يرمان الوسيط الألماني أن هذه الشركة تعاونت مع شركة بوفورس لتزويد ايران بمقدار ٢٠ ألف طن من مساحيق التفجير .

وكانت البدايه عندما تست اتصالات بين لوندبيرج مدير مبيعات شركة بوفورس ووزارة الدفاع الايرانية التي طلبت منه اسيراد ٣٥٠ طناً من تترات السيليلوز في ٨ مايو عام ١٩٨٢ ، حيث وصله الطلب رسمياً موقعاً من المسؤول في شعبة التصنيع الوطني الابرائي التابعة لوزارة الدفاع ، ومن المعروف أن هذه التترات تستخدم للأغراض السلمية والحربية على حد سواء وان الطن الواحد منها يكفي لتعبئة ملبون خرطوشة .

في شهر يونيو سنة ١٩٨٢ استقبلت شركة بوفورس مبعوثاً لوزارة الدفاع الايرانية اسمه سالارى واتفق خلالها مع لوندبيرج على ابرام صفقة أسلحة وتسميتها بكلمتي بيتر نكللاس على سبيل الترمويه . ولأول مرة تنفق ادارة شركة بوفورس مع أطراف آخرين بصراحة تامة على عقد صفقة سرية جداً وغير مشروعة . وعلى أُر ذلك مباشرة أجرى لوندبيرج اتصالاً بهذا الشأن مع السيد مانفرد مدير المبيعات لدى شركة ديليوان سي ، وذلك بتاريخ ٧ يونيو كما أعيد الاتصال في اليوم التالي لمناقشة التفاصيل .

وبعد ذلك بشهر واحد أى في ٨ يوليو ١٩٨٢ سافر لوندبيرج الى بوخارست متوقفاً في مدينة فرانكفورت ، حيث قابل ممثلي شعبة التصنيع الوطني التابعة

نوزلة الدفاع الإيرانية ورافهم الى مكتب ممثل وزارة الدفاع في بلدة اشبورن قرب فرانكفورت ، واسم ممثل الوزارة سناتى زكار وبعد انتهاء المداوولات في هذه اللقاء كتب لوندبيرج ملخصاً لمضمونها في مذكرته ، أورد فيه ان شركتى بوفورس W.N.C لا تستطيعان تدير الكميات المطلوبة من قبل الايرانيين يكاملها ، وأنه لابد من التعاون مع أعضاء الكارتل الآخرين لتغطية الاحتياجات الإيرانية . وأهم من ذلك ما ورد في مذكرته عن قنوات التوصيل الى ايران النى قد لا تلفت انتباه مسؤولى الجمارك ، فاقترح البلدان التالية كمحطات وسيطة لمواصلة التصدير : رومانيا ، ماليزيا ، اليونان ، باكستان ، المانيا الشرقية .

وفي ١٧ يوليو ١٩٨٢ تم لقاء آخر للايرانيين مع لوندبيرج في فرانكفورت ، حيث تباحث الجميع حول أسعار المتفجرات وتترات السليلوز والمساحيق المطلوبة .

وأثناء اللقاء التالى الذى تم في ١٧ أغسطس من نفس العام في فرانكفورت أيضاً اتفق الطرفان على أن تقوم شركة دبليو ان سى بتوفير الكمية المطلوبة يكاملها . وبعدها بثلاثة أيام تقدم وزير الدفاع الايرانى بطلب الى لوندبيرج لتزويد ايران بكميات اضافية أخرى من تترات السليلوز . —

وفي ٢٨ سبتمبر سافر مدير مبيعات بوفورس الى لندن ليلتقى بمدير الشعبة الإيرانية وهو الدكتور بنسوا وسناتى زكار ومعهما عدد من خبراء الأسلحة الايرانيين . وفي هذا اللقاء تم التركيز على تحديد البلدان التى سوف يتم الاتفاق على استخدامها أراضبها سواء موانى أو محطات توصيل الى ايران ، ومن هذه البلدان التى رشحت لهذا الغرض : اليونان ، باكستان ، نيجيريا ، أسبانيا ، العراق ، سنغافورة .

وكان لهذا اللقاء تأثير بالغ على تحركات لوندبيرج النشطة ، كما بنضح من المسودات المدونة في مذكرته ، حيث يذكر فيها اتصاله مع مدير مبيعات شركة موبدن البولندية كما أكد لوندبيرج أيضاً أن شركة W.N.C لا نستطيع توفير الا ٢٦ طنًا من تترات السليلوز ، ولذلك تلتزم شركة بوفورس بتدبير الكمية الباقية من الطلبات .

ومن الجدير بالذكر ان البضاعة صدرت بحرا الى مدينة سسون التركية
على شاطئ البحر الأسود ، وبعد ذلك شحنت برا الى ايران ، مسا كان له وقع
حسن في نفوس الايرانيين الذين أصبحوا يثقون بالتعامل مع أعضاء الكارتل
لتغطية حاجاتهم ، بعد ما عانوا من فشل الوسطاء والساسة الآخرين فيما
مضى *

* * *

٥٦

■ توريـط
الشمسـا

١٦ - توريط النمسا :

احتل دور النمسا في التنسيق مع أعضاء الكارتل مكانة خاصة وأهمية مميزة وذلك بعد أن غيرت إيطاليا موقفها لصالح العراق بعد أن كانت لا تمنع في إصدار تصاريح التصدير إلى إيران .

وكان لأبد من تصرف سريع لإيجاد البدائل . وكانت النمسا هي البديل المفضل وذلك بحكم ملكية الشركة المطلوبة لأحدى الصحف .

كما أن الالتزام مع إيران بتوفير احتياجاتها جعل الكارتل غير مستعد للمخاطر بخسارة الحق الإيراني أمام تغيير موقف دولة تستخدم وسيطة . إذ أن هناك قائمة لدى الكارتل بالدول البديلة الأخرى .

والواقع أن أعضاء الكارتل لم يتورعوا عن جذب بعض الشركات النمساوية برغم حياد النمسا في المجال الدولي بين الكتلتين الشرقية والغربية وذلك لتحقيق أهدافهم في التصدير غير المشروع .

فقد اجتمع إونديبرج مع السيد هوجو شيندلنج مسؤول التصدير في شركة S.M.I النمساوية للتعيين وهولجر تسواشر المدير العام لهذه الشركة . وترجع محاولات أعضاء الكارتل الحقيقية لكسب شركة S.M.I ، إلى أهميتها على الصعيد النمساوي في بلورة الرأي العام في هذه البلاد . فمالكها السيد امبريخ اسمان يملك نسبة كبيرة من أسهمها في دار نشر للصحف في فيينا . بالإضافة إلى ملكيته لشركة باريستكية وشركة أخرى للكيميوار وتصنيع قذائف المدفعية والألغام وقاذفات القنابل من أنواع مختلفة . وكانت مؤسسة النشر هذه من خلال صحيفتها نوربير تهاجم أنشطة تصدير الأسلحة من مؤسسات حكومية وذلك بغرض صرف النظر عما تمارسه المؤسسات الخاصة - كنسركانه - مثلاً على نفس الصعيد . ومن الجدير بالذكر أن السيد اسمان قام في بداية عام ١٩٨٨ بشراء فرع شركة نوبل في النمسا .

وعندما طلبت ايران من الكارتل سرعة تزويدها بمقدار ٧٥ ألف من المتفجرات البلاستيكية ، كان لابد له من تدبير المطلوب والتخطيط لايجاد طرق التوصيل ، لهذه المبيعات التي تبلغ قيمتها ٢٤ مليون كرونة سويدية . وكان مفاد الرواية الرسمية أن شركة بوفورس هي التي تقوم بالتصدير مباشرة الى النمسا ، وأن النمسا توافق على السماح بالتصدير منها الى ايران . اما الاتفاق الحقيقي مع شركة S.M.I فكان مختلفا عن ذلك تماماً إذ أن البضاعة ترسل من السويد الى الشركة النمساوية ، وعند وصولها الى نقطة الحدود بين النمسا وألمانيا تعيدها الشركة النمساوية بأوراق شحن جديدة الى ميناء هامبورج الألماني ، ومن هناك تواصل تصديرها بطرفي ملتوية الى ايران .

وبنفس الطريقة تم توريث شركة نمساوية أخرى وهي شركة بؤاس التي تتخذ من مدينة سانسبورج مقراً لها . فقد ارسلت شركة بوفورس لها من السويد مقدار ٧٥ طن من المتفجرات في قاطرات معينة . ولكن البضاعة لم تصل الى أبعد من مدينة باساو الألمانية الواقعة على الحدود مع النمسا . ومن هناك أعيدت الى هامبورج بأوراق شحن جديدة ، تم تصديرها طبعاً الى ايران .

كما تشير الدلائل المختلفة الى تورط فوست الحكومية في النمسا عبر فروعها في عمليات تهريب الدخائر والمدافع الى ايران بوسائل ملتوية . وكان أول من كشف النقاب عن صفقات السلاح غير المشروعة بين النمسا وايران هو السيد هيربرت آرملر السفير النمساوي في اليونان . فقد علم عن طريق ملحق السفارة التجارية ان شركة نوريكوم وهي فرع من فروع فوست قامت في عام ١٩٨٣ م بتزويد ايران بمدافع . وكان الملحق التجاري وهو السيد جوتتر فورتر قد سبق له الاطلاع على ذلك عن طريق تاجر السلاح الايراني حاجي رضا داي محمد من طهران الذي جاء اليه يشكو من انه قام بالوساطة لصالح شركة نوريكوم لتسليمها من بيع ٢٠٠ مدفع الى ايران ، حيث يتم التصدير عبر يوغسلافيا وليبيا واليابان ، وذكر بأنه لم يحصل على عمولته البالغة ٦٨ مليون شلن نمساوي من قيمة المبيعات المقدرة بمبلغ ٦٨١٥ مليار شلن .

وقد دفعت هذه الشكوى السفير النمساوى في أثينا للاهتمام بالأمر *
ولهذا دعا ممثلا عن شركة فوست لزيارته في منزله في أثينا ، وتعهد تسجيل
الحديث الذي تم أثناء الزيارة بواسطة جهاز تسجيل اخفاء لهذا الغرض * وكان
ممثل الشركة هو جورج لوكاس الذي ذكر بأن التاجر الألماني يود ابتزاز الشركة
ينشر أخبار الصفقة ، ولكنه لا يستطيع أن يثبت أى شيء * .

وعقب السفير على ذلك بأن التاجر الإيراني يذكر أنه قام بالوساطة مع مدير
الشركة أثناء تناولهما وجبة غداء مع بعضهما في ميونخ عام ١٩٨٣ في أحد أيام
فصل الخريف ، وأنه توسط لصالح المدير اترفيجر لدى المسؤول الثانى عن
شؤون تدبير السلاح في إيران * ويضيف هذا التاجر أن الطرف الإيراني أجرى
تقييما فنيا وعسكريا عن مدى تلبية هذه المدافع لاحتياجات القوات الإيرانية
المسلحة ، ثم طلبتها ليبيا لصالح إيران * .

عندما سمع ممثل شركة فوست هذا التعقيب سكت ولم ينطق بكلمة * .

وبعد انتهاء هذه المحادثة مباشرة أرسل السفير ملخصا لمضمونها الى
دائرة مستشار النمسا فريد سينوفاتس في ذلك الوقت والى وزارة الخارجية في
فيينا ، الذى حول الرسالة بدوره الى وزارة الداخلية * ونتيجة لذلك قامت شركة
نوريكوم (فرع فوست) بدفع مبلغ ٤٢ مليون شلن نمساوى الى التاجر الإيراني
ثمنا لالتزامه الصمت حيال هذا الموضوع * ولم يدم الأمر سوى يومين على أثر
هذه التطورات حتى توفي السفير بانسداد أوعية القلب ، كما ذكر في شرح سبب
الوفاة * ومن الجدير بالذكر أن ابنته صرحت بما يلي بعد موته : « ان والدى كان
يريد تعطيل صفقات تهريب السلاح ، وكان من الواضح لديه أن وزارة الخارجية
لم تكن مهتمة أو راغبة في نشر فضائح في هذا المجال » * .

على كل حال فان عملية تصدير المدافع لم تتوقف بعد وفاته الا خمسة أيام،
ثم شحنت بحجة توفر شهادات تثبت أن المستورد النهائى هو ليبيا * ومما يثبت

أنها كانت مخصصة لإبران هو ما أثبتته تقرير لصحيفة باستا النمساوية : فعندما زار مراسلوها الميلاء اليوغسلافي كاردلجيناوا شاهدوا بأعينهم عشرين حاوية مشحونة بالمدافع المصنعة لدى شركة فوست ، كما لاحظوا ارتدادات الاستعمال المدونة عليها باللغة الفارسية - بالرغم من أن المسندات تقول بأن ليبيا هي المستورد النهائي •

ومن المعروف ان المدير العام السابق لأحد فروع شركة فوست وهو هيربرت ايفالتر كان ينتقد سياسى المعارضة والحكومة فى النمسا على حد سواء ، بأنهم كانوا يعلمون بالصفقات غير المشروعة التى تتورط فيها شركة فوست • ولكن هذا الرجل قد توفى أيضاً فى ظروف غامضة ، كما حدث للسفير • أكثر من هذه ان شركة فوست النمساوية قد وجدت الدعم والمساعدة من شركات أوروبية أخرى مثل شركة تيسين - هينشيل التى تتخذ مقرها فى مدينة كاسيل شمال شرق ألمانيا الاتحادية •

وتتضح بوعيه هذه الخدمات من خلال الرسائل المتبادلة بين الشركتين • وتتضمن هذه الرسائل بشكل رئيسى تحليلاً للوضع العسكرى والسياسى فى كل من العراق وإبران ، كما تعرضه شركة نيسين - هينشيل •

ففى رسالة مؤرخة فى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٥ قدمت هذه الشركة معلومات لتاجر سلاح يقطن فى فيينا حول ما أسمته « بالمشروع الذكى » • وقد كشف الصحفيون النمساويون أن المقصود بهذا المشروع هو تطوير لنسوع من مدفعية الدبابات بالتعاون مع شركة نوريكوم فرع شركة فوست الأم •

وفى أحد مرفقات الرسالة ورد آراء مجلس إدارة شركة فوست المتعلقة بفرصة النمسا لكسب أسواق التسليح وترويج المدافع ذات المدى البعيد ، وخاصة فى مناطق التوتر • وبما أن مواسير المدافع (ذات القذائف ١٥٥ ملم) تتعطل بعد إطلاق ٣٠٠٠ قذيفة ، فلا بد من الحاجة الى مدافع جديدة •

وترى تيسين - هينشيل ان للنمسا فرصة كبيرة للترويج في كل من ايران والعراق بسبب الوضع الحيادي النمساوي ، وخاصة عند تعرض الولايات المتحدة لضغط اسرائيلي يمنعها من تسليح العراق . وبالإضافة الى ذلك فان هذه الشركة الألمانية أبلغت شركة فوست عن أنظمة المدفعية المتوفرة لدى كل من الايرانيين والعراقيين ، لمعرفة مدى احتياجاتهم المتعلقة بهذه الأنظمة وغيرها . وتهدف هذه المراسلات بين الشركتين الى تبادل المعلومات الدقيقة المؤدية الى امكانية تعاون مثير على الصعيد الدولي من أجل تقاسم الأسواق .

* * *



■ ألمانيا الشرقية
تقبض

كانت ألمانيا الشرقية تستخدم كقناة « غير مألوفة » من القنوات التي تقوم شركة بوفورس السويدية بتصدير السلاح والمتفجرات عبرها الى ايران . وقد ذكر مدير مبيعات الشركة لوندبيرج هذه الحقيقة لمفاوضيه من الايرانيين في شهر سبتمبر عام ١٩٨٣ قائلا :

« ان ألمانيا الشرقية تتعاون معنا ، الا أن التصدير عبرها مكلف جداً ويستغرق مدة طويلة » .

وفي خريف عام ١٩٨٥ أبرمت شركة بوفورس عقوداً بهذا الشأن مع شركة آى.ام.اس علماً بأن الأمر - كما ورد في الرواية الرسمية - يتعلق بمساحيق تستخدم للأغراض المدنية . ولكن رجال الجمارك السويديين أكدوا بعد استيفاء التحقيقات أنها كانت مخصصة للاستخدامات العسكرية . ويتضح جلياً من الوثائق الأولى المتضمنة لمضمون النقاش حول صفقات السلاح الى ايران أن هنالك عدة بلدان استخدمت أو أريد لها أن تستخدم قنوات للتصدير بعد دراسة الامكانيات المتاحة . وهذه البلدان التي ذكرت في الوثائق كمحطات تصدير الى المستورد النهائي هي : رومانيا ، باكستان ، ماليزيا ، اليونان ، جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) .

فكيف كانت الصفقات تدار عبر ألمانيا الشرقية وما هي الوسائل المتبعة في ذلك ؟ اجابة النسق الثاني من السؤال تؤدي ضمناً الى الرد على الشك الأول . ومضمون هذه الاجابة أن هنالك وسيلتين ، هما :

الوسيلة الأولى :

كانت العقود المبرمة بين شركة بوفورس وايران نوزع على شركات أخرى . ففي أول الأمر كانت الشحنات تباع بموجب تصاريح تصدر رسمياً الى شركة ديناميت - نوبل فرع فيينا ، وتخزن لدى شركة النقل فرانس فيلتش في مدينة سالزسبورغ النمساوية . وبعد ذلك كانت ديناميت - نوبل تقوم ببيع البضاعة

روسيا - وطبقاً لتصريح بالتصدير - الى شركة سيفكو الفنلندية ، علماً بأن هذه البضاعة (أى المتفجرات) لا تصل مطلقاً الى فنلندا ، بل كانت يرسل الى المانيا الشرقية ، حيث تتسلمها شركة I.M.I.S بسكايها الكائنة في شارع فربد ويختراسه في برابن الشرقية ، ثم تقوم بتصديرها الى ايران .

الوسيلة الثانية :

كانت البضاعة المسجلة في مستندات التصريح توصف بأنها كيميائيات صناعية ، علماً بأنها في حفيضة الأمر منفجرات . ومن خلال هذه المزاورة التسويبية زودت ايران بمندار ١١٠ ألف كجم من مساحيق التفجير المستخدمة في رصاص بنادق الكلاشنكوف والمسدسات الآلية ، بالإضافة الى ٣٤٣ ألف كجم من المتفجرات المصنعة من مادة بنشيل الكيميائية .

ومن الطبيعي أن شركة آى . ام . أى . اس من المانيا الشرقية لم تكن تصدر مستندات الحساب وغيرها من الوثائق الضرورية لتمرير مثل هذه الصفقات ، بدافع حبها وتعاطفها مع الايرانيين ، ولكنها قبضت عمولة على ذلك مقدارها ١٣١٩٤٦٨ كرونة سويدية ، حيث حول هذا المبلغ على البنك التجارى الألمانى في برلين الشرقية : وبصيغة أدق على رقم الحساب ٨٧٧-٦٠-٠١١-٠٢٤ الخاص بالشركة في هذا البنك . انه لمبلغ هائل اذا أخذنا بعين الاعتبار ان كل ماقدمته المانيا الشرقية لا تعدى اصدار أوراق مزورة .



■ توريٲ
يوجوسلافيا

سبق الحديث عن أن الشركات الأعضاء في الكارتل كانت متفقة مع شركة ايطالية للتصدير من ايطاليا الى ايران ، بحيث ارتبطت هذه الشركة (وهى تيرينا) بعقود لتزويد ايران بالمتفجرات .

ولكن تغير موقف الحكومة الايطالية ومنعها للتصدير الى ايران ، بسبب ارتباطاتها الجديدة بالعراق ، أدى لعدم تمكن تيرينا من الايفاء بالتزاماتها السابقة ، مما أخرج شركات الكارتل وأجبرها على البحث عن قناة أخرى غير ايطاليا للخروج من المأزق .

ولهذا السبب قام شмитس ولونديريج بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٤ بزيارة لوزارة الدفاع اليوجوسلافية في شارع نيماجينيا رقم ٩ بمدينة بلجراد . وتفاوضا أثناء هذه الزيارة مع مسؤولين ذوي رتب عالية حول امكانية تصدير مساحيق التفجير المنتجة لدى العديد من شركات الكارتل عبر يوغوسلافيا ، أى من أجل السماح بجعل بوجوسلافيا معبراً للبضاعة المصدرة . وكانت نتيجة المداولات مرضية للطرفين ، بحيث يتم التصدير وفقاً للاسلوب التالى : دائرة التسليح الحكومية في بوجوسلافيا تشترى البضاعة المقصودة (المتفجرات) من شركة بوفورس التى تشتريها من شركات الكارتل ، ثم يشتريها شमितس (باسم شركته السويدية) من دائرة التسليح اليوغسلافية ويصدرها عبر بوجوسلافيا الى ايران .

وعلى أثر ذلك اجتمع أعضاء الكارتل بتاريخ ٥ فبراير ١٩٨٥ في اكسفورد وتباحثوا في وسائل تخايب تيرينا من التزاماتها السابقة ومواصلة تزويد ايران باحتياجاتها ، ثم اتفقوا على أن تتعهد شركة سكاندافيان - كوموديتى بتدبير مساحيق التفجير المستحقة على تيرينا لايران ومقدارها ٥٣٠٠ طن ، مخصصة لفدائف ١٥٥ ملم وقنابل ١٠٥ ملم .

وقد بارك الايرانيون الذين كانوا بحاجة ماسة الى مساحيق التفجير هذا الاتفاق الذى لعب فيه شमितس دوراً بارزاً ، حيث كان على اتصال مسنر معهم ومع أعضاء الكارنل من الشركات المختلفة فى الفارة الأوروبية . وساعده فى ذلك وكيله الايراني وهو السيد كاي خوسراوى الذى يسكن الاتصال بمكتبه فى مدينة كولونيا بألمانيا الاتحادية ، وتسكن زوجته السابقة (أى المطلقة) فى مدينة لوزان . وهى تسكو من تورط زوجها السابق فى أعمال تجارية غير مشروعة ، الا انها لا تستطيع أن تفصح أكثر من ذلك لأنها هددت بالقتل ان كسفت عن أسرارها .

ومما يكشف عن مواصلة أنشطة التهريب بعد التمكن من ورط بوجوسلافيا، أن شमितس أرسل خطاباً (برقية) بالتلصص بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٨٥ الى كاي خوسراوى فى كولونبا . ذاكراً فيها أن احدى شركات الكارنل (وهى ديناميت - نوبل الألمانية) أرسلت عينات من الكيماويات المطلوبة الى ايران وأن الايرانيين وافقوا عليها .

ويبقى توضيح حقيقة حول دور يوجوسلافيا فى هذه الصفقات اذا لم تكن مشتريات ومبيعات بوجوسلافيا من شركات الكارنل واليها الا وهمية ومن خلال مستندات مزورة . ونبعا لذلك اشترت وزارة الدفاع البوجوسلافية فى بداية الأمر ١٣٠٠ طن من مساحيق التفجير من شركة بوفورس ، ثم باعت نفس الكمية الى شमितس مثل شركة سكاندنافيان كوموديتى . وبالرغم من أن هذه الصفقة وما شابهها لم تتم الا على الورق فقد توجب على يوجوسلافيا اصدار شهادته المستورد النهائى ، مقابل حصول شعبة التمويل التابعة لوزارة الدفاع فى بلغراد على نسبة ٣٪ من قيمة المبيعات المدعومة بمساعدة بوجوسلافيا الى ايران . ويدعى الرجل الذى أبرم الصفقة مع ممثل الكارنل نبابة عن الحكومة اليوجوسلافية رانكو بوبوفيتش ، وهو أحد مسؤولى وزارة الدفاع المخول بصلاحيات الاشراف على شعبة التمويل . ومن هذا المنطلق فسد وقع الرائد بوبوفيتش على العقود المبرمة فى هذا الصدد وقبض مقابل ذلك مبلغ ٢٨٦ ألف دولار أمريكى .

وفيساً إلى وصف لعملية التحويل المالي :

بتاريخ ١٢ مارس ١٩٨٥ أوعزت شركة بوفورس الى الشركة السويسرية سرفينا بتحويل مبلغ ٩٥٩٣٤٤٣٩ دولاراً الى شعبة التموين بوزارة الدفاع اليوجوسلافية كئمن للبضاعة المشتملة في العقد L.G.V / ٧٧٣ / V.R.B وبعد أن تم ذلك فعلا صدرت البضاعة الى ايران ، وعلى أثر وصولها هناك طلبت شركة بوفورس بتاريخ ١١ يونيو ١٩٨٥ من الطرف اليوجوسلافي تحويل مبلغ ٩٢٧٩٢١٤٩ دولار على رقم الحساب ٧٢-٧٧٨١٩٥ في بنك الافراض السويسري في مدينة فريبورج ، والرقم المذكور هو رقم حساب شركة سرفينا . وهكذا يتبين أن الفرق بين المبلغين المحولين هو جزء من الرشاوى المادفوعة ليوجوسلافيا . وبتاريخ ٣ يوليو ١٩٨٥ أوعز المسؤولون اليوجوسلاف لأحد المصارف بتحويل المبلغ المطلوب منهم على رقم الحساب .

وكان المصريون قبل ذلك بأكثر من سنة ونصف أى في شهر ديسمبر من عام ١٩٨٣ قد احتجزوا السفينة « هاتيا » القبرصية عند محاولتها عبور قناة السويس في اتجاه ابراء . وبعد تفتيش السفينة عثروا صدفة على مستندات شحن تفيد بأن محنويات السفينة كانت مخصصة للتفريغ في يوجوسلافيا . وأدى هذا الحادث الى حرص ممثلى شركات الكارتل الى البحث - عند الضرورة - على طرق بحرية بعددا عن الشبهات ، فلقجأو الى تسيير بعض اليواخر عبر طريق رأس الرجاء الصالح ، كما تمكنوا من شراء شهادات المستورد النهائي من كينيا كلفتهم كل شهادة منها مبلغ ١٠ آلاف دولار .

وكان يساعدهم في تديرها - كما تبين من تحقيقات رجال الجسارك في السويد - وسيط اسمه أوربان عنوانه في مدينة ناساو بألمانيا الغربية وقد تمكنت شركات الكارتل من التصدير عبر يوجوسلافيا من ارسال عتاد حربي الى ايران بلغت قيسة مبيعاته على دفعات مختلفة كما يلي :

١٠٢٥٠٠٠ ر.ك الماني غربى ، ١٧٢٢٠٠٠٠ مارك ، ٩٩٥٠٠٠ دولاراً أمريكى ، ١٩٩٥٠٠٠ دولار أمريكى ١٥٧٥٠٠٠ دولار ، ١٤١٤٥٠٠ مارك . ولم تتم هذه الصفقات الا مع الاستانة بشهادات المستورد النهائية التى دبرها أوربان مع السلطات النكينية .

وهكذا بعد أن ذلت الصعوبات أصبحت البواخر تبحر في طريقها لتفريغ شحنات العتاد الحربى فى ايران : وذلك من ميناء كارديلجيفو اليوحوسلافى عبر البحر المتوسط : أحيانا عن طريق قناة السويس وأحيانا عبر مضيق الرجاء الصالح ، عندما يتطلب الأمر •

وبناء على تحقبن شركات الكارتل لأهدافها فى تغطية الاحتياجات الايرانية فان شميئس أرسل للايرانيين بتاريخ ٥ يوليو ١٩٨٥ رسالة بالتكس أبلغهم فيها بوضع ٤٠٣٣ طنا من مساحيق التفجير تحت تصرفهم ، أى نفس الكمية التى تعهدت شركة تبرنا الابطالية بنسخها سابقا ، دون أن تتمكن من ذلك نتيجة للحظر الذى فرضته إيطاليا •

وقد حظت شركة مديدن الهولندية بنصيب الأسد من هذه الصفقات المباعة • وهذه الشركة تملكها كل من شركة ديناميت - نوبل بنسبة ٥٠٪ والحكومة الهولندية بنسبة ٤٩٪ ويبدو أن جزءا كبيرا من بضائعها المصدرة كان يشحن فى بادئ الأمر من ميناء نوردينهام الألمانى الصغير على نهر الألب • ومن المؤكد أنها باعت لايوان عبر يوجوسلافيا بين شهرى يناير ١٩٨٤ يوليو ١٩٨٦ مساحيق تفجير بقيمة ٢٠ مليون جولدن هولندى • ومن الجدير بالذكر أن بلد المنشأ الذى ورد فى أوراق الشحن المرسلة الى ايران هو المانيا الغربية وليس هولندا •

وهناك اشارة اضافية أخرى نلقى المزيد من الأضواء على دور شركات المانيا الاتحادية فى مثل هذه الصفقات غير المشروعة • تلك الاشارة هى مستند الحساب المرسل بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٤ من سكاندنافبان - كوموديتى السويدية

الى وزارة الدفاع الايرانية • وفقاً لمستند الحساب هذا فان المبيعات التي يشتمل عليها هي ٤١٣٩٦٢ كجم من مساحيق التفجير المخصصة لقذائف ١٥٥ ملم ، كما أن بلد المنشأ هو المانيا الغربية وليس بلجيكا أو هولندا •

ويدل المستند أيضاً على اتخاذ قرار بشحن المتفجرات المذكورة من ميناء نوردينهام في المانيا الغربية على متن الباخرة ام• في بنتوتا المبحرة الى ميناء بندر عباس الايراني •

* *



■ ألمانيا
تغمض عينيها

ان أهم ما كشفته تحقيقات سلطات جمارك السويد هو ان عمليات تهريب السلاح الى ايران من دول أوروبا لم تكن كلها بعيدة عن انظار بعض الحكومات بل ان بعض هذه الحكومات يكاد يعام ويتابع عمليات نقل السلاح من الموانئ الأوروبية .

اذ ليس من الملتقى أن تتحرك شحنات بمثل هذا الحجم عبر موانئ ومسدن أوروبا والحكومات غافلة . والأصح هو أنها نغض عيونها لحسابات سياسة أو اقتصادية . المهم أنها تعرف وفي مقدمة هذه الحكومات التي تعرف ونصت كانت حكومة ألمانيا الاتحادية (الغربية) وذلك بقرار سياسي خاص بها وهو ما يتضح من سباق حركة السلاح من أوروبا حتى يصل الى ايران .

ففي نهاية عام ١٩٨٤ شحنت الباخرة « ام . اس بنتوتا » لايران ما حصلته ٤٤٣ طناً من مساحيق التفجير الخاص بقذائف المدفعية من عيار ١٥٥ ملم . وكان المصدر - حسب البيانات الرسمية - هو شركة إوفورس السويدية ، أما المتفجرات فكانت من تصنيع شركة مويدين الهولندية . والشركة التي أعطت الأمر بإبحار السفينة فهي شركة الملاحة اليونانية في سالونيك « جرينور شيبينج » والعملية كلها تمت بناء على تعليمات وإشراف من شميست الذي يمتلك شركة سكاندنافيان - كوموديتي في السويد وفرعها سرفينا في سويسرا ، وهو القصرع الذي كلف بانجاز المعاملات المالية من تحويلات وحسابات وإصدار مستندات الشحن وكل ما يتعلق بهذه المسائل .

وقد رست الباخرة ام . اس بنتوتا في ميناء نوردينهايم الذي تدير أعمال الملاحة فيه شركة ميدجارد المساهمة للمواصلات البحرية . ولا ترجع تسمية هذا الميناء الصغير الى رسو مثل هذه البواخر فيه ، بل ترجع بشكل رئيسي الى استعماله كمحطة تعبئة وتفريغ لسفن القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة .

ومن الملفت للانتباه حدوث زيارة غريبة للمشرفين على الميناء من قبل جروسي - بينه وسط السلاح الألماني المعروف باعتباره وكيلا لشركة B.R.B البلجيكية ، ومعه السيد علي مودير قمي إيراني الجنسية ، حيث قاما بفحص الشحنات المرسلة بهذه الباكسة الى ايران ، بتكليف أرسله شميته الى سلطات ميناء نوردينهايم بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٨٤ بالتلخيص . ويدير السيد علي قمي مكتباً لشؤون صناعات الدفاع في مدينة دسلدورف في شارع كايزرفيرتشراسه رقم ١٤٢ وببدو أن هذا المكتب تابع لوزارة الدفاع الإيرانية .

وعندما زار المؤلف السيد علي قمي وسأله فيما اذا كان مكتبه هو دائرة من دوائر وزارة الدفاع الإيرانية ، فقد أجاب على ذلك :

« اننا هنا في ألمانيا نمارس أنشطة الاتصال بالشركات المختلفة لشراء المنتجات غير العسكرية ، مثل : الأجهزة الالكترونية ، المستحضرات الكيميائية ، الفولاذ ، قطع الخيارات والآلات المتوفرة لدينا .

ولكن الوثائق تثبت أن هذا المكتب هو حلقة للاتصال ذات أهمية بالغة لتوثيق الصلات بين وزارة الدفاع الإيرانية وشركات تصنيع الأسلحة فقد صرح على قمي ضمن اجاباته على تساؤلات المؤلف أن شركة ديناميت - نوبل مثلاً هي على معرفة جيدة والمأم بنسبة تدبير السلاح التابعة لوزارة الدفاع في طهران .

وهناك رسالة أرسلها ممثل سكاندنافيان - كوموديتي بالتلخيص الى مكتب صناعات الدفاع في دوسلدورف ، يكشف مضمونها ماهية الأنشطة التي يقوم بها مسؤول هذا المكتب . فقد وردت في الخطاب تساؤلات عن مدى امكانيات على قمي وقدرته على فحص البضائع في البواخر المبحرة من موانئ ألمانيا الاتحادية الى ايران . ويدل ذلك على أن نوردينهايم ليس الميناء الألماني الوحيد الذي شحنت منه بضائع حربية الى ايران .

وقد كشفت سكاندنافيان - كوموديتي بأن على قمي ساهم أيضاً في اتساع صفقاتهم بموجبه بيع مليون من وسائل التفجير والتي شحنت في شهر يونيو ١٩٨٥ بالطائرة من بروكسل الى طهران . ولم يكن ذلك الا مثالا على أنشطة متعددة ومعقدة . ولكن لماذا أغضت السلطات الألمانية أعينها وكأنها لم تعلم ؟ !

كشف المؤلف أن الموقف الألماني على مستوى السلطات العليا وافق على مذكرة سفارة إيران في بون ، التي ادعت أن فتح المكتب في دوسلدورف يساعد على شجيع التبادل التجاري بين البلدين • وعلى أثر الاتفاق بين وزارة الخارجية الألمانية والسفارة على اجازة فتح المكتب ، فقد تلقت ولاية نوردرين وستفاليا في دوسلدورف مذكرة من الخارجية بتسهيل اقامته السيد على قمى في دوسلدورف •

وأكبر دليل يشير الى نوايا السلطات الألمانية هو موقفها عند اعتقال صادق طباطبائي عام ١٩٨٣ وفي حقائبه ١٥ كجم من الأفيون • ألا يفهم من ذلك أن الأفيون كان مخصصاً كقيمة لدفع نسيء الأسلحة المهربة ؟ لو كان طباطبائي شخصاً من عامة الناس لقضى في السجن سنوات طويلة على هذه الجناية • ولكنه ادعى أن الأفيون وُضع في أمتعة سفره دون أن يعلم ، وأرادت الدوائر الألمانية تصديقه • • • خاصة وأنه صهر لأحمد نجل الامام الخميني وأنه ابن عم للامام الصدر مؤسس حركة أمل في لبنان • فكيف تمكن الألمان من التخلص من هذه الورطة دون احراج ؟ ! انهم اهتموا الى طريقة البقاء : فاعبروا أن له حذمانه دبلوماسية بأثر رجعي وأنه مبعوث رسمي خاص لانجاز مشتريات السلاح لبلده • وبهذه الوسيلة سسحوا له بالعودة الى إيران في أول طائرة أقلعت من مطار فرانكفورت • وبعد ذلك باشر معدودة عاد الى ألمانيا واجرى اتصالاً من فندقه رارك أوتس في دوسلدورف مع وزير الخارجية جينشر وسلمه دعوة شخصية من أحمد الخميني لزيارة إيران •

ومهمة طباطبائي هذه المرة كانت بتأسيس شركتين وهميتين في ألمانيا الاتحادية، هما أورينند مانوففاكتشر آند تريندنج ومقرها في شارع أوستند شتراسه بمدينة فرانكفورت والأخرى شركة مونديال تريندنج بمدينة شتوتجارت •

ومن المعروف أن هذا الرجل يتحكم مع صهره أحمد الخميني في عمليات الاتجار بعظم الأسلحة الواردة الى إيران •

وطالما نبرم رجال الحسارك ومسؤولوا المخابرات في ألمانيا الاتحادية من عدم سكتهم من اتخاذ أي اجراء فعال مع مثل هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بحماية السلطات العليا في بلادهم •

وكانت الصادرات تشحن لايران منذ أواخر عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٦ بدون التعرض لمشاكل كبيرة • وأبحرت في هذه الفترة سفن شحن عديدة من أوروبا الى ايران ، بعد أن استأجرتها شركة سكاندنافيان - كوموديتي لهذا الغرض •

وكانت الحمولة نألف، غالباً من : مساحيق التفجير والخرابيش والذخائر والمتفجرات الأخرى المصنعة في الشركات الأعضاء في الكارتل •

وقد استخدمت في هذه العمليات السفينة الألمانية ام.أس فراوكة التي ترفع علم شركة الملاحة الألمانية هينريخ كونور للمواصلات البحرية ومقرها في شتاينكيرخين قرب بلدة سنادة الألمانية وتمتلك هذه الشركة عدة سفن منها آتة لينره أولتمان أما الباخرة فراوكة فقد استأجرها بحار دنماركي اسمه فن بولزن الذي اشتهر اسمه بعد احتجاز سفينه وكشف السلاح المهرب فيها لكل من ايران وجنوب أفريقيا •

في بداية عام ١٩٨٥ ابحرت فراوكة باتجاه الدول الاسكندنافية حيث وصلت في ١٠ يناير الى ميناء فاريبرج السويدي فنحن فيها مائة طن من المتفجرات المصنعة لدى شركة بوفورس ثم عادت الى ميناء كورسور الدنماركي ، الذي يتخذ منه بولزن مقراً لشركة الملاحة التي يملكها • وفي هذا الميناء اضيف الى شحنة الباخرة مقدار ١٥٠ طناً من مستحضرات النربل الذي نقل من فنلندا وبعد ذلك واصلت الباخرة رحلتها الى ميناء زبروجه البلجيكي ، حيث شحنت بمشروبات شركة أخرى من شركات الكارتل وهو B.R.B البلجيكية •

ولم تتسكك سلطات الجمارك بنىء لأن مستندات الشحن كانت تشير الى أن شركة الفيميك اليرانية هي المستورد النهائي • وهكذا بعد أن أضيف الى الحمولة مقدار ٣٥٠ طناً من العتاد الحربي استمرت رحلة الباخرة حتى وصلت ميناء نوردينهام الالماني بتاريخ ١٨ يناير ١٩٨٥ في الساعة ٣٠ صباحاً • وكان قبطان السفينة هو كادوس فون هولتن وكان هذا القبطان يعلم بدون شك ما هي محتويات الباخرة ، ولكن لم يكن بوسعه أن يقوم بأي إجراء •

وبعد رجوعه من رحلة بحرية اسمرت عدة أشهر زاره المؤلف في منزله في كوكسهاغن وسأله عن مشكلات رحلانه الى ايران ، فكانت اجابته :

« لم تشكل الرحلات لى حتى الآن أية مشكلة ، لأننا نبحر حتى ميناء بندر عباس الايرانى * * * بالنسبة لنا كألمان فاننا لا نواجه مشاكل فالإيرانيون يحيون حتى باللغة الالمانية ، وكثير من الضباط تلقوا نعيمهم في ألمانيا » ثم سأله المؤلف ألا تشكل هذه الرحلات في بواخر محملة بالأسلحة والذخائر حلقة « شيطانية » مفرغة ؟ فاجابه هوأتن : « انها حلقة مفرغة تماماً ، ولكنى لا أرى امكانية لتغير الوضع طالما أن شركات الملاحة هى صاحبة السلطة * وبما أن الكثيرين عاطلون عن العمل ، فان هذه الشركات تستطيع دائماً اختيار أولئك المستعدين لتنفيذ ما لا ينفذه الآخرون » *

وكل ذلك يعنى أن القبطان كان يعلم أن هدف الباخرة النى يقودها كان ميناء بندر عباس الايراني وليس أى ميناء يوناني أو بوعسلافى ، كما هو مسجل في مستندات الشحن التى يحملها *

وفى ميناء بوردينهام شحن فى السفينة مقدار ٣٤٦ طنا من مساحيق التفجير المستوردة من شركة مويدين الهولندية *

وبعد أن غادرت فراوكة هذا الميناء الألمانى الصغير واصلت رحلتها فوصلت الى منطقة جبل طارفى فى ٢٦ يناير ١٩٨٥ ، وبعد ذلك بثلاثة أيام الى ميناء تالامويه الابطالى حيث أضيف الى شحناتها مقدار ٢٠٠ طن من مساحيق التفجير * واستمرت الرحلة الى ميناء بار اليوعسلافى حيث تسلم القبطان هناك المستندات المزورة لمواصلة الرحلة التى اكتملت فى ميناء بندر عباس الايرانى فى ٢٥ مارس وما كادت فراوكة تصل الى ايران حتى انطلقت باخرة ألمانية أخرى وهى M.S فى ٨ مارس ١٩٨٥ من ميناء زيبروجيه البلجيكي ، حيث شحنت بمقدار ٣٧٨ طن من مساحيق التفجير المصنعة لدى شركة بى.أر.بى. وبمجرد وصول هذه الباخرة الى ميناء نوردينهام شحنت مجدداً بمقدار ٢١٣ طنا من مساحيق التفجير المستوردة من مويدين * وعلى أثر ذلك واصلت رحلتها حتى ميناء فاربرج السويدي فاضيف الى الشحنة مقدار ١٣٠ طنا من مساحيق التفجير المخصصه لقتائف المدفعية من عبار ١٠٥ و ١٥٥ ملم * وكان ينبغى أن تستمر الرحلة -

وفقاً لمستندات الشحن - بانجاه يوغسلافيا * ولكنها لم تتوقف في يوغسلافيا بل واصلت رحلتها في الحقيقة بانجاه جنوب أفريقيا ووصلت أخيراً بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٥ الى ميناء بندر عباس الإيراني *

وبتاريخ ٦ أغسطس من نفس العام بدأت كاتيا برحلة أخرى الى ايران وهي مليئة بالذخائر المنتجة لدى شركات الكارتل *

وهناك سفينتان أخريان أبحرنا في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ مشحونتين ببضائع عسكرية الى ايران ، هما الباخرة « أوسيان تريدر » التي بدأت رحلتها في شهر نوفمبر عام ١٩٨٥ والباخرة « كارين سليبر » التي سلكت نفس الطريق البحري مرة في يوليو ١٩٨٥ ثم في فبراير ١٩٨٦ مرة أخرى * ولم تحمل هذه الباخرة بمساحيق تفجير فحسب ، بل سُحنت أيضاً بألف طن من الأسلحة والذخائر ذات المنشأ الهولندي والبلجيكي والفرنسي والأسباني *

ومن الجدير بالذكر أن كل باخرة كان لديها عادة نوعان من مستندات الشحن : نوع مخصص لتقديمه لمسؤولي الجمارك والدوائر الأوروبية بحيث يستنتجون أن وجهة السفر النهائية هي يوغسلافيا أو أسبانيا مثلاً ، ونوع آخر لربان السفينة ومعاوبه لاعطاء التفصيلات الدقيقة عن الهدف النهائي للرحلة وهو ايران *

ومع ذلك فإن نزابد الشبهات أدت الى تكثيف تحقیقات مصلحة الجمارك السويدية والى انتقال الضجة الناتجة بشأنها الى ألمانيا الاتحادية والى بلجيكا . ونظراً لذلك حاول شستس توخي الحذر في انجاز الاتصالات بين شركات الكارتل وايران ، وبذل جهوده لاقتناع الطرف الإيراني بمراعاة الصعوبات الطارئة في هذا المجال بسبب نقظة الدوائر في الدول التي يتم منها التصدير * ومن هذا المنطلق كان لا بد من اللجوء الى امكانات الشحن الجوي الذي كان يسهم حتى الآن في نقل عينات محدودة الى ايران ، قبل اقرار طلبات بكميات كبيرة * وهكذا تم الاتفاق على استخدام مطار ليسكين قرب ليل في شمال فرنسا * ففي يوليو ١٩٨٥ أقلعت من هذا المطار طائرة بوينج ٧٠٠ متجهة الى ايران وهبطت في منتصف الليل في مطار شاهبار قرب طهران * فماذا كانت حمولة الطائرة ؟ لقد

فرغ منها الجنود الايرانيون ١١ طنا من المتفجرات الخاصة بأنواع مختلفة من
الذخائر .

وهذه الطائرة تابعة لخطوط ساتنا - لوسيا التي يديرها الألماني ديترخ
راينهاردت من فرانكفورت وفلوريدا . وترجع شهرة شركة الطيران هذه الى أن
المخابرات المركزية الأمريكية نهودت على استئجار طائراتها ، متلا في نهل العتاد
الحربي لصالح منظمة يونتيا الأنجولية المناوئة للحكم . ولكن الذي استأجر
طائراتها في هذه المرة هو سميتس مسؤول الشركة السويدية سكاندنافيان -
كوموديتي من أجل تصدير سلاح شركات الكارتل الى ايران .

وقد تكرر الشخس على طائرات خطوط ساتنا لوسيا من فرنسا ، ولكن مطار
لبسكين قرب ايل لم يكن هو المطار الرئيسي المستخدم في هذه العمليات على
التصعيد الأوروبي ، بل ان أهم الشحنات المهربة كانت تنقل على الطائرات الايرانية
المقتلة من مطار فرانكفورت الدولي في ألمانيا الاتحادية . وقد اعترف بذلك كثير
من موظفي الجمارك بالمطار ، الا أنهم لم يعلنوا عن أسائهم خوفاً من التعرض
لعقوبات . وتتأكد هذه الحقيقة أيضاً من خلال استقراء الوثائق التي صادرتها
مصلحة الجمارك السويدية . وفيما يلي يدرج مثال على تفاصيل تكرار حدوثها في
هذه الفترة :

بتاريخ ٢٩ ديسبر ١٩٨٧ هبط طائري شحن اسرائيلية (رقم رحلتها ١٨١٢
L.V في مطار فرانكفورت ووجهت الى المدرج رقم ٢٢٧ تأهب لحراستها
جمع غفير من حرس الحدود الألماني . وبعد ذلك وجهت طائرة ايرانية رقم رحلتها
٤٧٠٤ الى المدرج رقم ٢٢٩ المجاور تماماً للطائرة الاسرائيلية . وعندئذ تمت
عملية نقل محتويات الطائرة الاسرائيلية الى الطائرة الايرانية ، فسا هي هذه
المحتويات ؟ لا شك بأن رجال حرس الحدود والشرطة الألمان قد شاهدوها تقطع
فضعة : انها كانت عبارة عن قطع غيار الكترونية وصواريخ جو - جو للسنة ثلاث
الايرونية من طراز اف - ١٤ و اف - ١٥ ، وكذلك قطع غبار ومعدات خاصة
بطائرات صواريخ هوك المضادة للطائرات ، مع ٨٠ صارخاً من طراز توي
أرض - جو . ومنذ ديسمبر تكررت مثل هذه العمليات مرة كل شهر من على
الأقل .



■ أزمة الكارتل

تتسل أزمة الكارتل في الصعوبات التي واجهتها الشركات الأعضاء فيه عند محاولة الاستمرار في تصدير الذخائر والمتفجرات والأسلحة بعد عام ١٩٨٦ ، وذلك طبقاً للعقود المبرمة سابقاً مع إيران عن طريق وكيلها شميث صاحب شركة سكاندافيان - كوموديتي .

وقد تفاقت الأزمة بعد مصادرة وثائق هامة من شركة بوفورس وكنيف التحقيقات معها من قبل مصلحة الجمارك السويدية . في هذه الحالة لم يغيب عن بال شميث أنه سيصبح من المطلوبين التحقيق أيضاً . ولكن ذلك لم يسره من تنفيذ الطلبات الإيرانية العاجلة ولو بأسلوب أكثر حذراً ويستدل على حدره من برقية له بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٨٥ إلى طهران . وفيها بلى ملخص لمضمونها « أيها السادة لا بد أن نعلنكم بأننا قساً حالياً بخرق كافة القوانين السارية ، حتى نتسكن من تزويدكم بالمنتجات المطلوبة . ان المشاكل العديدة التي سببتها لنا السلطات المختصة دفعتنا لتخزين البضائع تحت ظروف صعبة للغاية . وبالرغم من ذلك فأننا سنسحق لكم الكميات المذكورة في السفينة المبحرة في شهرنا البحري أغسطس . ونحن نأسف للتأخير الناتج ونرجوكم أن تتفهموا مشاكلنا . علماً بأننا سنبدل أقصى الجهد لاصال البضائع اليكم » .

وفي شهر فبراير استدعى شميث إلى دائرة النائب العام بعد أن صودرت من عنده بعض المواد . ولم يكتف باعترافه رجل أعمال مخنكاً - بهذا الاستدعاء . فقد كان يدرك عدم امكانية اتهامه بجناية خطيرة . وكان كل ما يقلقه هو كيفية التسكن من تنفيذ العقود المبرمة مع إيران . وفي خريف عام ١٩٨٧ أجرى معه المؤلف حواراً هاتفاً للقناة السانبة بتليفزيون ألمانيا فلم يلاحظ أنه (أي شمينس) بنصر بأي ندم أو تأنب الضبر ، بل كانت اجابته التي تلخص فيها بلى مليئة بالبربرات والماء مسؤولية تهريب الأسلحة على الغير :

« ان الدوائر المختصة كانت تعلم عن الصادرات تماماً كما يعلم المنتجون • ويجب عليك أن تفهم (المخاطب هو المؤلف) أن مسؤولي خسين شركة اتجارية ليسوا كلهم بدجالين • ان هذا لينطبق على وضعنا في السويد ، كما ينطبق على فرنسا وهولندا • والدوائر والشركات المنتجة تتعاون مع بعضها يداً بيد • ولا أعتقد أن مسؤولي الدوائر الجمركية أغبياء : فلا بد أنهم كانوا يعلمون أن مستقبل هذه البضائع الحربية هو في بلدان نسودها حالة الحرب بدون شك » •

وأراد تسييس أن يرىء نفسه فاستطرد قائلاً :
« ان المسؤولية لنقع على عاتق الدوائر الحكومية وليس على عاتق المنتجين ، فالدوائر الرسمية هي التي نتيح انجاز الصفقات » •

وبما أن الأمر هكذا فإن بضائع هذه الصفقات سحنت سواء بالباخرة أو سيارات النقل أو طائرات الشحن دون صعوبات حتى عام ١٩٨٦ ، مما أتاح استمرار حرب الخليج • وبعد ذلك أصبح تمرير الصفقات أكثر صعوبة نتيجة لتخلي اليونان ويوغوسلافيا عن موقفهما المتساهل • ومنذ عام ١٩٨٦ أصبحت صادرات السلاح الى ايران تمر عبر الشركة الأسبانية الحكومية امبريا. انمبونال ساتنا بربرا وعبر شركات تصنيع السلاح البرتغالية • ولكن الأنشطة الممارسة في هذا المجال فترت نسبياً ، اذا قورنت بالصفقات المهربة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦ بالتنسيق مع شركات الكارتل في دول أوروبية مختلفة •





■ تصنیع الذخيرة
بایران

الواقع أن شركات أوروبا لم تتوقف عند حدود تزويد إيران بالسلاح خلال الحرب رغم مخالفة ذلك لقوانين بلادها التي تمنع بيع السلاح الى مناطق التوتر والحروب •

ولكن الأخطر والأهم هو دورها في ضرب أى حظر أو حصار على إيران باقامة صناعة ذخيرة السلاح داخل إيران نفسها حتى يمكنها الاعتماد على نفسها دون انتظار شحنات قد تصل أو لا تصل وهي قد تصل في موعدها أو تتأخر •

وقد جرت عملية توفير كل احتياجات إيران لاقامة صناعة ذخيرة في ظل الحرب بعناية فائقة كشفت عنها الأوراق والتحقيقات بعد ذلك •

ففى الوقت الذى كانت نفس الشركات تقوم بتوفير كل احتياجات إيران من السلاح والذخيرة كانت نفس الشركات تقوم بتوفير احتياجات اقامة هذه الصناعة في إيران •

والمحور الذى دارت عليه هذه الصفقات من الجانبين هو أنه نظراً لحاجة إيران الضخمة الى الذخائر في ظل التهديد بفرض مقاطعة لتصدير السلاح اليها ، فانها كانت دائماً بحاجة ماسة لنخليص نفسها من الخضوع لظروف استيراد مستلزماتها من الخارج • وقد ساعدها في محاولة تحقيق مساعيها في هذا المجال شميستس الذى أصبح مع الزمن أهم وكيل لها على الصعيد الأوروبى • واستطاع هذا الرجل أن يبني لابران شركة جاهزة لانتاج الذخائر في اصفهان جنوب العاصمة طهران •

وبعتمد بناء هذه الشركة الذى تم عام ١٩٨٥ على مئتين طلب تقدم بها سميستس لشركات مختلفة في بلدان عديدة مثل بلجيكا ، فرنسا ، هولندا ، بريطانيا ، اسرائيل ، ألمانيا الاتحادية • ومن المعلوم أن قائمة الطلبات المدونة على ١١ صفحة صودرت من قبل مصلحة الجمارك السويدية ، وتبين انها مقسمة الى ثلاث فئات :

تشتمل الفئة الأولى على قطع آلات خاصة بإنتاج الذخائر • وتضم الفئة الثانية المنتجات الكيميائية الضرورية لتصنيع المتفجرات والذخائر المختلفة • أما الفئة الثالثة فتضم تلك الأجزاء والعناصر الآلية التي تحتاج إليها عملية إنجاز الخطوات النهائية من إنتاج الذخائر • وكانت أهم البضائع المطلوبة من الشركات البائعة هي المساحيق الكيميائية المستعملة كذخائر تفجير لقذائف من كافة الأنواع ، ومن هذه المساحيق على سبيل المثال : ترونتا ، هيكسوجين ، تتريل ، بولي بونادين ، امونيوم (امونيا) ، بي . ان . تي . فمن خلال المزج بنسب محسوبة علمياً يمكن إنتاج مستحضرات تفجير قذائف لكل الأنواع : من ٧٠٦٢ ملم حتى ١٥٥ ملم • وتكاملت الطلبات للحصول على جميع ما تحتاج إليه لتسغيل شركة وتحقيق إنتاجها المنشودة ، مثل : المواد الكيميائية لتصنيع الأوعية الفارعة للعبوات ، البطاريات ، المضخات الهيدروليكية ، المحولات ، أجهزة التنظيف ، فراغات الطرد المركزي ، أقنعة واقية للعمال تجهيزات الرش لمكافحة الحرائق ، الأدوات المخبرية لعمليات التفاعل الكيميائي • ولم تذكر إلا شركات قليلة باسمها في القائمة المصادرة من قبل مصلحة الجمارك السويدية • ومن هذه الشركات شركة هوثوبل اكويمينت البريطانية التي أشير إليها بالنسبة إلى عقد وارد على صفحة رقم ١١٢ ، كما أشير إلى شركة فريتنس - فيرنر الألمانية مقرونة مع العقد في الصفحة رقم ٢٤ ، بالرغم من أن مسؤولي هذه الشركة رفضوا إعطاء أية معلومات عن هذه الاتسارات المأخوذة من الوثائق المصادرة •

واتضح أيضاً أن الشركة الإنجليزية « رويال أوردونانس » تورطت بأسلوب مكشوف في التعامل مع الأهداف الإيرانية • فقد ذكر المشرفون على إدارة هذه الشركة ما يلي في شهر أكتوبر عام ١٩٨٧ :

« اننا ندعم إيران لبناء شركة تتيح إنتاج كافة أنواع الذخائر وبكميات كبيرة » • وتكس مساهمة رويال أوردونانس في تزويد الإيرانيين بمسحوقات التتريل ذات القدرة التفجيرية العالية • وبينما كان يذكر أن شحنات التتريل هي مصادرة إلى شركة انفيميك اليونانية ، إلا أنها وصلت في شهر يونيو ١٩٨٦ على الباخرة الدنماركية جوتون إلى ميناء بندر عباس الإيراني • على كل حال فإن

فان نسييتس اسنطاع في منتصف عام ١٩٨٦ ان يسلم شركة اناج للذخائر جاهزة للابرايين ، ولكن الانتاج لم يتم فعلا في تلك افتره . فقد دمرت الشركة جزئيا في شهر اكتوبر من نفس العام ، نتيجة لقصف الطائرات العراقية المقابلة وعلى أثر ذلك رود نسييتس ايران بعاد فني من أجل ألا تتوقف الشركة عن الانتاج لمدة طويلة أثناء الحرب . وهكذا اسنطاع وزير الحرس النوري آبدالك وهو السيد محسن رفيق أن يعلن ان ايران بوسعها ان تنتج بنفسها ٨٠٪ مما تحتاجه من الذخائر خلال الحرب الدائرة . ولكنه كان مبالغا في ذلك حين أعلنه في نهاية أغسطس عام ١٩٨٧ ، حيث قدر الخبراء أن ايران لم تكن متسكة في ذلك الوقت من انتاج أكثر من ٦٠٪ من الذخائر اللازمة لها لمواصلة الحرب .

ولابد من التطرق في هذا السياق الى أهمية شركة فريتس - فيرنر الألمانية : فليس من الخطأ ان يقال بأن ايران كانت تعتبر بالنسبة لهذه الشركة سوفة رئيسية لترويج منتجاتها خلال الفتره الأخيره . وفي عام ١٩٧٨ . أي قبل انتهاء عهد الشاة بقليل ، صدرت فريتس - فيرنر ١٥٢١٦ من فيود اليدين (الكلبسات) و ٣٠٠ من المعصى (الثراوات) الكهربائيه لايران .

وفي هذه المرحلة قامت الشركة نفسها ببناء مصنع في ايران لانتاج بنادق جى ٤ . وقد استمر هذا المصنع في إنتاجه سواء في عهد الشاه أو في عهد الخميني . ومن المعروف أيضاً انها انشأت في ايران مصانع أخرى . منها مصنع لانتاج الذخائر . واعلنت فريتس - فيرنر في الصحف الألمانية مراراً عن حاجتها لمستخدمين يولون مسؤولية الاشراف على مهام دولته في منسأها بايران . سواء على صعيد منتجات الاستخدامات المدنية أو الا . خدمات الخاصة ، حيث تعبر « الاستخدامات الخاصة » في . حرم الشركة عن المنتجات ذات الطابع العسكري .

ومن المؤكد أن هذه الشركة أرسلت الى ايران المزيد من المهندسين والنفوس بعد اندلاع حرب الخليج . ودانت من أجل صيانة وتنشغيل المصانع القديمة التي انشأها في عهد الشاه .

وقد أمار حزب « الخضر » في المأما ضجه حول تورط هذه الشركة في بناء شركة لانتاج الذخائر أو الأسلحة لصالح الابرايين بقصة ٣٥٠ ملبار مارك

المالى غربى • ولكن ساؤللاتهم بفيت ذون رد منع • بحجه عدم الرغبة فى الخوض فى الأسرار التجارية للشركات الاتجائية •

أما الفضيحة الكبرى التى دوت اصداؤها فكانت ناجية عن طلب فريزنس - فيرنر من شركه سفاديس دالد الألمانية للنعدين تزويدها فى عام ١٩٨٥ بكسبه من « فوارغ أحمر الشفاة » ، وعند شحن هذه المنتجات فى سفينة بميناء روتردام الألمانى شهيدا لنسجها الى ايران • كسب عليها فادا هى فى الحقيقة خراطيس فارغة لتعبئة الرصاص •

وقبل ذلك سنه واحدة أى فى عام ١٩٨٤ زار وفد ايرانى شركة فريزنس - فيرنر بسفرها فى بلده جايزلهاييم فى ألمانيا الاتحاديه ونحادث مع مسئوليهما حول امكانية بناء شركة فى ايران لاتاج صواريخ أرض - أرض • ولم تتدخل الدوائر الحكومية الألمانية للأكّد من تنفيذ مصون المحادثات أو عدمه ، ولم تكثر هذه الدوائر أيضاً تتحدى الحقائق عن تفاصيل كثيره بشأن سليلج الابرايين وانساء شركات فى بلادهم ، علماً ان فريزنس - فيرنر تعتبر شركة حكومية الى حد كبير •

وأما سبب انتشار أنباء أسطه هذه الشركة فيرجع الى وسائل الاعلام • ومن الجدير بالذكر أن النحاس يترتب عليهم واجب معسوى أخلاقى فى عدم السكوت عن مسئوليه شركات انتاج السلاح فى استمرار حرب الخليج ومآسها الإنسانية وما كلفه من الضحايا البسرة الجسيمة • الا أن أحد هؤلاء النحاسين وغير عضو الحزب الانسراكى الديموقراطى اليسب شفايرتمو علل تحفظ النحاسين فى هذه المسائل ، بسببهم فى المحافظة على استمرار تشغيل العمال السطاء • الذى قد يطردون من وظائفهم أو استعجل الكساد فى الشركات المنتجة للسلاح بسبب عدم تصديره • فانه من تبرير تافه ذلك الاهتمام بمصر عائلات عمان فى بلاد معسوة على حساب العائلات المدمرة بسبب الحرب فى بلاد أخرى ، علماً بأن الضرر الذى نعرض له هو فقدان الحياة وتدمير الممتلكات والمنازل على أقل تقدير وليس جزءاً من الأجر •••



ملحق
بالوثائق المدونة
باللغة الانجليزية

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

TELEPHONE 340 734 44
TELEGRAM SCANDCOM
SWEDEN 111 007
POSTING CODE 4
FELIX 3116
BANK SCANDINAVISKA ENSK LKA BANKEN
P.O. BOX 11

DIO Contact Office
Kaiserswertherstrasse 142
D-4000 DUSSELDORF 30
West-Germany

Att. Mr. Ali Modir Ghomi/
Mr. Mehdi Afghan Hadji
Abjasi

Journal

Quint

LB/LN

P.O. BOX 11
S-111 11 MALMÖ (SWEDEN)
GUSTAV AD "GND" 8
1935.06.11

Dear Sirs,

Subj. L/C no 03/11522

We are referring to above mentioned L/C, for which we have asked you for an extension, and send you, attached, our commercial invoice in 7 copies for your certification as per L/C-conditions.

We ask you kindly to send us the invoices by return mail, making it possible to present the documents to the bank without further delay.

Yours faithfully
SCANDINAVIAN COMMODITY AB

00122

Schreiben von Scandinavian Commodity an das DIO-Contact-Büro in Dusseldorf. Ali Modir Ghomi soll bei der finanziellen Abwicklung eines Munitionsgeschäfts hilfreich zur Seite stehen

خطاب من سرکه سکندنافیان - کومدنی السوندیه الی مدر الکب الايراني في دوسلدورف
السمند علی وهی من أجل مساعدته في قصه تمويل الصفقات

BANK MELLI IRAN

FILIALE DUSSELDORF

Dusseldorf, 20.03.85

Re:

Scandinavian Commodity AB
P.O.Box 4014
S-20311 Malmö
SWEDEN

In the name of Allah.
Irrevocable and transferable Letter of Credit No. 63/11692
of Bank Markazi Iran / Tehran - our ref: 13848/366
order: SAZEMANE SANAYE DEFA
By order and for account of M/S ALI MOBIR GHONI And NEMDI AFGHAN HADJI
ABBASI we transfer to you out of the above mentioned
letter of credit the amount of US \$ 576,500,- CIF Tehran by Air

The letter of credit is available against presentation of
the following documents marked (x):

- (x) Supplier's signed commercial invoices in 7 copies showing
price certified by orderer's representatives in West Germany.
Freight charges to be shown in invoices separately in case of
shipment by C-47.
- (x) Signed detailed packing list in 3 copies.
- ~~(x) Certificate of Origin issued by the seller in 3 copies
certified by the Local Chamber of Commerce, evidencing goods originated in one
of the European Countries.~~
- () FIATA Combined Transport Bill of Lading, "evidencing: "Goods
actually en-route" marked "freight prepaid" issued to the
order of Bank Markazi Iran, Tehran notifying: Sazemane Sanaye Defa,
in 3 Originals and 2 copies.
- () Freight invoice in 3 copies.
- () Certificate issued by shipping Company confirming: "goods have
been loaded on board and actually en-route"
- (x) Clean Airwaybill ~~Markazi Iran~~ marked "freight "Prepaid"
consigned to Bank Markazi Iran, Tehran notifying. SAZEMANE SANAYE DEFA
in 1 Original and 6 copies.
Partial shipment: allowed / ~~not allowed~~
Transshipment: allowed / ~~not allowed~~
Customs tariff no.: 84/65
The letter of credit is valid for presentation of the documents
with us in Dusseldorf up to 25.04.85
Shipment from European Airports
by Air
on CIF basis to Tehran covering.
Goods as per manufacturer's Order-Confirmation No SX 85-162/304
dated 12.03.85 and confirmed Purchase Order No 334/1401-10835 M-A-1
dated 15.03.85 (copies attached)

Insurance effected in Iran. Credit no. 63/11692 of Bank Markazi Iran,
Tehran had the name of their principals, SAZEMANE SANAYE DEFA
Should appear on all documents.
All documents should be made out in the name of SAZEMANE SANAYE DEFA

0002

Akkreditiveröffnung durch Melli-Bank in Dusseldorf.

افساح خطاب اعتماد بواسطة البنك الوطني الإيراني في دوسلدورف .

00149

Ord. no.	Buyers no.	Type of goods	Supplier	Value
S 134	40135	5 liters p/c powder	S.N.P.E./PC	USD 17.230.945
S 124	70335	P/C M 131/Puze 525	Bernardelli	USD 14.081.150
S 140	10535	M 26 powder	FRS/DNI	USD 21.500.000
S 159	10735	S/P 7.62	FRS/DNI	USD 8.060.000
S 163	50035	Primer	DNI	USD 135.000
S 150	10635	CHI	Bofors/FRS/UX	USD 1.870.957
S 153	71235	Hexogen	Bofors/DNI	USD 2.100.000
S 146	30535	Tetryl + gr.		USD 2.032.258
S 135	30335	Tetryl		USD 135.000
S 125	30135	Pentastit	Bofors/DNI	USD 1.572.530
S 162/B		Detonators	FRS	USD 576.300
S 162	20335	Detonators	FRS	USD 10.651.771
S 46	10335	B/P 20 mm	FRS/DNI	USD 8.060.000
S 145	30242	P/C 120	DNI	USD 4.650.000
S 171	30335	Puze tetryl	DNAG	DM 244.500
S 155	25225	Nitro penta	DNI	DM 622.740
S 44	51035	Primers 5625	DNAG	DM 282.000
S 130	16302	Primers 120 mm	FRS	DM 16.136.800
S 138	40035	P/C 81 mm	DNI	USD 3.600.000
S 127	25335	Hexogen/Nitro penta	Bofors	DM 97.200
S 149/1	45336	Liner 105	Cancelled	DM 10.973.000
S 149/2	45336	Liner 106	FRS/DNI	DM 6.973.000
S 160/1	30425	Capsul	DNAG	DM 8.700.000
S 160/2	30425	Capsul	DNAG	DM 4.555.000
S 145	20225	Primer DM 1069	DNI	DM 3.230.200
S 177	50045	Primer MQA4	DNAG	DM
S 179	30045-4	Detonation charge C4	DNI	DM 10.530.000

S-Liste von Scandinavian Commodity. Auf dieser Liste sind alle Bestellungen aufgeführt, die von Karl Erik Schmitz für den Iran bei europäischen Produzenten eingekauft wurden. DNAG ist die Dynamit-Nobel AG in Troisdorf.

فائمه بوسنريان شمتس ممثل شركة سكانيديان - كوموسي السويدية من المنجن الاوروسين
لصالح ايران ويقصد بالحروف DNAG شركة: نامب - نوبل الالمانيه ومفسرها في بلاد
رويسندروف / قرب بون *

0032⁸

001297

S162

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

TELEPHONE 040-734 88
TELEGRAM: SCANCOM
BANKSWED 410-800
POSTSWED 410-800
TELEX 30704
BANK: SKANDINAVISKA ENSKILDA BANKEN
F.A. BANKEN

Islamic Republic of Iran
National Defence Industries
Organization

TEHRAN - IRAN

P. O. BOX 4014
S-221 11 MALMÖ (SWEDEN)
GUSTAV AD TORQ 12

1964.12.30

ORDER CONFIRMATION NO SK ES-162/299

REF. 30842/1-1401-20335-34

SUBJ. DETONATORS

ITEM 1 : M 2
ITEM 2 : M 24
ITEM 3 : DM 1019
ITEM 4 : DM 1020A1
ITEM 5 : M 17

We are pleased to confirm your order as follows:

Quantity:	ITEM 1 : 3.000.000 units
	ITEM 2 : 2.250.000 units
	ITEM 3 : 1.275.000 units
	ITEM 4 : 1.700.000 units
	ITEM 5 : 2.250.000 units
Quality:	ITEM 1 : M 2 Betonator
	ITEM 2 : M 24 detonator
	ITEM 3 : DM 1019 detonator
	ITEM 4 : DM 1020A1 detonator
	ITEM 5 : M 17 detonator
Prices:	ITEM 1 : DM 5,25 per unit, total DM 15 750.000,00
	ITEM 2 : DM 1,60 per unit, total DM 3 600.000,00
	ITEM 3 : DM 2,10 per unit, total DM 2.677.500,00
	ITEM 4 : DM 5,09 per unit, total DM 8 653 000,00
	ITEM 5 : DM 1,04 per unit, total DM 2.340 000,00

Total DM 33.020.500,00

All prices Cost and Freight free out Bandar Abbas.
DM 33.020 500,00 equal to US Dollars 10.651 774,00

FOB-value

ITEM 1 : DM 5,09 per unit
ITEM 2 : DM 1,55 per unit
ITEM 3 : DM 2,04 per unit
ITEM 4 : DM 4,94 per unit
ITEM 5 : DM 1,01 per unit

Auftragsbestätigung von Scandinavian Commodity an die Beschaffungsbehörde des Iranischen Verteidigungsministeriums und das entsprechende Angebot von Dynamit-Nobel AG. Troisdorf.

سرکه سکندنافیان - کوهوردی نوکد الکلیف بالطلب من قبل شعبة وزارة الدفاع الإيرانية ،
كما نوکد العرض الذي تقدم به سرکه ديناميت - نوبل الامانة .

73346 BONOBEL S

00018

215

ANKOM

22.0446

36160 BECO CH

18 1.85

17.20

1985 -01-21

FOR MATS LUNDBERG

WE INFORM YOU THAT WE HAVE ADVISED PRB OF OUR PLACEMENT
OF THE FOLLOWING ORDERS TO YOU:

S 46
S 159
S 140

009411

AMMITE (REAB)

S 135
S 135

MINUTE @ N P E &

S 134 = 5 ITEMS.

WE HAVE BEEN ADVISED ABOUT OPENING OF L/C FOR ALL THEIR
CONTRACTS. FURTHERMORE WE HAVE CONFIRMED TO YOU OUR ORDERS FOR:

S 150
S 135
S 133
S 144/1
S 144/2
S 144/3

ALSO FOR THESE ITEMS THE L/C WILL BE OPENED BEFORE END OF JANUARY
1985.

WE ARE STILL WORKING THE FOLLOWING ITEMS FOR YOUR ACCOUNT

S 150 ADDITIONAL 100 MT
S 135
S 135
S 127

FOR S 144/4 AND S 144/5 WE WOULD KINDLY ASK YOU TO DO YOUR UTMOST.
THE SAMPLE OF S 144/5 HAS BEEN VERY WELL ACCEPTED AND THEREFORE THIS
CONTRACT SHOULD IF POSSIBLE BE CONCLUDED.

SUBJ: SAMPLES

WE ARE IN URGENT DEMAND OF THE FOLLOWING SAMPLES AND WOULD BE
VERY GRATEFUL IF YOU COULD PROVIDE THESE TO US FOR DELIVERY EARLY
NEXT WEEK.

S 179 - WILL BE DELIVERED TO YOU FROM PRB
S 189 - WILL BE DELIVERED TO YOU FROM PRB
S 166 - WILL BE DELIVERED TO YOU FROM DNAG
S 127 - NEW SAMPLE FROM YOU

BEST REGARDS
SERFINA S.A.

361 60 BECO CH

73346 BONOBEL S

lum Nyc ^{Para} End Bas KarB Cons (Ogo) Hab Ekum
o/h

Telex der Serfina AG an Bofors über die Verteilung der Iran-Aufträge an verschiedene Unternehmen, u a. DNAG=Dynamit-Nobel AG, Troisdorf

خطاب مرسل بواسطه الملکس الى سرکه وفورس السويدية ، وطلب فيه بعض البضائع
کريه في مناء نوردينهام الانلي ، ويذكر في هذا الخطاب اسم ممثل سعيه خاص في وزارة الدفاع
انسه ، واه مكتب في مدينه روسلندورف .

WORLDWIDE COURIER

P.O.D.-RETURN TO ORIGIN

ONLY NON-OUTRIABLE ITEMS MAY BE CONSIGNEE INTERNATIONALLY UNDER THIS AIRBILL. FORWARDER AIRBILL-NON NEGOTIABLE

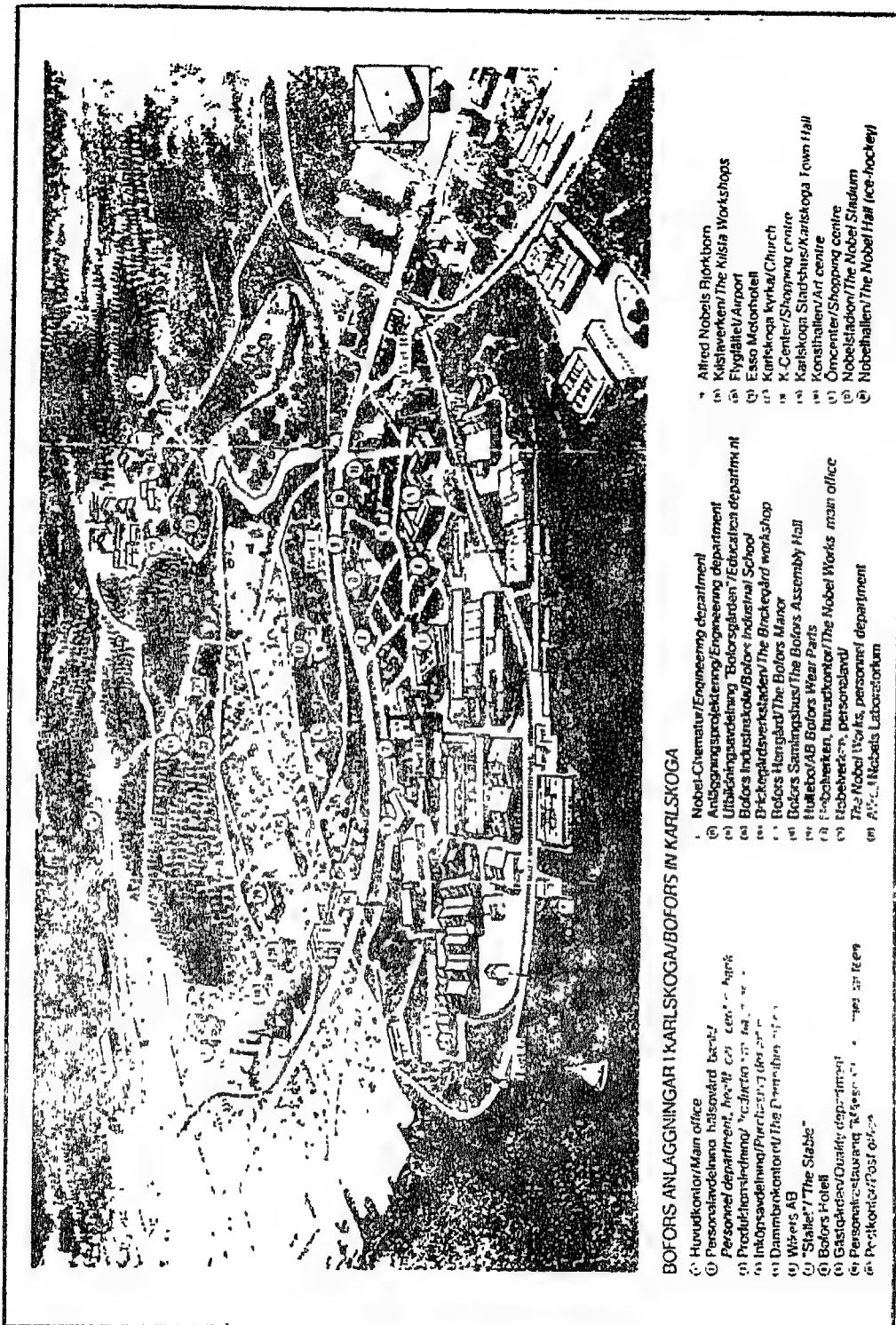
1962
COPYRIGHT
DHL INTERNATIONAL LTD

SHIPPER'S ACCOUNT NO.		SHIPPER'S REFERENCE		ORIGIN	FORWARDER AIRBILL NO.		DESTIN	PIECES	WEIGHT		
WW-VA/allmann				NUE	0352818		MMA	1			
FROM (SHIPPER)				TO (CONSIGNEE)							
Diehl GmbH & Co. Fischbacherstrasse 16 D-8505 Roethenbach/Pegnitz West Germany				Scandinavian Commodity AD Gustav Adolfs Torg 8 B S-20311 Malmö Schweden							
SENDER: S. Lampel		TELEPHONE: 09 115977 774		ATTN OF Mrs. Lund		TELEPHONE: 46 40 754 50					
DESCRIPTION CONTENTS/SPECIAL INSTRUCTIONS				DATE: / /		RECEIVED IN GOOD ORDER AND CONDITION		TIME: AM PM			
Brochures				CONSIGNEE'S SIGNATURE		CONSIGNEE'S X					
DECLARED VALUE: NO COMMERCIAL VALUE				RECEIVED BY: / / DATE: & TIME: AM PM							
SHIPPER'S SIGNATURE: X 10.05.64				TOTAL							

SHIPPER COMPLETE ALL SHADED AREAS IN TYPE

Das deutsche Unternehmen »Diehl« schickt Prospekte über Waffen an den Waffenhändler Karl Erik Schmitz von Scandinavian Commodity

سرکه دہل من المانیا الاتحادية ترسل نشرات اعلاميه عن الاسلحه الى باجر السلاح شمبیس فی
سرکه سکاندناہمان - کومودیتی السويدية .



BOFORS ANLAGNINGAR I KARLSKOGA/BOFORS IN KARLSKOGA

- 1 Huvudkontor/Main office
- 2 Personaldelen/hörsal/vård betyg
- 3 Produktionsledning/hall/central
- 4 Inköpsavdelning/Purchasing dept
- 5 Dämbankkontor/The Pumping station
- 6 Wäters AB
- 7 "Stallet/The Stable"
- 8 Bofors Företag
- 9 Gästgärdar/Quality department
- 10 Personalskolan/Training school
- 11 Postkontor/Post office
- 12 Nobel-Chematur/Engineering department
- 13 Utvecklingsavdelning "Boforsgården"/Education department at Bofors Industries/Bofors Industrial School
- 14 Brickgärdsverkstaden/The Brickyard workshop
- 15 Bofors Hänggård/The Bofors Manor
- 16 Bofors Samlingshus/The Bofors Assembly Hall
- 17 Hattfabrik/Bofors Hat Works
- 18 Fäbäverken, huvudkontor/The Nobel Works main office
- 19 The Nobel Works, personnel department
- 20 Nobel Laboratorium
- 21 Alfred Nobels Bäckborn
- 22 Kistfabrik/The Kista Workshops
- 23 Flygfältet/Airport
- 24 Esso Motorhotel
- 25 K-Center/Shopping centre
- 26 Karlskoga kyrka/Church
- 27 K-Center/Shopping centre
- 28 Karlskoga Slottshus/Karlskoga Town Hall
- 29 Konstgalleri/Art centre
- 30 Örncenter/Shopping centre
- 31 Nobelstadion/The Nobel Stadium
- 32 Nobelhallen/The Nobel Hall (ice-hockey)

Lageplan till svenska Rüstungsfabrik Bofors

يخطط مواقع مسلات سربت بوفورس السويدية لصنع الاسلحة .

00135

002358

Telegrams "Dares", Nairobi
Telephone, Nairobi 21180
When replying please quote
Ref. No. DOP/QPS/84/85



OFFICE OF THE PRESIDENT

DEPARTMENT OF DEFENCE
ULINGI HOUSE
P.O. Box 40648, NAIROBI
KENYA
19th June 1985

C E R T I F I C A T E

This is to confirm that the following goods have been purchased
from FEDERAL DIRECTORATE OF SUPPLY AND PROCUREMENT, BEOGRAD/
YUGOSLAVIA under contract

T-2/RP/1680/LJV

and consist of

350 metric tons Hexogen.

The goods under above contract are intended for our own use and will
not be re-exported.

Ulrich
MAJOR GENERAL
CHIEF OF STAFF
IN CHARGE OF DEFENCE
NAIROBI

[Signature]
PERMANENT SECRETARY
DEPARTMENT OF DEFENCE
P.O. Box 40648
NAIROBI

Endverbraucherbescheinigung aus Kenia, die von einem deutschen »Kaufmann« beschafft wurden.

أحد مستندات المسنود النهائي الكشنة التي كان تقوم بوضعها أحد التجار الألمان .

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

00172

TELEPHONE 080 - 700 00
TELEGRAM SCANDCOM
SWEDISH: 080 - 700 000
POSTAL: 0800 - 0
TELEX 10104
KABE SCANDINAVIA AB
P O BOX 100

Mr. H. Urban
5408 NASSAU/LAHM
Gerhardt Hauptmann Strasse 14
West-Germany

Your ref

Ref. no.
XES/BE/GA

P O BOX 100
5408 NASSAU/LAHM
GERMANY
1985.06.07

Dear Mr. Urban,

We would kindly ask you to contact your buyer and provide us with the following documents which would be needed latest June 25th 1985.

in favour of:

- 1) Ref. contract: E/S/L-2/LJV/1321
covering 500.000 kilos M1 propellant powder
to be delivered
50 mt December 1985
450 mt March - September 1986
Value: DM 18.250.000.
- 2) Ref. contract: R/S/L-2/LJV/132/3
covering 840.000 kilos M1 propellant powder
to be delivered
June/July 1985 - March 1986.
Value: DM 17.220.000.
- 3) Ref. contract: R/S/L-2/LJV/132/1
covering 350.000 kilos Ball powder 7.62 mm
to be delivered
August 1985 - February 1986
Value: US \$ 1.995.000.
- 4) Ref. contract: R/S/L-2/LJV/132/2
covering 350.000 kilos Ball powder 20 mm
to be delivered
August 1985 - February 1986
Value: US \$ 1.995.000.

.../...

Das Schreiben an den »Kaufmann«, der die Endverbraucherbescheinigungen aus Kenia beschafft haben soll.

وجد هذا الخطاب المصور أعلاه على مكتب الباجر الذي يوفر مستندات المستورد النهائي

الكينيه .

111

TH	DATE	TIME	LOCATION
1	KEIME	11:5	2176 85-03-06
2	NGC		
3	FRASSP, Oxford, 85-02-05		
4	Derbyshire Horse, Manfred, Jean, Guy, Marc, Gerald, Maria et, Joelle, Lenn		
5	1 FFV		
6	Beutelschlag om ÅKO budet in till Frigård och vältig in som QPOLICIOOL medtem Hattula Anders O.		
7	2 Huiden		
8	foot meddelade att		
9	- NC-brudbruden n Huiden öber något		
10	- Nitrocellulosebruden öber med 50%		
11	- på en ny plats (n Friesland) blev hon successivt under 5-6 år bygga för dusselbruden (öber 0.500), frigid-bruden, sambandets coras, hove-bruden, blir det Friesland ligger enläggning bechid omens stjälfart		
12	3 Tirrena		
13	Beutelschlag om Guy och Jean och Lenn bechid som 1/2 av 1/3 för att för bechid hem i Jean Friesland engagera som Galinetti		
14	4 Scand. C		
15	Lenn redogjorde för löget		
16	5 M1 för Gredeland		
17	Endast SNPE sedde mig ha officiell.		

Notiz von Mats Lundberg über ein Treffen des Kartells. Der Teilnehmer "Manfred" ist Manfred Kuhl von WNC-Nitrochemie in Aschau. Unter anderem geht es auch um "Tirrena", das 5300-Tonnen-Geschäft mit dem Iran.

ملاحظات مدونة في مقبرة لوندبرج حول لقاء أعضاء الكارتل واسم « ما نفرد » المذكور في هذه الملاحظات هو ما نفريد كول ممثل شركة W.N.C. للكيماويات وتدور الملاحظات أيضا حول صفقة شركة نيرينا الإيطالية إلى إيران ، حيث كانت قيمة الصادرات ٥٣٠٠ طن من مساحيق التفجير .

00156

*
73346 BONOBEL S
238317 MIDNH D

3-12-84

1746 HRS

TH

CG008

GOOD EVENING

U R G E N T L Y

ANKOM

ATTN. MR. MARTEN ERICSON

1984-12-04

008582

MV "BENTOTA"

WE RECEIVED B/L INSTRUCTIONS FROM GREYOR SHIPPING CO LTD.,
THESSALONIKI.
PLS ADVISE NOTIFY ADDRESS.

IMPORTS SHALL BE INSPECTED BY REPRESENTATIVE FROM P-R-B-
GERMANY MR. V. GEBSE-PENNE AND MR. ALFRED MODIR. THEY ARRIVED
NORDENHAM TODAY AT 1700 HRS.
THEY ASKED IF IT IS POSSIBLE TO OPEN SOME OF THE CONTAINERS TO
LOOK INSIDE.
PLS REPLY SOONEST IF OK FROM YOUR SIDE.
THANKS BEFOREHAND

AWAITING YOUR REPLY SOONEST

REGARDS
MIDGARD NORDENHAM
THIEN
238317 MIDNH D:
73346 BONOBEL S

K6p: Lum Nyc Enad Oth Exam Wnb Ogo

Telex an Bofors in Schweden, wonach eine Ladung militärischer Güter im Hafen Nordenham
besichtigt werden soll. Erwahrt wird auch ein Alfred Modir. Er ist Repräsentant der Irani-
schen Waffenbeschaffungsbehörde, DIO mit Sitz in Dusseldorf

خطاب بواسطه الكس أرسله شركه سرفينا الى شركة بوفورس حول توزيع الطلقات الإيرانية
على شركات مختلفة ، ومنها شركة ديناميت - نوبل الألمانية في بلدة ترويسدورف .

00105

008315

END USER CERTIFICATE

TO WHOM IT MAY CONCERN

CONTRACT N°

DATED

THIS IS TO CERTIFY THAT THE FOLLOWING MATERIALS
PURCHASED FROM
UNDER THE ABOVE CONTRACT ARE FOR OUR OWN USE AND
WILL NOT BE REEXPORTED.

Heghar Hussain

Michael Ramzy
NOV 11 1982
U.S. ARMY
F. F. 1000

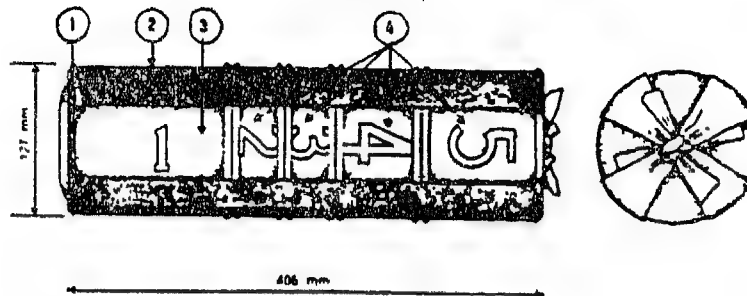
Endverbraucherbescheinigungen aus Pakistan, die blanko im Schreibtisch eines Bofors-Managers gefunden wurden.

نموذج جاهز للتعبئة من نماذج مستندات المستورد النهائي الباكستانية وقد وجد النموذج
على مكتب أحد مدراء شركة بوفورس السويدية .

CHARGE PROPULSIVE, GARGOUSSE VERTE
PROPELLING CHARGE GREEN BAG
CARGA DE PROYECCION SAQUETE VERDE

155 MM OBUSIER
HOWITZER
OBUS

NR 4107



Utilisation
avec les obus pour obusier de 155 mm

Composants

- 1 appoint d'allumage (poudre noire)
- 2 gargousse
- 3 charge de base (poudre M1)
- 4 appoints (poudre M1)

Caracteristiques techniques

masse de la charge 2 900 kg
masse de po. d're M1 2 500 kg

Emballage

deux charges avec deux estopilles dans
un container en fibre quatre containers
dans une caisse en bois

masse brute d'une caisse 45 000 kg
volume d'une caisse 118 dm³

Cette charge est similaire a la charge US
M3 (FSN 1320 D540)

Use

with shells for 155 mm howitzer

Components

- 1 primer charge (black powder)
- 2 bag
- 3 base charge (powder M1)
- 4 increments (powder M1)

Technical data

weight of the charge 2 900 kg
weight of powder M1 2 500 kg

Packing

two charges with two primers per fiber
container four containers per wooden
box

gross weight of one box 45 000 kg
volume of one box 118 dm³

This charge is similar to the US M3
charge (FSN 1320 D540)

Use

con granadas para obus de 155 mm.

Componentes

- 1 carga iniciadora (polvo a negro)
- 2 saquete
- 3 carga de base (polvora M1)
- 4 suplementos (polvora M1)

Caracteristicas tecnicas

peso de la carga 2 900 kg
peso de la polvora M1 2 500 kg

Empaque

dos cargas con dos estopiles por envase
de fibra cuatro envases por caja de
madera

peso bruto de una caja 45 000 kg
volumen de una caja 118 dm³

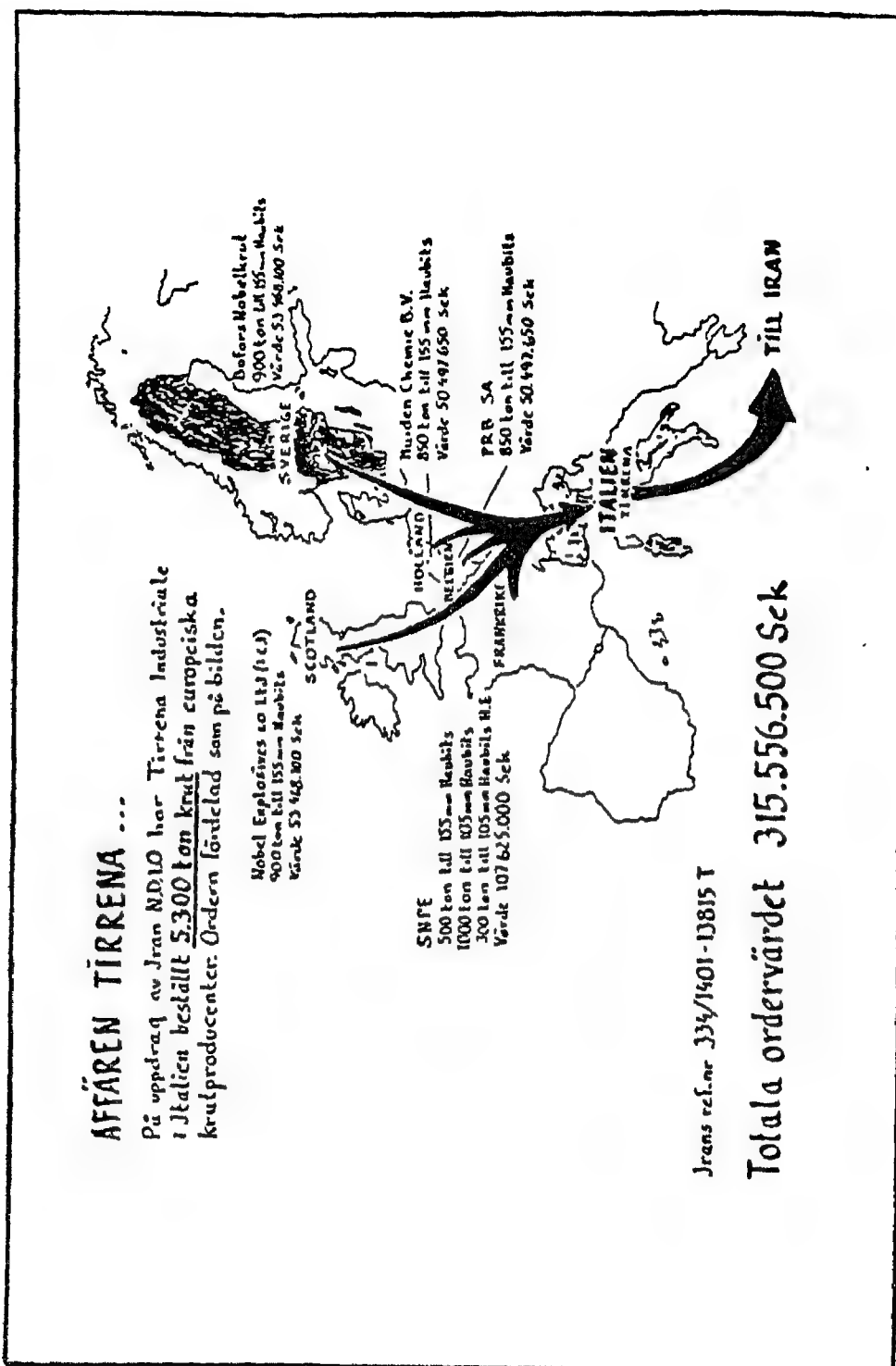
Esta carga es similar a la carga NA M3
(FSN 1320 D540)

75 111 GCT



Auszug aus einem Prospekt des Kartellmitglieds PRB, aus dem hervorgeht, wozu das Treibladungspulver benötigt wird.

B.R.B مفتتلف من نسرة اعلامية عن امكانات استخدام مساحيق التفجير ، كما اوردتها شركة
البلجيكية وهي تمثيل عضوا في (الكارل) (اتحاد المنجيين للسلاح الحربية) .



Zeichnung des schwedischen Zolls zu einem Iran-Geschäft über 5300 Tonnen Treibladungspulver.

مخطط بطرق تصدير ٥٣٠٠ طن من مساحيق التفجير الى (ايران) كما حددته نتائج تحقيقات الجمارك السويدية .

20326

2 ORIGINAL



1. Charterparty Cronos Ltd. Thessaloniki. Cosmos Shipping Ltd. Piraeus		RECOMMENDED THE NORTH AND INTERNATIONAL MARITIME CONFERENCE LONDON 1923 AND 1924 INCLUDING "A" AND "B" CLAUSES (To be used for all charters of vessels approved here to in force) CODE NAME "GENCO"	
2. Charterparty of business (C/L 1) J. Poulsen Chartering, as Disponent Owners		3. Date and place London 23rd January, 1985	
4. Vessel's name (C/L 1) M/V KATJA or Sub.		5. Charterparty of business (C/L 1) Sertina S.A. Fribourg Switzerland.	
6. Description of cargo (C/L 1) 2.886 TCU		7. Port of origin (C/L 1) Trading	
8. Expected time to load (C/L 1) 20 - 28 February, 1985		9. Discharging port or ports (C/L 1) 1 Safe berth Zeebrugge 1 Safe berth Rotterdam 1 Safe berth South Africa	
10. Cargo to be loaded and discharged in Durable manner, it is not to be used for cargo other than (C/L 1) Minimum 90 TEU's - Upto full and Complete EXCO Cargo in TEU's and Breakbulk (Palletized Drums/Boxes).			
11. Freight rate (C/L 1) U.S. Dollars 330,000. - Lumpsum F.O.B. Payable 20% within 5 B/Days after sign ing/Releasing B/L marked "Freight Pre paid on Leverage, 20% Varberg, 25% No rdham, 35% South Africa		12. Freight (C/L 1) Jyske Bank A/S. Vesterbrogade 9, Copenhagen 1501 V. Swift Code: JYBANKDK-Telex 27340-Phone: (1) 212222 - Account No USD 5068-950001-0 Zeppert Hongkong Chartering A/S. Red above	
13. Loading and discharging costs (C/L 1) Indicate if varied in general		14. Laytime (C/L 1) a) Laytime for loading b) Laytime for discharging c) Total laytime for loading and discharging 17 total days 1/2 Shx/Phx U.U.	
15. Demurrage (C/L 1) USDollars 2.200 YD RATA/Free Despatch		16. Consisting (C/L 1) 28th February, 1985	
17. Brokerage commission and to whom payable (C/L 1) 3.75% to Cronos Shipping Co Ltd - 1% to Cosmos Shipping Ltd on 2/DP/D			
18. Additional clauses (C/L 1) Additional clauses 18-37 as attached are deemed to be incorporated in this Charter Party.			



It is hereby agreed that this Contract shall be governed subject to the conditions contained in the Charterparty which shall include Part I or Part II or both as may be agreed by the parties to the contract, the provisions of Part I shall prevail over those of Part II in the event of conflict.

Signature (Owner) 	Signature (Charterer) SERTINA S.A. Fribourg Switzerland
---------------------------	---

Printed and sold by Dep. of Maritime, 24 Filles du Calvaire - Printed by the Dep. of Maritime and International Maritime Conference (IMCO) - London 1923

00000-

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

ORDER CONFIRMATION NO SK 85-162/293

1984.12.30

Time of

del. delay

- Item 1 : 100,000 units per month
starting 1.5 month after receipt of
operative Letter of Credit
- Item 2 : 100,000 units per month
starting 3 months after receipt of
operative Letter of Credit
- Item 3 : 100,000 units per month
starting 3 months after receipt of
operative Letter of Credit
After 10 months the delivery will be
increased to 150,000 units per month
after receipt of operative Letter of
Credit
- Item 4 : 150,000 units from stock promptly
thereafter 10,000 units per month
starting 30 days after delivery of
the stock certificate
All after receipt of operative Letter
of Credit
- Item 5 : 150,000 units from stock promptly
thereafter 10,000 units 30 days after
delivery of the stock certificate
All after receipt of operative Letter
of Credit

Pack. no.

- Item 1 : 5,000 units in a wooden box
- Item 2 : 5,000 units in a wooden box
- Item 3 : 5,000 units in a wooden box
- Item 4 : 5,000 units in a wooden box
- Item 5 : 5,000 units in a wooden box

All boxes suitable for sea and land transportation.

Payment:

Net cash against irrevocable Letter of Credit to be
opened in our favour by Bank Mellat Iran, London.

Origin:

West Europe.

Shipment:

From West Europe port to B. Abbas by vessel.

Shipping
documents

1. Seller's signed invoice including beneficiary's
statement that goods are in conformity with the
specification in seller's telex 1538/84 of
21.12.84 and 1571/84 of 23.12.84 and p/invoice
1-1282-293.

Invoice to state origin of goods.

Invoice not to be certified by Chamber of
Commerce.

00339
Dynamit Nobel
 AKTIEGESELLSCHAFT

001341

3/

Dynamit Nobel Aktiengesellschaft, Postfach 1291, 3210 Hildesheim

AB BOFORS
 Nobel Kemi
 Attn. Mr. Mats Lundberg
 P.O. Box 800

S - 69180 BOFORS

Telefon: Hildesheim 10 22 111 83-0
 Telegramm: Dynamit Nobel
 Fernschreiber: Oslo 10 22 111 83-0
 Telefon: 02241 212793
 Kopenhagen
 London: 02241 212793
 Stockholm: 02241 212793
 Oslo: 02241 212793

Bitte Zeichen	Bitte Nachricht vom	Unsere Zeichen	Telephon	8210 TROISDORF
Please reference your reference	Please refer to Your order of	Please reference	Please state	
			02241 83-4577	19th March, '85
		RHM/ra		

Explosive Trains for
 Fuzes PD M557 and DM 111 A2/A3

We are pleased to quote as follows.

1. 3.0 Mio. Delay Elements DM 1020
 (equivalent to M2 T, incl. primer M54 and relay M7),
 with metric thread M7 x 0.6
 according to drawing no. 130 472,
 amendment 0 of 10.10.'79 and
 spec. TL 1375-299 of September '76,
 incl. works' certificate

Price. DM 3.940.-- per 1.000 pieces.

2. 2.25 Mio. Detonators DM 1015 A1
 (equivalent to M 24)
 according to drawing no. 130 482,
 amendment 4 of 20.4 '82 and
 spec. TL 1375-188, ed 1 of September '77
 incl. works' certificate

Price. DM 1.600.-- per 1.000 pieces.

Dynamit Nobel Aktiengesellschaft

00044

011342

-2-

3. 2.25 Mio. Detonators DM 1013 A1
(equivalent to M 17)
acc. to drawing no. 130 352
amendment 4 of 20.4.92 and
spec. FL 1375-206 ed. 1 of June '79
incl. works' certificate
- Price DM 1.400.-- per 1.000 pieces.
4. 1.275 Mio. Detonators DM 1013
acc. to drawing no. 130 200
amendment D of 2.11.'66 and
amendment 4 of 23.4.'92 and
spec. FL 135-138, ed. 1 of September '77,
incl. works' certificate
- Price DM 1.300.-- per 1.000 pieces.
5. 1,7 Mio. Detonators DM 1020 A1,
acc. to drawing 130 202,
amendment 4 of 27.5.73 and
spec. 1375-188, ed. 1 of September '77
incl. works' certificate
- Price DM 3.450 -- per 1.000 pieces.

Prices:

The above quoted prices are to be understood free Karliskoga, packing included

Delivery

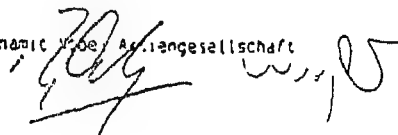
About 150.000 to 200.000 pieces monthly, starting approx. 3 months after receipt of order and export-certificate, for the application of which we require your end-use-declaration (Verbleibserklärung).

Payment

Against irrevocable confirmed Letter of Credit, payable at Deutsche Bank AG, Cologne

Yours faithfully,

Dynamit Nobel Aktiengesellschaft



00131

Telegram: "Defence", Nairobi
Telephone: Nairobi 221100
When replying please quote
Ref. No. DOD/OPS/54/85
and date



OFFICE OF THE PRESIDENT

DEPARTMENT OF DEFENCE
ULINZI HOUSE
P.O. Box 40663, NAIROBI
KENYA
15th November 1984

D03J21

C E R T I F I C A T E

This is to confirm that the following goods has been
- purchased from federal directorate of supply and procurement,
Belograd, Yugoslavia under contracts

V - 1/RP/773/IJV/A, B and C
V - 2/Md1/Dc - 1

and consist of
1731 metric tons, of M1 powder for M402 in accordans
with MIL.p. 60397 standard.

The goods under above contracts are intended for our own use
and will not be reexported.

Approved by

MAJOR GENERAL
CHIEF OF STAFF
DEPARTMENT OF DEFENCE
NAIROBI.

Authorized by

PERMANENT SECRETARY
DEPARTMENT OF DEFENCE
P.O. Box 40663
NAIROBI.

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

Mr. M Urban
5408 KASSEL/LAHN
West-Germany

00173

1985 06 07

5) Ref. contract. I-2/RP/1680/LJV

covering 350 mt Hexogen
to be delivered

June - December 1985

Value: US \$ 1.575 000


6) Ref. contract V-1/RP/773/LJV/C

covering 69 mt H1 propellant powder
to be delivered

June - July 1985

Value: DM 1.414.500

Yours faithfully,
SCANDINAVIAN COMMODITY AB

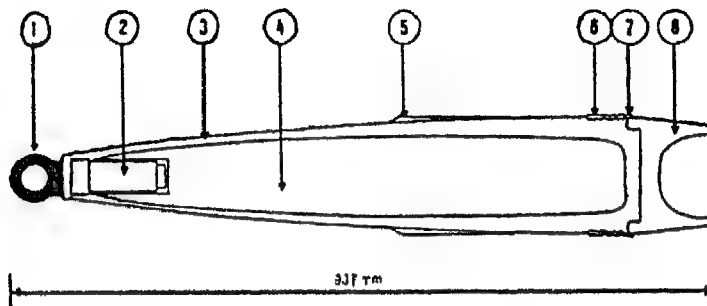

Karl-Erik Schmitz

OBUS EXPLOSIF LONGUE PORTEE
EXTENDED RANGE HIGH EXPLOSIVE SHELL
GRANADA EXPLOSIVA LARGO ALANCE

ERFB

155 MM OBUSIER
HOWITZER

NR 173



Utilisation

173 obusier contre du personnel et
du matériel produisant blast effect and
fragmentation

Use

long range firing against personnel and
material producing blast effect and
fragmentation

Use

largo de largo alcance contra personal y
material con efecto de explosión y de frag-
mentación

Composants

- 1 couvercle de fermeture
- 2 charge explosive (comp B)
- 3 corps de granade (acier)
- 4 charge explosive (comp B)
- 5 têtes de guidage
- 6 obturateur
- 7 obturateur
- 8 queue

Components

- 1 closing cap
- 2 supplementary charge (comp B)
- 3 shell body (steel)
- 4 bursting charge (comp B)
- 5 guiding nubs
- 6 driving band
- 7 obturator
- 8 boat tail

Componentes

- 1 tapón de cierre
- 2 activador (comp B)
- 3 cuerpo de granada (acero)
- 4 carga explosiva (comp B)
- 5 tetones guía
- 6 obturador
- 7 obturador
- 8 cola

Caractéristiques techniques

masse de l'obus	45 400 kg
portée maximale	
obusier M109	15 800 m
avec charge spéciale	19 300 m
obusier M109A1	20 200 m
obusier M109G	20 200 m
obusier FH 77	23 000 m
obusiers FH 70 M196	
et GCT	28 000 m
obusier GC 45	30 000 m
masse de composition B	8 800 kg

Technical data

weight of the shell	45 400 kg
maximum range	
howitzer M109	15 800 m
with special charge	19 300 m
howitzer M109A1	20 200 m
howitzer M109G	20 200 m
howitzer FH 77	23 000 m
howitzers FH 70 M196	
and GCT	28 000 m
howitzer GC 45	30 000 m
weight of composition B	8 800 kg

Características técnicas

peso de la granada	45 400 kg
alcance máximo	
obusier M109	15 800 m
con carga especial	19 300 m
obusier M109A1	20 200 m
obusier M109G	20 200 m
obusier FH 77	23 000 m
obusiers FH 70 M196	
y GCT	28 000 m
obusier GC 45	30 000 m
peso de composición B	8 800 kg

Emballage

huit obus sur une palette en bois

masse brute d'une palette	380 000 kg
volumen d'une palette	308 dm ³

Packing

eight shells per wooden box

gross weight of one pallet	380 000 kg
volume of one pallet	308 dm ³

Empaque

ocho granadas por palets de madera

peso bruto de una paleta	380 000 kg
volumen de una paleta	308 dm ³



الفهرس

صفحة

٥	مقدمة الناشر
٩	تقديم المترجم
١١	التجارة قبل السياسة
١٧	التسليح الأمريكى لايران
٢١	دور مجاهدى أفغانستان
٢٥	اوروبا وتهريب السلاح
٢٩	اسلحة المانية مهربة
٣٥	محضر صفقة سلاح
٤٣	وسيط المانى غربى
٥١	الغضب بين الوسطاء
٥٧	حتى السويد اشتركت
٦٣	شركة وهمية فى باريس
٧١	التهرب من عمل التحقيقات
٧٥	شبكة الانصالات الاسرائيلية
٨١	ودخلت ففلندا الدائرة
٨٥	النقل عبر باكستان
٨٩	احتكاكات السلاح الأوربية
٩٨	توريط النمسا
١٠٥	المانيا الشرقية تقبض
١٠٩	توريط يوجوسلافيا
١١٥	المانيا نغمض عينيها
١٢٣	أزمة الكارتل
١٢٧	تصنيع الذخيرة بايران
١٣٣	ملحق بالوثائق المدونة باللغة الانجليزية

رقم الايداع بدار الكتب
م ١٩٩٠/٧٦٩٦

مكتبة دار الكتب - للصيانة والطباعة والنشر
٩٢ شارع قصر العيني - القاهرة ١٠١ - ٣٥٥١٨١٨ - ٣٥٥١٨١٨ - ٣٥٥١٨٠٠

صفقات السلاح

□ تنفرد «دار الشعب» بتقديم هذه الترجمة العربية لكتاب «صفقات السلاح المشبوهة» وحرب الخليج» الذي يعد من أهم وأخطر الإصدارات الوثائقية عن تجارة السلاح وعالمه الملىء بالثراء الفاحش والموت والدمار. عندما استطاع الصحفي الألماني «يورجن بورث» أن ينفذ من الستار الحديدي المضروب بشدة حول السلاح وشركائه ورجاله وسماسته وصفقاته وأسراره وأخطاره الجسيمة الممتدة إلى الشرق الأوسط.

وبترجمة عربية عميقة وبمنظرة ثاقبة لكل هذه الأخطار يقدم لنا «الدكتور سامي أبويحيى» كل الحقائق والمستندات والدول المشاركة في هذه الصفقات التي تستهدف تدمير الإنسان العربي.

والكتاب إضافة حقيقية وهامة للمكتبة الوثائقية المتخصصة التي تفخر «دار الشعب» بتقديمها للقارئ العربي والدارسين والباحثين والمتخصصين في هذا المجال الحيوي والهام □

[١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م]